



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم:

الصادر عن صندوق النقد الدولي

قطر

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥

إبريل ٢٠١٥

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع قطر، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في ٢٣ مارس ٢٠١٥، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في قطر في ١٩ يناير ٢٠١٥ حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استكمل تقرير الخبراء في ٤ مارس ٢٠١٥، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
 - **مرفق المعلومات** من إعداد صندوق النقد الدولي.
 - **تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين** من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.
 - **الملحق التكميلي الصادر عن خبراء الصندوق بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٥** والذي يتضمن تحديثا للمعلومات المتوافرة حول آخر التطورات.
 - **بيان صحفي** يتضمن ملخصا لآراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٥ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع قطر.
- وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقرير القضايا المختارة

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقا للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org انترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولارا أمريكيا للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

قطر

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥

٦ مارس ٢٠١٥

القضايا الرئيسية

السياق: تنفذ قطر حالياً استراتيجية طموحة لتنويع الاقتصاد من خلال برنامج كبير للاستثمارات العامة، مع الاحتفاظ بدورها النظامي في سوق الغاز الطبيعي العالمية. ويجري حالياً تعزيز إطار السياسات في عدد من المجالات، بما في ذلك سياسة المالية العامة والسياسات المالية. ويتوقع أن يظل النمو قوياً هذا العام، ولكنه سيتباطأ في الفترة القادمة. وسيؤدي الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً إلى تراجع شديد في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية.

التركيز: ركزت مشاورات هذا العام على القضايا الرئيسية التالية:

١- **التعايش مع النفط منخفض السعر:** لا تزال الموارد العامة لدى قطر قابلة للاستمرار بأسعار النفط المتوقعة، ولكن على عكس ما كان سائداً في السنوات الأخيرة، لم تعد أرصدة الموازنة المتوقعة تبدو متسقة مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال. وينبغي أن تطبق في الأجل المتوسط تدابير تدريجية لزيادة رصيد الموازنة بنسبة ٥% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. وينبغي لصناع السياسات تحديد أهداف واضحة للمالية العامة في الأجل المتوسط، وجعل الموازنات السنوية مُلزمة، والاستمرار في زيادة شفافية حسابات المالية العامة. وفي ظل التوقعات باستمرار انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النمو في الأجل المتوسط، توجد حاجة أيضاً إلى تكثيف الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد من خلال تحسين مناخ الأعمال، ورفع مستوى جودة التعليم، والاضطلاع بإصلاحات في سوق العمل، وهو ما من شأنه أيضاً أن يجعل النمو أكثر احتواءً.

٢- **المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن الاستثمارات العامة:** يمثل برنامج الاستثمارات العامة الجاري ضرورة لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية، إلا أنه ينطوي على مخاطر فورية النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، مع خلق طاقة زائدة عن الحاجة في الأجل المتوسط. ويجدر الترحيب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في تحسين إدارة الاستثمارات العامة لمعالجة هذه المخاطر. وينبغي النظر في إمكانية رفع رسوم المعاملات العقارية بهدف ردع المضاربين ومواصلة زيادة عرض الأراضي.

٣- **القطاع المالي:** لا تزال أوضاع البنوك سليمة والتقدم مستمر في تنفيذ جدول الأعمال المقرر لتنظيم القطاع المالي، وإن كان يتعين وضع المخاطر ومواطن الضعف الناشئة تحت المراقبة الدقيقة. وتشمل هذه المخاطر سرعة نمو الائتمان المقدم لقطاعات مختارة وعبر الحدود. ويتعين مواصلة تعزيز نظام الإنذار المبكر، بما في ذلك تحسين إمكانات توافر إحصاءات سوق العقارات.

اعتمد التقرير

يوها كاهكونين

وتالين كورنشيليان

عُقدت المناقشات في الدوحة خلال الفترة ٧-١٩ يناير ٢٠١٥. وتألّف فريق الخبراء من السيد سومر (رئيساً) والسيد بيهار والسيد شوكرروف (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) والسيد وورنر (من معهد تنمية القدرات). وانضمت السيدة شوپيري (من مكتب المدير التنفيذي) إلى البعثة خلال الفترة ١٣-١٩ يناير. وشارك السيد هاريس (من إدارة شؤون المالية العامة) في بعض الاجتماعات. وقدم السيد فلوريس والسيدة نايت (وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) دعماً من المقر الرئيسي للصندوق.

الصفحة

المحتويات

٤	السياق
٤	آخر التطورات المالية الكلية وتداعياتها
٦	الآفاق الاقتصادية الكلية والمخاطر
١١	التحديات والأولويات في مجال السياسات
١٦	تقييم الخبراء
	الأطر
١٩	١- الاتجاهات العامة الأخيرة في أسعار العقارات في قطر
٢٠	٢- تعزيز سياسة المالية العامة وأطر المالية العامة في قطر
٢١	٣- دروس مستفادة من تجربة قطر في النمو
	الأشكال البيانية
٢٢	١- آخر التطورات الاقتصادية
٢٣	٢- تداعيات الأحداث العالمية
٢٤	٣- تطورات المالية العامة
٢٥	٤- تطورات القطاع المالي
٢٦	٥- مؤشرات بيئة الأعمال والحوكمة
٢٧	٦- مؤشرات سوق العمل
	الجدول
٢٨	١- مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١١-٢٠٢٠
٣٠	٢- ميزان المدفوعات، ٢٠١١-٢٠٢٠
٣١	٣أ- موجز مالية الحكومة المركزية، ٢٠١١/٢٠١٢-٢٠١٦/٢٠١٧
٣٢	٣ب- موجز مالية الحكومة المركزية، ٢٠١١/٢٠١٢-٢٠١٦/٢٠١٧
٣٣	٤- مؤشرات التعرض للمخاطر، ٢٠١٠-٢٠١٤
٣٤	٥- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٩-٢٠١٤
٣٥	٦- المسح النقدي، ٢٠١١-٢٠١٥

المرفق

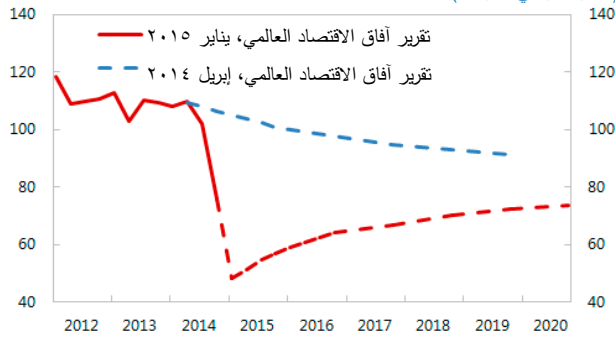
- ١- حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ ٣٧
- ٢- تقييم القطاع الخارجي ٣٨
- ٣- مركز المالية العامة وفرضية الدخل الدائم ٤٠
- ٤- تحليل استمرارية قدرة الحكومة المركزية في قطر على تحمل الدين - السيناريو الأساسي ٤١
- ٥- آخر المستجدات في تطبيق اتفاقية بازل الثالثة ٤٦

السياق

١- تنفذ قطر حالياً استراتيجية طموحة لتنويع الاقتصاد مع الاحتفاظ بدورها النظامي في سوق الغاز الطبيعي العالمية. فتساهم قطر بنسبة الثلث في مجموع التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال، وقد أصبح لها دور بارز كمستثمر مالي عالمي مهم، ومستورد للعمالة، وبلد مانح^١ وتنفذ السلطات حالياً برنامجاً للبنية التحتية تبلغ قيمته ٢٠٠ مليار دولار حتى تمضي قدماً في تنويع الاقتصاد والاستعداد لبطولة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢. وتحتل قطر مراتب متقدمة من حيث المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحوكمة في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وتعمل على تعزيز إطار السياسات في مجالات سياسة المالية العامة ومؤسساتها، وتنظيم القطاع المالي، وسياسات السلامة الاحترازية الكلية، وتطوير سوق الديون، اتساقاً مع مشورة صندوق النقد الدولي (المرفق الأول).

٢- وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى إيجاد سياق جديد لمشاورات المادة الرابعة لهذا العام. فبعد أن تقلب المستوى المعياري لسعر النفط الخام من نوع برنت في نطاق ضيق تراوح من ١٠٠ دولار إلى ١٢٠ دولاراً تقريباً للبرميل

افتراضات بشأن أسعار النفط الخام من نوع برنت، ٢٠١٢-٢٠٢٠
(دولار أمريكي للبرميل)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

خلال السنوات القليلة الماضية، هبط هذا المستوى على نحو غير متوقع إلى نحو ٦٠ دولاراً للبرميل على مدى الأشهر الستة الماضية. وتشير أسواق العقود المستقبلية إلى أن جزءاً كبيراً من هذا الانخفاض سيستمر على الأرجح في الأجل المتوسط. وتتأثر قطر من هذا الوضع حالياً نظراً لأن أكثر من ٩٠% من إيرادات موازنتها وصادراتها مرتبطان بأنشطة القطاع الهيدروكربوني. ويرتبط سعر الغاز الطبيعي المسال في قطر ارتباطاً وثيقاً بسعر النفط الخام.

آخر التطورات المالية الكلية وتداعياتها

٣- حافظت قطر حتى الآن على زخم النمو القوي، مع انخفاض أسعار النفط مؤخراً الذي أدى إلى حدوث تصحيح في سوق الأسهم. فقد ظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مستقرًا في حدود ٦% على مدى السنوات الثلاث الماضية، مدفوعاً في معظمه بتوسع ثنائي الرقم في القطاع غير الهيدروكربوني. وكان معدل النمو السريع هذا راجعاً بدوره إلى الاستثمارات العامة الكبيرة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد والإعداد لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١). ولكن برغم قوة أداء النمو، لا تزال الأسواق المالية في قطر تتأثر بالتداعيات الناجمة عن الأحداث الجغرافية-السياسية، وخاصةً تقلب أسعار النفط (الشكل البياني ٢). وتسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في حدوث

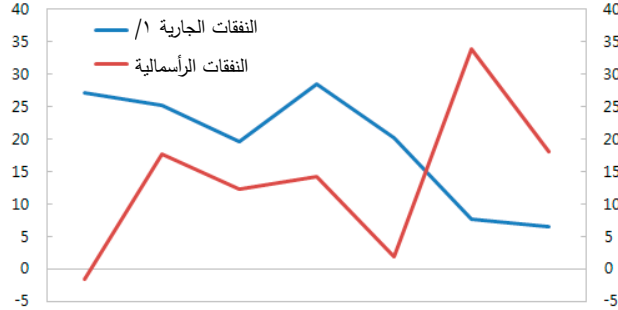
^١ تشير تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية إلى بلوغ استثمارات قطر التي يقوم بها صندوق الثروة السيادية القطري نحو ٢٥٠ مليار دولار. ويتألف ٩٠% من سكان قطر من عمالة وافدة. وقد بلغت تحويلات هذه العمالة ما يقدر بنحو ١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤، أي نحو ٦% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تعهدت قطر أيضاً بتقديم معونة مالية كبيرة، لا سيما لبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تصحيح في سوق الأسهم وإجراء عملية إعادة تسعير محدودة في سوق مبادلات مخاطر الائتمان. ومع هذا، ظل العائد على سندات قطر السيادية طويلة الأجل المقومة بالدولار الأمريكي مستقراً بوجه عام في حدود ٣٪.

٤- وقد صاحبت هذا النمو السريع تغيرات كبيرة في الأسعار النسبية. ومع تجاوز الإجراءات ٣٠٪ من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أدت قوة تدفق العمالة الوافدة إلى قطر، وسط تراجع حالة الركود في سوق المساكن، إلى رفع التضخم إلى معدل ٣,٧٥٪ في صيف ٢٠١٤. وتراجع التضخم الكلي إلى مستوى ٢,٧٥٪ في ديسمبر ٢٠١٤، وأسهم في تراجع انخفاض الأسعار العالمية للغذاء والسلع الأولية الأخرى وتزايد قوة الدولار الأمريكي الذي يُربط به الريال القطري. وفي الوقت نفسه، تسارعت وتيرة نمو أسعار العقارات إلى ٣٥٪ على أساس سنوي مقارنة في ديسمبر مع بطء عرض المساكن الجديدة في استيعاب الطلب من الوافدين بينما لا تزال الحكومة تشتري الأراضي لتنفيذ مشروعات البنية التحتية. وتدل الشواهد الواقعية على وجود بعض أنشطة المضاربة في سوق العقارات تحسباً للاستثمارات العامة. ويبدو أن تقييمات العقارات أقرب إلى الحد الأعلى ضمن نطاق يتسق مع الأساسيات الاقتصادية (الشكل البياني ١، الإطار ١).

٥- ولا تزال الموازنة تسجل فوائض كبيرة (الشكل البياني ٣). فقد زاد فائض موازنة الحكومة المركزية إلى ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ (تنتهي السنة المالية في مارس) نتيجة لقوة الإيرادات ووضع قيود على الإنفاق، لا سيما الإنفاق الاستثنائي على غير الأجور. وتُعزى قوة الإيرادات جزئياً إلى تحويل جميع أرباح الهيدروكربون من

نفقات الحكومة المركزية، السنوات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٤
(التغير السنوي %)



٢٠٠٩/٢٠٠٨ ٢٠١٠/٢٠٠٩ ٢٠١١/٢٠١٠ ٢٠١٢/٢٠١١ ٢٠١٣/٢٠١٢ ٢٠١٤/٢٠١٣ ٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: السلطات الوطنية.

١/ ما عدا تحويلات إعادة الرسملة إلى الهيئة العامة للقاعد والتأمينات الاجتماعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٢/ التسعة أشهر الأولى من السنة المالية، التغير % على أساس سنوي مقارنة.

قطر للبترول - شركة الهيدروكربونات الرئيسية - إلى الموازنة، وهي خطوة جديرة بالترحيب صوب زيادة شفافية حسابات المالية العامة. وتشير بيانات الموازنة عن الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية إلى استمرار القيود على النفقات الجارية. وقد تباطأ الإنفاق الرأسمالي بدرجة ما حتى الآن هذا العام، ولكن يتوقع أن يبدأ في التزايد مرة أخرى. وانخفض إجمالي الدين الحكومي إلى نحو ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع إصدار أدون وسندات الخزنة لأغراض تطوير السوق المالية وإدارة السيولة.^٢ ويشير تقدير تقريبي إلى أن صافي الثروة المالية للحكومة متضمناً صندوق الثروة السيادية القطري (جهاز قطر للاستثمار) يبلغ ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٦- ولا تزال الأوضاع النقدية والائتمانية تيسيرية في سياق ربط سعر صرف الريال القطري بالدولار الأمريكي. وعقب التقلب الناجم عن أحداث خارجية وقعت خلال عام ٢٠١٣، تمكن مصرف قطر المركزي من الحفاظ على استقرار سيولة

^٢ بلغ إجمالي الدين الحكومي، بما في ذلك الالتزامات الاحتمالية من المؤسسات المملوكة للدولة، ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

الجهاز المصرفي وأسعار الفائدة على أدون الخزانة بشكل عام (الشكل البياني ٢). وزاد الائتمان المحلي بنسبة ١٠% على أساس سنوي مقارنة في ديسمبر ٢٠١٤، مع تسارع وتيرة نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى ٢٠%، يدعمه الطلب القوي من مقاولي البناء وقطاع الخدمات والتجار والمستهلكين (الشكل البياني ٤). ونما الائتمان العقاري بشكل عام تمثيلاً مع الاقتصاد غير الهيدروكربوني. وفي المقابل، أخذ الائتمان المقدم للقطاع العام يتناقص في الآونة الأخيرة، فيما يُعزى جزئياً إلى المراقبة المحكمة التي تمارسها وزارة المالية على اقتراض القطاع العام. وظل وضع سياسة السلامة الاحترازية الكلية محايداً بوجه عام، مع اتساق الأدوات الرئيسية، مثل نسبة القرض إلى القيمة، مع الأعراف الدولية.

٧- **وتتمتع البنوك بمستويات جيدة من الرسالة والسيولة.** وحسب الوضع في سبتمبر ٢٠١٤، فإن رأس المال الأساسي يتجاوز ١٥% من الأصول المرجحة بالمخاطر ولا تزال نسبة القروض المتعثرة أدنى من ٢%. ويتسم الجهاز المصرفي بتحقيق ربحية عالية، مع بلوغ العائد على الأصول ٢%. وتتوافر هوامش سيولة وقائية كبيرة. وظل إجمالي نسبة القروض إلى الودائع في حدود القيمة ١ على مدى السنة الماضية، مع استمرار تراجع التمويل الأجنبي للبنوك التجارية بصورة طفيفة كحصة من مجموع الخصوم. ونمت الأصول عبر الحدود إلى نحو ٢٠% من أصول البنوك (الشكل البياني ٤).

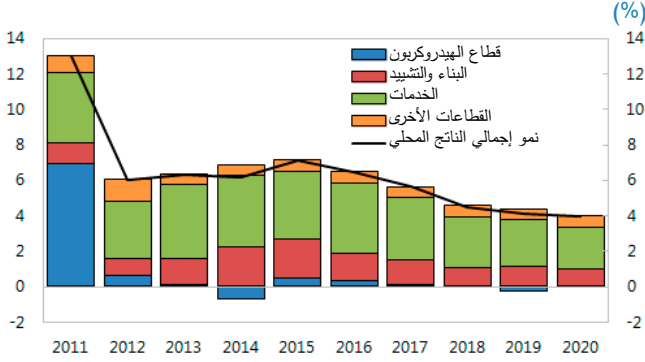
٨- **وأحرزت السلطات تقدماً كبيراً في التنظيم المالي.** وبدأ العام الماضي تطبيق معظم القواعد التنظيمية الواردة في اتفاقية بازل الثالثة. وأصدر مصرف قطر المركزي تعليمات بشأن نسبة القروض إلى الودائع في منتصف عام ٢٠١٤. وتقوم السلطات حالياً بتنفيذ "الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي"، التي وضعتها في ديسمبر ٢٠١٣، والتي تتضمن برنامج عمل واسع النطاق يهدف إلى الانتقال إلى التنظيم القائم على المخاطر، وتوسيع نطاق الرقابة الاحترازية الكلية، وتعزيز البنية التحتية للأسواق، وتوفير حماية أكبر للمستهلكين والمستثمرين. ويرأس محافظ مصرف قطر المركزي لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر التي توفر إطاراً للإشراف المشترك من خلال التنسيق بين الجهات التنظيمية.

٩- **ولا يزال نظام سعر الصرف الثابت مناسباً لقطر.** وقد عاد ربط العملة بالدولار الأمريكي بالنفع الكبير على قطر في فترات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على حد سواء، من خلال ما وفره من ركيزة لأسعار السلع التجارية واستقرار لتدفقات الدخل والثروة المالية. وتستضيف قطر أيضاً عدداً كبيراً من العمالة الوافدة التي تتحدد أجورها على أساس دولي. ويمكن معالجة المساوئ المحتملة لنظام سعر الصرف الثابت من حيث محدودية نطاق استقلالية السياسة النقدية من خلال سياسات المالية العامة والسياسات الاحترازية الكلية، بينما يركز استقرار نظام الربط على الوضع الموجب بدرجة كبيرة لمركز صافي الاستثمار الأجنبي لدى قطر. ويصعب تقييم مستوى سعر الصرف نتيجة لعدم تنوع هيكل صادرات قطر الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الهيدروكربونات. ومع ذلك، لا يجد خبراء الصندوق في تقديراتهم أدلة على وجود فجوة في الحساب الجاري باستخدام أسلوبيين بديلين (المرفق الثاني). وإضافةً إلى ذلك، يشير تحليل الخبراء إلى أن حصة قطر من الصادرات غير الهيدروكربونية العالمية وحصة وارداتها في إجمالي الناتج المحلي ظلتا مستقرتين إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. ويبدو أن تكوين التدفقات المالية كان مستقرًا نسبيًا أيضاً.

الآفاق الاقتصادية الكلية والمخاطر

١٠- يتوقع الخبراء أن يظل النمو قوياً في الأجل القريب، مع احتواء الضغوط التضخمية على الرغم من ضيق الأوضاع في سوق العقارات.

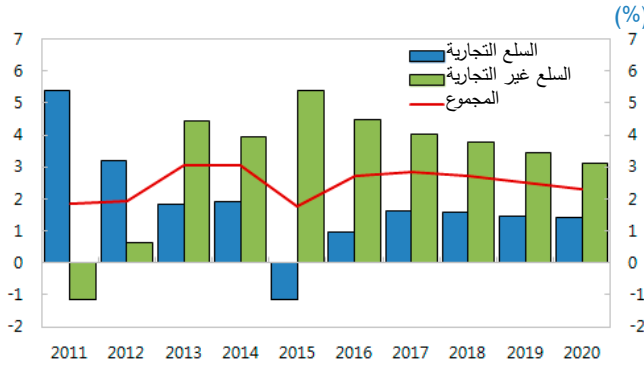
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١١-٢٠٢٠



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

سيواجه النمو في المرحلة المقبلة تأثيرات معاكسة بفعل التوقعات بانخفاض أسعار النفط بصورة دائمة، وتزايد أجواء عدم اليقين، وقيام الولايات المتحدة على الأرجح بتشديد السياسة النقدية مما سيحدث تأثيراً مع فترة تأخر. ويمكن أن يتباطأ النمو إلى نحو ٤% في الأجل المتوسط مع تراجع نمو الاستثمارات العامة وعدم تعويض القطاع الخاص إلا جزءاً من هذا الانخفاض.

تضخم أسعار المستهلكين، ٢٠١١-٢٠٢٠



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

طفيفة. وتحيط حالة من عدم اليقين بتطورات أسعار العقارات مستقبلاً - ويمكن أن تظل أسعار العقارات على وضعها حيث يدعمها برنامج الاستثمارات العامة ولكنها ستواجه أيضاً تأثيرات معاكسة نتيجة لخسائر الثروة الهيدروكربونية الكبيرة وما يرتبط بها من أوجه عدم اليقين ويمكن أن تشهد بالتالي تصحيحاً يخرجها من المستويات الحالية.

١١ - ولم تُحدِّث السلطات بعد إطارها الاقتصادي الكلي الكمي ولكن آراءها تتوافق مع آراء الخبراء فيما يتعلق بالجانب النوعي. فقد استندت التنبؤات الرسمية التي أعدتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في العام الماضي إلى سعر ٩٧ دولاراً لبرميل النفط الخام. وقد بني هذا الافتراض على الأسعار السوقية آنذاك، ولكنه الآن أعلى بكثير من أسعار النفط الحالية.

^٣ قد تنخفض معدلات التضخم في التقارير نتيجة لتغيير المنهجيات المستخدمة في عمليات حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، بما في ذلك تعديل سنة الأساس، المقرر إدخالها في أوائل عام ٢٠١٥. ولا يتضمن تحليل خبراء الصندوق هذا التخفيض المحتمل لبيانات التضخم.

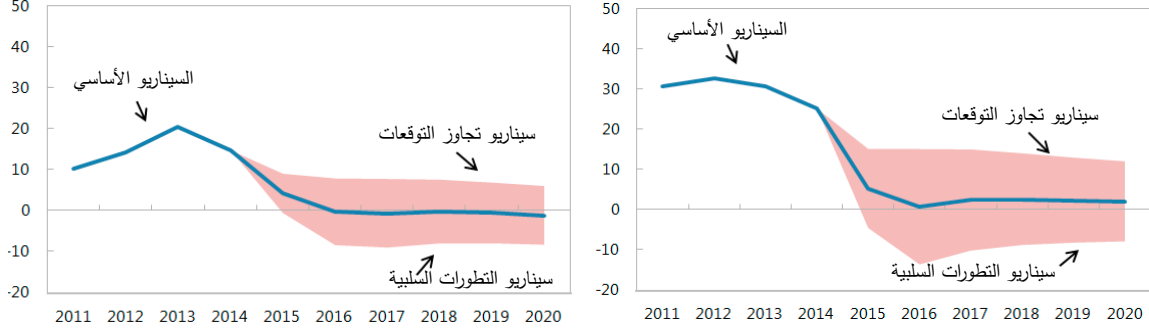
ففي ذلك الوقت، كان يتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٧,٧% و ٧,٥% خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بينما كان يتوقع أن يكون التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في حدود ٣,٥-٣,٧%. وفي فبراير، أشار وزير المالية إلى أنه يتوقع معدلًا للنمو قدره ٧% ومعدلاً للتضخم قدره ٣% في عام ٢٠١٥، وهو توقع أقرب إلى تنبؤات صندوق النقد الدولي. وفيما يتعلق بأفاق الأجل المتوسط، اتفقت السلطات مع رأي الخبراء بأن النمو سيتباطأ على الأرجح عن المستويات الحالية. وستكشف السلطات عن تنبؤاتها الاقتصادية الكلية المُحدّثة في الإصدار القادم من نشرة "الأفاق الاقتصادية في دولة قطر" التي تصدر عادةً قرابة منتصف العام.

١٢- ويرى الخبراء أن الانخفاض الكبير في أسعار النفط سيؤدي إلى تدهور كبير في رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي. فسوف يتزايد على مدى هذا العام الشعور بالتأثير المتأخر للتراجع الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً على الإيرادات الهيدروكربونية. وعلى الرغم من افتراض خبراء الصندوق حدوث تعاف تدريجي في سعر نفط برنت إلى نحو ٧٤ دولاراً أمريكياً للبرميل بنهاية العقد - نتيجة لمؤشرات من أسواق العقود المستقبلية وقت إجراء المشاورات - سيظل قطاع المالية العامة والقطاع الخارجي خاضعين للضغوط. ويعزى ذلك إلى سببين هما الركود الذي ستشهده الصادرات الهيدروكربونية، نتيجة للوقف الطوعي للأنشطة الاستثمارية ونضج آبار النفط، والنمو الذي ستشهده نفقات الموازنة والواردات، وإن كان بوتيرة معتدلة. وفي تناقض شديد مع السنوات الأخيرة، يتوقع أن تسجل موازنة الحكومة عجزاً اعتباراً من عام ٢٠١٦. إلا أنه يتوقع أن تقوم السلطات بخفض الدين العام مع تراكم أصول مالية صافية في الأجل المتوسط، فيما يعزى الفضل فيه جزئياً إلى المكاسب الرأسمالية المتولدة عن الاستثمارات الكبيرة التي يقوم بها جهاز قطر للاستثمار. ويتوقع انخفاض فائض الحساب الجاري من أكثر من ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ إلى ٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠. وأقرت السلطات بأن الفوائض الكبيرة في الموازنة والحساب الخارجي المسجلة في السنوات الأخيرة ستقلص نتيجة لانخفاض أسعار الهيدروكربون. وتقوم السلطات حالياً بتقييم انعكاسات انخفاض أسعار النفط على إيرادات قطر للبترول.

١٣- وأشار خبراء الصندوق إلى أن المخاطر الرئيسية مرتبطة باحتمال انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي وتراجع برنامج الاستثمارات العامة إلى مستويات أدنى من المتوقع.

• **المخاطر الخارجية:** لا تزال أبرز المخاطر الخارجية متمثلة في احتمال انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي عن المستويات المتوقعة نتيجة لبطء النمو العالمي، وتزايد إمدادات النفط غير التقليدية، وتزايد المنافسة على المدى الطويل في سوق الغاز الطبيعي المسال. ويمكن أيضاً أن تحدث أسعار النفط مفاجأة تتجاوز التوقعات إذا تفاقمت المخاطر الجغرافية-السياسية أو إذا كان تأثير انخفاض أسعار النفط مؤخراً على المنتجين غير التقليديين يتجاوز التوقعات. وسيكون وقوع خسائر الإيرادات نتيجة لانخفاض صادرات النفط والغاز الطبيعي أهم قناة لتداعي الآثار الانتشارية في قطر. وسيظل القطاع غير الهيدروكربوني في وضع آمن بفعل التزامات الإنفاق من الحكومة. ولكن التداعيات يمكن أن تتعاضد نتيجة انخفاض السيولة في الجهاز المصرفي إذا قامت الحكومة والشركات المصدرة للهيدروكربون بإبطاء نمو الودائع، لا سيما إذا توافق ذلك مع تشديد الولايات المتحدة لسياساتها النقدية بدرجة أكبر، وقيام المشاركين في برنامج البنية التحتية بتعبئة موارد أقل، ونسبة القروض إلى الودائع التي بدأ تطبيقها مؤخراً. ويمكن أن تتزايد تكاليف الاقتراض الخارجي على قطر إذا استمر انخفاض أسعار النفط، وهناك مجال لتداعي آثار انتشارية إقليمية معاكسة إذا لم يميز المستثمرون بين قطر والبلدان المصدرة للنفط الأقل صلابة. ويمكن أن تكتسب القناة المالية أهمية كذلك في ظل ظروف أخرى، نظراً لحجم الأصول الخارجية الكبير لدى قطر وتزايد ترابط البنوك والأسواق المالية المحلية بالاقتصاد العالمي.

حسابية الأرصدة الخارجية لأسعار النفط، ٢٠١٠-٢٠١١ حسابية أرصدة المالية العامة لأسعار النفط، السنوات المالية ٢٠١١-٢٠٢٠
(الرصيد الخارجي، % من إجمالي الناتج المحلي) (رصيد المالية العامة للحكومة العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يتوافق سيناريو تجاوز التوقعات/سيناريو التطورات السلبية مع ارتفاع/انخفاض أسعار النفط بمقدار ٢٥ دولارا أمريكيا للبرميل (انحراف معياري واحد في أسعار النفط) من عام ٢٠١٥ فصاعدا.

- **المخاطر المحلية:** بينما يكتسب برنامج الاستثمارات العامة الجاري أهمية لزيادة التنمية الاقتصادية والوفاء بالالتزامات المرتبطة بتنظيم مسابقة كأس العالم لكرة القدم، ينطوي هذا البرنامج على إمكانية إصابة الاقتصاد بنشاط محموم في الأجل القريب وانخفاض العائد ووجود طاقة فائضة في بعض القطاعات في الأجل المتوسط.

١٤- واتفقت السلطات على أن أسعار الهيدروكربون هي القناة الرئيسية التي يمكن أن تنتقل من خلالها التداعيات من الاقتصاد العالمي، مع الإحاطة علما بتزايد ترابط قطر بالأسواق المالية العالمية. وتشير كل من أسعار العقود المستقبلية وتحليلات هيكل تكاليف الصناعة النفطية إلى أن أسعار النفط في الأجل المتوسط يُتوقع أن تكون أعلى من المستويات السائدة اليوم، ولكنها قد لا تعود إلى المستويات المرتفعة السابقة. وعلى الرغم من التأثير السلبى لانخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة والرصيد الخارجي، فقد رأت السلطات أن هناك مجالا محدودا لتداعي آثاره على النشاط غير الهيدروكربوني المحلي نظراً لعدم تغيير مسار نفقات المالية العامة. وسوف تترتب على حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الأمريكية، إذا تحقق هذا العام، آثار مباشرة ضئيلة، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى أن سعر الفائدة الأساسي في قطر لا يزال أعلى بنحو ٠,٧٥ نقطة مئوية من سعر الفائدة السائد على الأموال الفيدرالية. وقد زادت أنشطة البنوك القطرية عبر الحدود بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة - وإن كانت من مستويات منخفضة إلى حد ما - ويجري مراقبتها عن كثب.

١٥- واتفقت السلطات مع خبراء الصندوق على أن قطر لديها حيز على مستوى السياسات يتيح لها التعامل مع الظروف غير المتوقعة في الأجل القريب. فالاحتياطات الوقائية على مستوى المالية العامة والموارد الطبيعية المتاحة لدى قطر كبيرة، ولا يرجح أن يتأثر الإنفاق بانخفاض أسعار الهيدروكربون أو تقلب الأسواق في الأجل القريب. ويمكن أن يضح مصرف قطر المركزي السيولة في النظام المالي من خلال عمليات نوافذ الخصومات وإعادة الشراء (الريبو)، ويمكن أن توفر الحكومة مقدارا إضافيا من السيولة، بما في ذلك بالعملة الأجنبية، عن طريق إدارة محافظ جهاز قطر للاستثمار ومؤسسات القطاع العام. وتقوم الإدارة باستمرار برصد المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن برنامج الاستثمارات العامة.

قطر: مصفوفة تقييم المخاطر ^٤		
التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	احتمالية تحقق المخاطر	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
متوسط إلى مرتفع	متوسطة إلى مرتفعة	انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي إلى مستويات أقل من المتوقعة نتيجة لطول فترة النمو البطيء في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة وزيادة العرض
لأغراض توضيحية، من شأن انخفاض سعر النفط بمقدار ١٠ دولارات للبرميل أن يخفض رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي بمقدار ٢,٢٥ و ٤ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، على افتراض عدم التحرك على مستوى السياسات لمواجهة هذه التطورات. ويمكن أن يؤدي حدوث انخفاض دائم في أسعار النفط مقداره ١٠ دولارات للبرميل إلى انخفاض مستوى إجمالي الناتج المحلي لقطر بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية بعد ٥ سنوات بافتراض أن الحكومة توازن بالكامل خسائر الإيرادات بتخفيضات في النفقات. ويرجح أن يكون التأثير الفعلي أقل نظراً لأن النفقات العامة لن تعدل بالكامل بالنظر إلى الاحتياطات الوقائية على مستوى المالية العامة والالتزامات المرتبطة بالاتحاد الدولي لكرة القدم. ومع ذلك، يمكن أن تتعاظم التداعيات السلبية نتيجة للأثر السلبية على الثقة في القطاع الخاص ونضوب السيولة في الجهاز المصرفي مع بطء نمو ودائع الحكومة والشركات المصدرة للنفط. وينبغي أن يواصل صناع السياسات تكثيف جهودهم الرامية إلى تنويع الاقتصاد حتى يمكن موازنة جزء من التداعيات السلبية المحتملة الناشئة عن انخفاض أسعار النفط. وينبغي أن تضمن السلطات كفاية السيولة في الجهاز المصرفي.		
متوسط	متوسطة	حدوث زيادة حادة في أسعار النفط نتيجة للتجزؤ الجغرافي-السياسي
منخفض إلى متوسط	متوسطة	المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية
يمكن أن يؤدي الإنفاق الكبير على البنية التحتية إلى زيادات في التكاليف تتجاوز حدود الإنفاق المقررة وحدوث تضخم في الأجل القصير، مع تراجع مكاسب الإنتاجية في الأجل المتوسط على نحو مُخَيَّب للأمال. وعلى وجه الخصوص، إذا لم يبدأ نمو إنتاجية العمالة في التزايد، فسيتصغر النمو غير الهيدروكربوني على نسبة ٢,٥% في عام ٢٠٢٠. ويمكن أن تؤدي مخاطر السمعة المتصلة بالتقارير عن ضعف معايير العمل المطبقة على بعض العاملين الوافدين إلى صعوبات في توظيف العمالة. ومن شأن إدخال تحسينات على نظام الإنذار المبكر ووضع إطار شامل لإدارة الاستثمارات العامة أن يساعد في إدارة المخاطر الاقتصادية الكلية. ويمكن أن تؤدي تدابير السلامة الاحترازية الكلية وسحب السيولة إلى معالجة نمو الائتمان المفرط كما أن تهميد الإنفاق لعام بدرجة أكبر من شأنه أن يساعد على احتواء التضخم المعمم. وينبغي النظر في رفع الرسوم على المعاملات المقارية لردع المضاربين. ومن شأن استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز حماية العمالة ونقلها أن يخفف من حدة مخاطر السمعة وأن يحق نمو أكثر احتواءً.		
منخفض إلى متوسط	مرتفعة	زيادة حادة في التقلب المالي
إذا قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتشديد السياسة النقدية في وقت أكبر أو بدرجة أكبر من المتوقع، فسيكون التأثير الواقع على صافي النمو العالمي وأسعار النفط معتدلاً وسيعتمد على ما إذا كان يشدد الموقف النقدي في إطار الاستجابة للنمو السريع غير المتوقع أو انخفاض الطاقة الفائضة عما هو متوقع. ويمكن في هذا السيناريو أن تتراجع أسعار النفط بأقل من ٥% (راجع السيناريو الأول للاستدلال على الانعكاسات على نمو قطر). ومن شأن عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى أوضاعها الطبيعية أيضاً أن تشدد الأوضاع المالية في قطر، وإن كان بفترة تأخر. وإذا أدت عمليات إعادة تقييم المخاطر السيادية أو التوترات الجغرافية-السياسية إلى إذكاء تقلب التدفقات الرأسمالية، فستكون المخاطر أكبر. ويمكن أيضاً أن يؤدي تشديد السياسة النقدية الأمريكية إلى حفز زيادة حادة في قيمة الدولار ومن ثم الريال بالقيمة الفعلية. وينخفض في هذا السيناريو سعر الواردات بما يؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري وانخفاض التضخم في الأجل القريب، بينما يتدهور الميزان التجاري بصورة هامشية بمجرد تعديل الأحجام، وسيكون لقوة الدولار الأمريكي تأثير ضعيف على النمو بالنظر إلى صغر حجم الصادرات غير الهيدروكربونية ومحدودة إمكانية إحلال الواردات بمنتجات محلية. وستتضرر حيازات المحافظ في الخارج المقومة بعملات غير الدولار الأمريكي من حدوث خسائر معتدلة في التقييم. ومن المتوقع أن تثبت صلابة البنوك نظراً (بشرط الالتزام بالقيود الاحترازية) لأن أي مراكز مفتوحة بالنقد الأجنبي مقومة بالدولار الأمريكي في معظمها. ويرجح أن يحول استمرار قوة الأساسيات الاقتصادية دون حدوث تقلب مفرط في الأسواق المالية في قطر، إلا أن هوامش أرباح البنوك ستتقلص ويمكن أن تواجه بعض البنوك التي تعتمد على التمويل بالجملة ضغوطاً ناشئة عن نقص السيولة. وتوجد احتياطات وقائية مالية كبيرة وإطار للسياسات للحد من هذا التأثير.		
منخفض إلى متوسط	متوسطة	الآثار الجانبية الناشئة عن الأوضاع المالية العالمية:

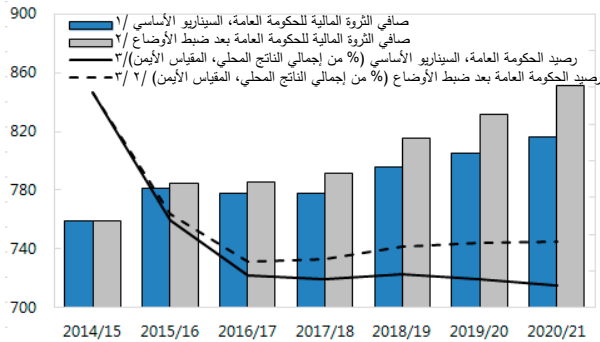
^٤ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تسبب تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي (وهو السيناريو الذي يرى خبراء الصندوق أن احتمالات تحققه هي الأرجح). ودرجة الأرجحية النسبية للمخاطر المذكورة هي تقييم الخبراء الذاتي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (بفرض بكلمة "منخفضة"، درجة احتمال أقل من ١٠%، و"متوسطة"، درجة احتمال بين ١٠% و ٣٠%، و"مرتفعة"، درجة احتمال تبلغ ٣٠% و ٥٠%). وتعكس المصفوفة آراء الخبراء حول مصادر المخاطر ومستوى المخاوف العام في وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وربما تفاعلت المخاطر التي لا يوجد تعارض بينها وتحققت معاً.

التحديات والأولويات في مجال السياسات

ألف- التعايش مع النفط منخفض السعر مع الحفاظ على العدالة بين الأجيال

١٦- أشار الخبراء إلى أن الموارد العامة لقطر لا تزال قابلة للاستمرار بأسعار النفط المتوقعة، ولكن بخلاف الآونة الأخيرة، لم تعد أرصدة الموازنة المتوقعة تبدو متسقة مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال. ففي الأجل القصير، يتوقع الخبراء انخفاض الأصول المالية الحكومية نتيجة لحالات العجز في المالية العامة ومدفوعات سداد الدين. وسيبدأ صافي الأصول المالية في النمو مرة أخرى عندما تتعافى أسعار النفط لتتجاوز ٦٨ دولاراً للبرميل - وهو تقدير تقريبي للسعر

التعادل الذي تتوازن عنده الموازنة في الأجل المتوسط- يأخذ في الاعتبار الاتجاهات العامة السائدة في الإيرادات والنفقات إضافة إلى العائدات والأرباح الرأسمالية التي يحققها جهاز قطر للاستثمار. وعلى الرغم من استمرارية أوضاع المالية العامة في قطر حسب السيناريو الأساسي، تشير العمليات الحسابية المبينة على نموذج الدخل الدائم إلى أن الحكومة لا تدخر بالقدر الكافي لأجيال المستقبل. وتبلغ الفجوة بين أرصدة المالية العامة المتوقعة والسياسة المثلى نحو ٥ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (المرفق الثالث). ولا تزال الحالة في سوق النفط غير مستقرة وستكون سياسات الموازنة الجارية متسقة مع العدالة بين الأجيال إذا تبين أن أسعار النفط أعلى من افتراضات خبراء الصندوق بنحو ١٠ دولارات للبرميل. ولكن بافتراض استقرار سوق النفط في مستويات قريبة من افتراضات خبراء الصندوق، فينبغي اتخاذ تدابير أخرى تدريجية على المدى المتوسط لتحسين رصيد الموازنة بنحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. ويمكن أن تتضمن هذه التدابير مزيداً من الجهود لتحديد أولويات الاستثمارات العامة مع زيادة كفاءتها وخفض الدعم تدريجياً وتحقيق وفورات إضافية في المصروفات الإدارية، وتحقيق إيرادات غير هيدروكربونية جديدة (الإطار ٢).



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.
١/ صافي دين الحكومة المركزية زائد تقديرات رصيد أصول جهاز قطر للاستثمار.
٢/ تحسن تدريجي في رصيد المالية العامة الأولى غير الهيدروكربوني (بمقدار ٥ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بحلول عام ٢٠٢٠).
٣/ رصيد الحكومة المركزية زائد تقديرات دخل جهاز قطر للاستثمار ما عدا المكاسب الرأسمالية.

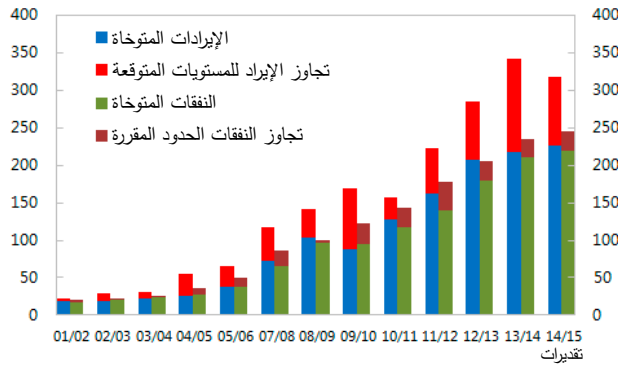
١٧- وذكرت السلطات أن سياسات المالية العامة أصبحت حذرة قبل فترة طويلة من انخفاض أسعار النفط ولا تزال إصلاحات الموازنة ماضية في مسارها الصحيح. وقامت الإدارة المعيّنة في منتصف عام ٢٠١٣ بإبطاء نمو الإنفاق الجاري بصورة كبيرة، ويُتوقع استمرار القيود على الإنفاق الجاري في المرحلة المقبلة (الشكل البياني ٣). ويجري حالياً مراجعة النفقات

تخضع أي عملية حسابية تتناول صافي القيمة الحاضرة لمحاذاير بشأن الحساسية تجاه فرضيات مثل أسعار الفائدة ومعدل العائد المفترض والتعريف الفني لعبارة "العدالة بين الأجيال".

الرأسمالية وما يتصل بها من نفقات تشغيلية، وذلك بهدف تحديد إجمالي اعتمادات الموازنة متوسطة الأجل. ويمكن أن تبدأ المناقشات مع الأطراف المعنية الرئيسية بشأن الخيارات المناسبة لزيادة الإيرادات في وقت لاحق من هذا العام. وقد اعتمد صناع السياسات عدداً من التوصيات التي قدمها الخبراء لتحسين الإطار المؤسسي، بما في ذلك إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية وإدارة تُعنى بإدارة الاستثمارات العامة. وتقوم وزارة المالية حالياً بإعداد استراتيجية متوسطة الأجل، من المقرر استكمالها بحلول منتصف عام ٢٠١٥، لتوفير معلومات يُسترشد بها في عملية الموازنة بدءاً من العام القادم - وهي خطوة مهمة نحو وضع إطار ملزم متوسط الأجل للموازنة.

١٨- ورحب الخبراء بإصلاحات الموازنة الجارية، وأكدوا ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لضبط أوضاع المالية العامة، وشددوا على أن انخفاض أسعار النفط يسلط الضوء على ضرورة وضع إطار واضح متوسط الأجل للمالية العامة يتضمن خططا لحالات الطوارئ (راجع تقرير "قضايا مختارة" المصاحب لهذا التقرير). ويرى الخبراء أن وثيقة الاستراتيجية ينبغي أن تصوغ أهدافاً واضحة للمالية العامة في الأجل المتوسط وأن تفصح عن التوقعات بشأن مسار نفقات الموازنة والضرائب في

تجاوز أداء الإيرادات للمستويات المتوقعة وتجاوز النفقات للحدود
المقررة، السنوات المالية ٢٠٠١-٢٠١٤ (بمليارات الريالات القطرية)



المصدر: وزارة المالية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المستقبل. وينبغي مواصلة عملية إعداد الموازنة السنوية مع هذا الإطار الجديد متوسط الأجل حتى تنتهي تماماً التجاوزات المتكررة لحدود الإنفاق المتوخاة في الموازنة الرسمية، والتي أصبحت الآن أقل من الماضي. ونظراً لاحتمال انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي عن الأسعار المتوقعة، فهناك ضرورة بالغة لوجود خطط للطوارئ لمعالجة المخاطر (راجع "تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين" في المرفق الرابع). وفيما يتعلق بسياسات الضرائب الممكنة، أوصى الخبراء بتوسيع وعاء ضريبة دخل الشركات واستحداث ضريبة للقيمة المضافة بمعدل منخفض، مع التحذير من الاعتماد على الأتعاب والرسوم

التي يسدها المستخدمون (الإطار ٢). ومن شأن مواصلة تحسين مستوى الشفافية في حسابات المالية العامة، بما في ذلك المعاملات المالية للحكومة، أن يبسر إعداد تقييم أدق لمركز قطر المالي في سياق أسعار النفط المنخفضة.

باء- إدارة مخاطر إصابة الاقتصاد بنشاط محموم وتأمين عائد مرتفع من المشروعات العامة

١٩- تدرك السلطات المخاطر المصاحبة لبرنامج الاستثمارات العامة، بما في ذلك مواطن الضعف ذات الصلة في القطاع المالي. ونظراً لتجربة قطر السلبية مع التضخم ثنائي الخانة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، اتخذت وزارة المالية خطوات لتمهيد الأبعاد الزمنية للاستثمارات. ويجري حالياً توفير أراضٍ إضافية للقطاعات ذات الأولوية مثل الإسكان والخدمات اللوجستية والمستودعات. وتتابع اللجنة اللوجستية الوطنية الاتجاهات العامة للأسعار وتحاول معالجة الاختناقات، بسبل تشمل اتخاذ تدابير استباقية لتحسين سلسلة العرض. ويراقب مصرف قطر المركزي بدقة الانكشافات أمام قطاع العقارات، مع وضع حد لمجموع الانكشافات المصرفية كنسبة من رأس المال وفرض حدود على نسبة القرض إلى القيمة ونسبة خدمة الدين إلى الدخل بالنسبة للمقترض. وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي يجريها مصرف قطر المركزي إلى أن نسبة

القروض المتعثرة على القطاع العقاري، ومقاولي البناء، والقروض الاستهلاكية سيتعين أن تقفز إلى نحو ٣٠% قبل أن تتخفض نسب رأسمال البنوك دون الحد الأدنى التنظيمي. وإضافةً إلى ذلك، ظلت القروض المقدمة للمؤسسات المملوكة للدولة (التي تمثل نحو ٤٠% من الائتمان المحلي) منتظمة تماماً كما درج العرف حتى في أوقات الظروف الاقتصادية الكلية المعاكسة.

٢٠- ويرى الخبراء أن التقلبات الحادة الأخيرة في الأسعار النسبية تبرر تعزيز المراقبة وإدخال بعض التغييرات في مزيج السياسات.

- يتعين إدخال مزيد من التحسينات على نظام الإنذار المبكر لدى صناع السياسات لمراقبة المخاطر الناشئة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتضخم ومخاطر القطاع العقاري (راجع تقرير "قضايا مختارة" المصاحب لهذا التقرير). وهناك مجال لإدخال تحسينات كبيرة في إتاحة إحصاءات القطاع العقاري ومستوى جودتها، بما في ذلك مؤشرات الأسعار والوحدات العقارية الشاغرة، وخصائص المعاملات العقارية.

- ويمكن أن يتخذ صناع السياسات خطوات إضافية لضمان كفاية عرض الأراضي والمساكن بأسعار مقبولة. وللحد من أي ضغوط صوب المضاربة من جانب المستثمرين الذي يستخدمون النقد في سوق العقارات، ينبغي النظر في رفع رسوم المعاملات العقارية، التي تقل بنسبة ٢٥,٠% عن المعايير الدولية.^٦ ويمكن التمييز بين الرسوم بحيث يدفع مشترو المساكن لأول مرة رسوماً زهيدة، بينما تطبق جزاءات على المستثمرين لفترات قصيرة. وينبغي مقاومة فرض ضوابط على الإيجارات بغرض إدارة الضغوط التضخمية نظراً لأن تلك الضوابط تحد على الأرجح من عرض المساكن بالنظر إلى الارتفاع السريع في أسعار الأراضي - وهي تكلفة التشييد الرئيسية - وقد يثبت بالتالي أن هذا الإجراء يُفضي إلى نتائج عكسية. وفي حالة النمو الائتماني المفرط، ينبغي اتخاذ مزيد من تدابير السلامة الاحترازية الكلية (مثل خفض نسبة القرض إلى القيمة أو إجراء معايرة مناسبة للاحتياطيات الوقائية المعاكسة للاتجاهات الدورية) وسحب السيولة.^٧ وفي حالة تسارع وتيرة التضخم، ينبغي أن يقوم صناع السياسات بإبطاء نفقات القطاع العام.

٢١- ويجدر الترحيب بجهود السلطات في الآونة الأخيرة الرامية إلى تحسين إدارة الاستثمارات العامة. فقد مُنحت وزارة المالية صلاحيات إدارة الاستثمارات العامة، ووضعت الوزارة حداً أقصى للإنفاق على مشروعات الاستثمار الجديدة يبلغ نحو ٦٠٠ مليار من الريالات القطرية على مدى عشر سنوات وحددت أهدافاً إرشادية سنوية. وقامت إدارة الاستثمارات العامة التابعة لوزارة المالية بجمع بيانات مفصلة عن المشروعات المزمع تنفيذها، وتقوم حالياً بمراجعة مقترحات الاستثمار الرئيسية الجديدة، وتنقيح نظام لإدارة الاستثمارات العامة بالتشاور مع الأطراف المعنية الأخرى - بسبل شملت القيام مؤخراً بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات. ويرى الخبراء أنه من الممكن إحراز تقدم أكبر في تعميق تحليل التكاليف والمنافع وإجراء تقييم لاحق للمشروعات.

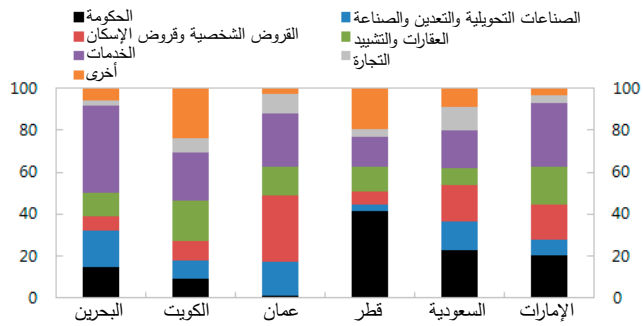
^٦ على سبيل المثال، رفعت دبي رسم المعاملات العقارية لديها إلى ٤% في العام الماضي. وللاطلاع على مزيد من الأمثلة المقارنة بين البلدان لهيكل رسوم المعاملات العقارية، راجع دراسة باهروم شوكوروف بعنوان "سوق العقارات ومعرض إكسبو ٢٠٢٠ في الإمارات العربية المتحدة: تجنب الفقاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي"، تقرير "قضايا مختارة" في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤، يونيو ٢٠١٤.

^٧ تتضمن تدابير السلامة الاحترازية الكلية المطبقة حالياً نسبتي القرض إلى القيمة وخدمة الدين إلى الدخل، وحدود الانكشافات العقارية، وتركز الإقراض، والإفراض بعملات أجنبية، ومراكز النقد الأجنبي المفتوحة.

جيم - الحفاظ على الاستقرار المالي

٢٢- أكد الخبراء أنه بينما لا تزال البنوك تتمتع بمستويات جيدة من الرسكلة والسيولة، يتعين وضع المخاطر ومواطن الضعف الناشئة تحت المراقبة الدقيقة. وتبين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجراها مصرف قطر المركزي قدرة

كبرى بنوك مجلس التعاون الخليجي: إجمالي الانكشافات الائتمانية حسب القطاع، نهاية عام ٢٠١٣ (% من إجمالي الانكشافات الائتمانية)



المصدر: التقارير السنوية للبنوك لعام ٢٠١٣، والإفصاح وفق الركيزة الثالثة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

البنوك على الصمود أمام كثير من الصدمات المحتملة بفضل تمتعها بمستويات مرتفعة من الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة والتسهيلات التي يوفرها المصرف المركزي. وعلى الرغم من استقرار نمو الائتمان في معظمه بوجه عام، يُحتمل أن تنشأ مخاطر مثل انخفاض السيولة بسبب تراجع أسعار النفط وسرعة نمو الائتمان المقدم لقطاعات مختارة وعبر الحدود، فيما يُعزى إلى الوضع التنافسي في الداخل (الشكل البياني ٤). وينبغي أن يواصل صناع السياسات مراقبة معايير الإقراض ومخاطر تركيز القروض ومعاملات البنوك عبر الحدود عن كثب، نظراً لما يلي:

- يزداد تقديم الائتمان إلى مقاولي البناء وقطاع الخدمات والتجار والمستهلكين بسرعة نتيجة لبرنامج الاستثمارات العامة الكبير وما يصاحبه من نمو في عدد السكان. ويمكن أن يؤدي هذا الاتجاه العام بمرور الوقت إلى زيادة تراكم القروض المتعثرة.
- على الرغم من أن الجهاز المصرفي ككل يبدو محمياً من تقلبات القطاع العقاري، ينبغي مراقبة التطورات في البنوك الأضعف نسبياً عن كثب.
- لا تزال أكبر البنوك القطرية تكثف وجودها في بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا، ويواجه بعضها بيئة اقتصادية كلية وجغرافية-سياسية صعبة. ويمكن أن يؤدي هذا التوسع الإقليمي إلى توسيع قدرة البنوك على إدارة المخاطر^٨. وفي جانب الخصوم، قد يتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي نظراً لأن انخفاض أسعار النفط سيؤدي بدرجة كبيرة إلى انتهاء فائض الحساب الجاري.

٢٣- وذكر الخبراء أنه إذا أدى انخفاض أسعار النفط إلى خفض السيولة في القطاع المالي، ينبغي أن يبادر صناع السياسات باتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب. وتشمل الخيارات إعادة تخصيص ودائع الشركات المملوكة للحكومة وجهاز قطر للاستثمار من الخارج وتعديل حجم مزادات أدون وسندات الخزنة. وأشارت السلطات إلى أن وجود هوامش واقية كبيرة من رأس المال والسيولة فضلاً عن الهوامش الوقائية على مستوى السياسة من شأنه أن يوفر حماية كبيرة إذا ما تحققت المخاطر. وأشارت السلطات أيضاً إلى التنسيق الوثيق الجاري بين مصرف قطر المركزي ووزارة المالية في إدارة السيولة في الجهاز المصرفي.

^٨ يقوم مصرف قطر المركزي بمراقبة الإقراض الأجنبي، بما في ذلك الانكشافات أمام البلدان والانكشافات للعملاء. وهناك حدود قصوى على الانكشافات للبلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حسب حجم المخاطر من البلد المعني.

٢٤- وألقت السلطات الضوء على المضي قُدماً في تنفيذ جدول الأعمال المقرر لتنظيم القطاع المالي. ويجري حالياً إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي ووضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل المعني باتفاقية بازل الثالثة من خلال التطبيق المتوخى لنسبة صافي التمويل المستقر، والرسوم الإضافية على رأس المال الإلزامي المفروضة على البنوك المحلية المؤثرة على النظام، والاحتياطات الوقائية المعاكسة للاتجاهات الدورية اعتباراً من عام ٢٠١٦ (راجع الجزء المعنون "آخر المستجدات في تطبيق اتفاقية بازل الثالثة" في المرفق الخامس). وتقوم البنوك حالياً بتحسين ممارساتها في مجال تقييم وإدارة المخاطر، ويراقب مصرف قطر المركزي بدقة التفاصيل المتعلقة بمستويات القروض. وبدأت لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر أعمالها، بما في ذلك تطوير التحليل القائم على المخاطر للنظام المالي وتقييم تأثير السياسات والتشريعات الجديدة. ورحب الخبراء بهذا التقدم الكبير، بينما أشاروا إلى ضرورة استمرار السلطات في تعزيز إطارها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأعربت السلطات عن اهتمامها بتلقي مزيد من المساعدة الفنية في هذا المجال. وأعرب الخبراء أيضاً عن تقديرهم للخطط الرامية إلى إنشاء مركز للتدريب الإقليمي في الدوحة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دال - مواصلة تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاحتوائي وتحسين الإحصاءات

٢٥- أشار خبراء الصندوق إلى ضرورة تكثيف الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، نظراً لاحتمالات استمرار أسعار النفط المنخفضة وتباطؤ النمو على المدى المتوسط. وانتهى تحليل الخبراء إلى أنه في حين ظلت معدلات النمو الكلية مرتفعة في قطر على مدى السنوات الخمسة والعشرين الماضية، فقد كانت مدفوعة بدرجة كبيرة بتراكم العمالة ورأس المال وليس بمكاسب الإنتاجية (الإطار ٣ وتقرير "قضايا مختارة" المصاحب لهذا التقرير). وتسجل قطر أداء جيداً في مؤشرات بيئة الأعمال في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك مجالاً للتحسين مقارنة بالنظراء من خارج المجلس (الشكل البياني ٥). وأشارت السلطات إلى أن التدابير التي اتخذت مؤخراً لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنويع الاقتصاد تشمل رفع الحدود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المدرجة في البورصة، ودمج بنك قطر للتنمية وجهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومواصلة التوسع في الحكومة الإلكترونية، وزيادة التعميق المالي من خلال إصدار سندات خزانة طويلة الأجل. ويرى الخبراء أن المجال متاح لإحراز مزيد من التقدم في تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتحسين إنفاذ القوانين، والارتقاء بجودة التعليم مع اتساقه من احتياجات سوق العمل. ومن شأن الخصخصة أيضاً أن تسهم بدور في تشجيع نشاط القطاع الخاص.

٢٦- وأشار الخبراء كذلك إلى إمكانية إحراز مزيد من التقدم في تحقيق نمو أكثر احتواءً لكل شرائح السكان. فتعزيز الحوافز أمام المواطنين القطريين للعمل في القطاع الخاص من شأنه أن يدعم تنويع الاقتصاد (الشكل البياني ٦). ومن شأن زيادة إمكانية تنقل الوافدين أن يسهم في زيادة الإنتاجية بتيسير التوفيق بشكل أفضل بين العمالة والشواغر، مع الحد من مخاطر السمعة. وألقت السلطات الضوء على الخطوات التي اتخذتها لمعالجة ما جاء في التقارير عن ظروف العمل غير الملائمة التي تُطبَّق على بعض الوافدين. وتشمل هذه الخطوات تحسين إنفاذ القوانين القائمة، وعدم تأخير دفع الأجور، وتدابير لتحسين الأوضاع المعيشية، مثل فتح مدينة عمال متخصصة. وعلاوةً على ذلك، يجري حالياً النظر في تنفيذ إصلاحات في نظام تأشيرة الخروج وزيادة مرونة الانتقال بين الوظائف.

٢٧- وهناك ضرورة لبذل مزيد من الجهود الكبيرة لتحسين الإحصاءات الاقتصادية الكلية. وقد بدأت السلطات في نشر بيانات ربع سنوية عن إجمالي الناتج المحلي حسب النفقات وانتهت من مسح الاستثمار الأجنبي، الذي يُتوقع أن يحسن إحصاءات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات. وتعتزم وزارة المالية البدء بنهاية عام ٢٠١٥ في إعداد بيانات المالية

العامّة وفقاً للمنهجية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وهناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين إحصاءات القطاع العقاري، وإعداد بيانات عن الميزانيات العمومية للأسر والشركات والحكومة. ويعزز التعاون مع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي الجهود التي تبذلها السلطات لتحسين إحصاءات الحسابات القومية والأسعار.

تقييم الخبراء

٢٨- تواصل قطر تنفيذ استراتيجية طموحة لتنويع الاقتصاد من خلال برنامج واسع النطاق للاستثمارات العامة، مع الاحتفاظ بدورها النظامي في السوق العالمية للغاز الطبيعي. ودعماً لهذه الجهود، يجري حالياً تعزيز إطار السياسات في عدد من المجالات، بما في ذلك سياسة المالية العامة والسياسات المالية.

٢٩- غير أن الانخفاض الكبير الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط والغاز الطبيعي سيُحدث تراجعاً شديداً في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية، مما يستلزم تكثيف الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وإجراء بعض الضبط لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.

٣٠- وسيظل النمو في قطر قوياً هذا العام، ولكن التوقعات تشير إلى انخفاضه لاحقاً. وعلى المدى القريب، سيكون النمو مدفوعاً ببرنامج الاستثمارات العامة وإنتاج حقل الغاز الطبيعي الجديد. ومن المتوقع أن يظل معدل نمو القطاع غير الهيدروكربوني في حدود الخانتين. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع حدوث تباطؤ كبير في النمو الكلي مع الانخفاض التدريجي في نشاط برنامج الاستثمارات العامة وعدم مساهمة القطاع الخاص في تعويض هذا الانخفاض إلا بصفة جزئية فحسب.

٣١- ويتم احتواء تضخم أسعار المستهلك، رغم سرعة ارتفاع أسعار العقارات. وسجل التضخم بعض الانخفاض في الشهور القليلة الماضية حسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مع استقرار الزيادات في الإيجارات السكنية وانخفاض تضخم أسعار السلع التجارية. وعلى المدى القصير، من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار السلع الأولية الدولية، بما فيها الغذاء، وقوة الدولار الأمريكي إلى خفض التضخم الكلي على الرغم من ضيق أوضاع سوق الإيجارات السكنية. ومع ذلك، تشهد أسعار العقارات - وخاصة الأراضي - ارتفاعاً سريعاً للغاية، وتبدو التقييمات أقرب إلى الحد الأعلى ضمن نطاق يتوافق مع أساسيات الاقتصاد. وينبغي النظر في استحداث جدول يميز بين رسوم المعاملات العقارية بهدف ردع المضاربين، وفي اتخاذ تدابير إضافية لزيادة عرض الأراضي. ويمكن أن يأتي فرض ضوابط على الإيجارات السكنية بنتائج عكسية. وفي حالة النمو الائتماني المفرط، ينبغي اللجوء إلى مزيد من تدابير السلامة الاحترازية الكلية وسحب السيولة. وإذا تسارع التضخم، ينبغي أن يقوم صناع السياسات بتخفيض معدل الإنفاق في القطاع العام.

٣٢- وسيؤدي الهبوط الكبير الذي شهدته أسعار النفط إلى تراجع ملحوظ في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية. وفي تناقض شديد مع السنوات السابقة، ستسجل الموازنة عجزاً بدءاً من عام ٢٠١٦ ويختفي معظم فائض الحساب الجاري. وحيث لا يوجد مصدر قلق آني بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة في ضوء افتراضات خبراء الصندوق لأسعار النفط، فإن هناك ما يبرر زيادة الإنفاق واتخاذ تدابير على جانب الإيرادات بما يعادل حوالي ٥% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط لتأمين العدالة بين الأجيال في سياق انخفاض أسعار النفط.

٣٣- والإصلاحات الجارية في الموازنة تستحق الترحيب وينبغي الاستمرار في تعميقها. وقد تحقق تقدم كبير في إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية وإدارة للاستثمارات العامة وتمت السيطرة على نمو النفقات الجارية. وبرز هبوط أسعار النفط ضرورة تحديد إطار واضح متوسط الأجل للمالية العامة، بما في ذلك خطط للطوارئ، وينبغي أن تنص وثيقة الاستراتيجية التي تعدها وزارة المالية حالياً على أهداف ملزمة للمالية العامة على المدى المتوسط وأن تفصح عن التوقعات بشأن المسار المستقبلي لنفقات الموازنة العامة والضرائب. كذلك ينبغي مواصلة عملية إعداد الموازنة السنوية مع هذا الإطار الجديد متوسط الأجل للتخلص من تجاوزات الإنفاق. ومن شأن تحسين مستوى الشفافية في حسابات المالية العامة أن يسهل إجراء تقييم أدق لمركز المالية العامة في قطر في سياق انخفاض أسعار النفط.

٣٤- ولا تزال أوضاع البنوك سليمة والتقدم مستمر في تنفيذ جدول الأعمال المقرر لتنظيم القطاع المالي، ولكن يتعين وضع المخاطر ومواطن الضعف الناشئة تحت المراقبة الدقيقة. فعلى الرغم من استقرار النمو الائتماني بوجه عام، من المحتمل أن تنشأ مخاطر مثل انخفاض السيولة بسبب تراجع أسعار النفط، وسرعة نمو الائتمان المقدم لقطاعات مختارة وعبر الحدود. وعلى الرغم من أن الجهاز المصرفي ككل يبدو محمياً من تقلبات القطاع العقاري، فمن الضروري مراقبة تطورات البنوك الأضعف نسبياً عن كثب. وعلى صناع السياسات مواصلة المراقبة الدقيقة لمعايير الإقراض ومخاطر تركّز القروض ومعاملات البنوك عبر الحدود. وإذا أدى انخفاض أسعار النفط إلى خفض السيولة في القطاع المالي، ينبغي أن يبادر صناع السياسات باتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب. ويجدر الترحيب بالتقدم المستمر في تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة والقواعد التنظيمية ذات الصلة. وهناك حاجة لإحراز مزيد من التقدم في تعزيز نظام الإنذار المبكر، بما في ذلك تحسين إمكانية توافر إحصاءات سوق العقارات واعداد بيانات عن الميزانيات العمومية للأسر والشركات والحكومة.

٣٥- وهناك ما يدعو إلى تكثيف الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، نظراً لاحتمالات استمرار أسعار النفط المنخفضة وتباطؤ النمو على المدى المتوسط. والمجال متاح لمواصلة تحسين مناخ الأعمال ودعم تنويع الاقتصاد، بما في ذلك عن طريق تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتحسين إنفاذ العقود، ورفع جودة المناهج التعليمية. ويمكن أن تساهم الخصخصة بدورها في تشجيع نشاط القطاع الخاص، كما يمكن أن تؤدي إصلاحات سوق العمل إلى تحقيق نمو أكثر احتواءً لكل شرائح السكان.

٣٦- ولا يزال نظام سعر الصرف الثابت مناسباً لقطر. وقد عاد ربط العملة بالدولار الأمريكي بالنفع الكبير على قطر في فترات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على حد سواء، وذلك من خلال ما وفره من ركيزة لأسعار السلع التجارية واستقرار لتدفقات الدخل والثروة المالية. ويصعب تقييم مستوى سعر الصرف في قطر بسبب عدم تنوع هيكل الصادرات التي يتألف معظمها من المنتجات الهيدروكربونية، ولكن تقديرات خبراء الصندوق لا تورد أدلة على وجود فجوة في الحساب الجاري.

٣٧- ويوصى أن تجرى مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهراً.

قرار مقترح

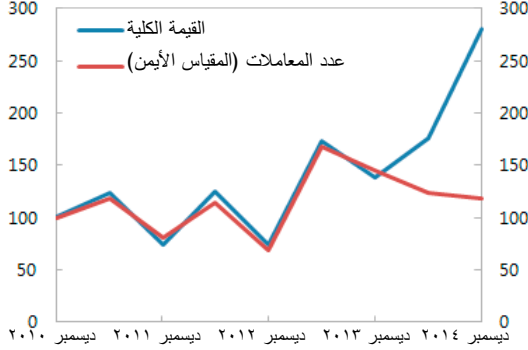
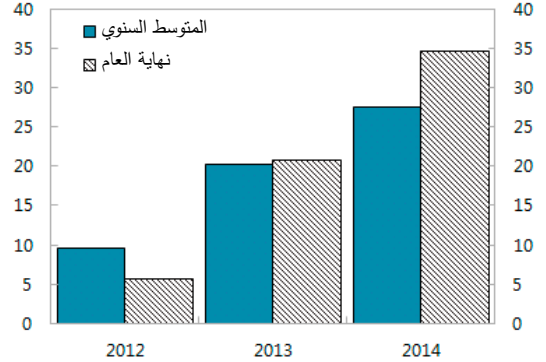
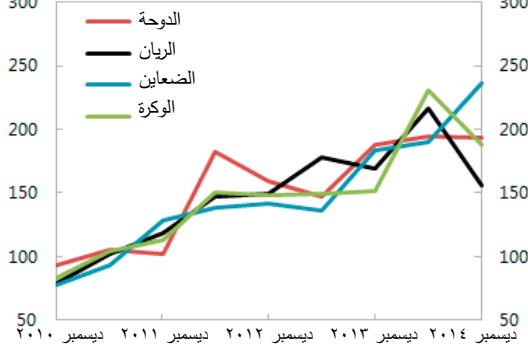
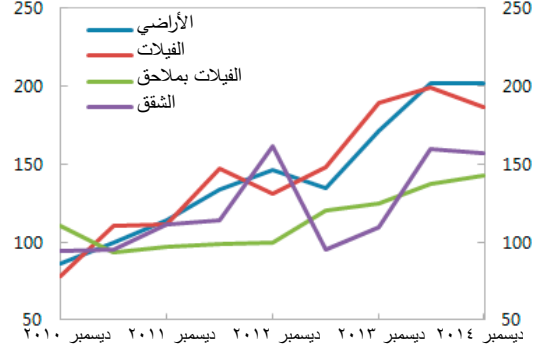
يؤيد المجلس التنفيذي الاتجاه العام لتقييم خبراء الصندوق الوارد في تقرير مشاورات المادة الرابعة مع قطر لعام ٢٠١٥.

ويتوقع أن تجرى مشاورات المادة الرابعة القادمة مع قطر على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.

الإطار ١ - الاتجاهات العامة الأخيرة في أسعار العقارات في قطر

تسارعت وتيرة ارتفاع أسعار العقارات العام الماضي على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وتشير بيانات مصرف قطر المركزي إلى أن نمو الأسعار اكتسب زخماً، خاصةً في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، مع ارتفاع قيم العقارات في ديسمبر بنسبة ٣٥% على أساس سنوي مقارنةً. وتشير العمليات الحسابية التي يجريها خبراء الصندوق استناداً إلى بيانات مستوى المعاملات المأخوذة من وزارة العدل إلى الاتجاهات العامة التالية:

- في حين تناقص العدد الكلي للمعاملات العقارية عن ذروة عام ٢٠١٣، فقد زادت القيمة الكلية للمعاملات العقارية بصورة حادة، على نحو يدل على ارتفاع متوسط الأسعار وتغيرات في مكوناتها.
- يبدو أن وتيرة زيادة أسعار الأراضي كانت هي الأسرع، تتبعها أسعار الفيلات، حيث تشكل الأراضي في أغلب الحالات أهم مكونات التكلفة. وكانت الزيادات السعرية أبطأ بالنسبة للشقق والفيلات ذات الملاحق (مثل دور الضيافة).
- وفي حين شهدت سوق الدوحة ارتفاعات حادة متقطعة في الأسعار، فقد سجلت المناطق خارج الدوحة أقوى درجات نمو في الأسعار نظراً لتنفيذ عدد من مشروعات التنمية والتوسع الحضري. وعلى سبيل المثال، ارتفعت الأسعار بصورة ملحوظة على مدى العام الماضي في الوكرة، وهي مدينة مجاورة للدوحة لم تكن مطورة بالشكل الكافي في السابق، نظراً لقربها من مطار حمد الدولي الجديد وطريق الدوحة السريع المزمع إنشاؤه. وبالمثل، شهدت بلدية الضعافين نمواً سريعاً في الأسعار، فيما يعزى جزئياً إلى قربها من مدينة لوسيل وعدد من المشروعات المرتبطة باستضافة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢.

القيمة الكلية للمعاملات العقارية حسب الشهر ١/
(١٠٠ = ٢٠١١)الرقم القياسي الرسمي لأسعار العقارات (مصرف قطر المركزي)
(التغير السنوي %)أسعار الأراضي في بلديات مختارة ١/
(١٠٠ = ٢٠١١)الأسعار حسب نوع العقار ١/
(١٠٠ = ٢٠١١)

المصادر: مصرف قطر المركزي (الرسم البياني الأول)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي استناداً إلى بيانات مأخوذة من وزارة العدل القطرية (الرسم البياني الثاني والثالث والرابع).
١/ تقديرات خبراء الصندوق استناداً إلى بيانات وزارة العدل. وتقتصر البيانات المبلغتة على شهري يونيو وديسمبر لكل عام. والبيانات ليست مرجحة أو ممهدة أو معدلة موسمياً.

الإطار ٢- تعزيز سياسة المالية العامة وأطر المالية العامة في قطر

نظراً لانخفاض أسعار النفط، يتعين اتخاذ تدابير لاحتواء النفقات وزيادة الإيرادات من أجل ادخار موارد مالية كافية لأجيال المستقبل. وكما هو مبين بالتفصيل أدناه، يوجد أمام صناعات السياسات عدد من الخيارات للنظر فيها. وينبغي أن تكون الإصلاحات مصحوبة باستراتيجية تواصل وتدابير تخفيف موجهة للحد من مخاطر التنفيذ.

- **خيارات الإيرادات:** (١) توسيع وعاء ضريبة دخل الشركات، نظراً لأن ضريبة دخل الشركات الحالية لا تسري على المستثمرين المحليين أو المستثمرين من مجلس التعاون الخليجي في القطاع غير الهيدروكربوني؛ و(٢) استحداث ضريبة للقيمة المضافة بمعدل منخفض (٥% مثلاً) تحقق إيرادات جديدة بكفاءة وتسهم في الوقت نفسه في تعزيز الإدارة الضريبية.
- **خيارات الإنفاق:** (١) تجميد المصروفات الإدارية؛ و(٢) خفض الدعم مع حماية المحتاجين. ومن الضروري أيضاً ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية.

قائمة خيارات توضيحية لضبط أوضاع المالية العامة

التعليقات	المكاسب التقديرية /١	الإيرادات
	٣,٥	ضريبة دخل الشركات
تطبيق ضريبة دخل الشركات بمعدل ١٠% على الشركات القطرية وشركات مجلس التعاون الخليجي	٢,٠	ضريبة القيمة المضافة
استحداث ضريبة للقيمة المضافة بمعدل ٥%	١,٥	النفقات
	٤,٥	المصروفات الإدارية
تجميد المصروفات الإدارية في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠	٣,٥	دعم المياه والكهرباء
إلغاء دعم المياه والكهرباء	١,٠	

١/ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني.
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

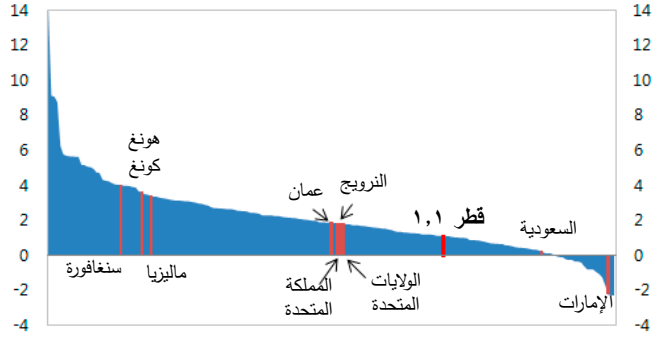
ويتعين وضع أطر قوية لدعم إصلاحات المالية العامة. ويمكن أن تنتظر قطر في تسلسل الخطوات التالي لتعزيز عملية إعداد الموازنة في الأجل المتوسط:

- **المرحلة الأولى (تُستكمل بحلول منتصف عام ٢٠١٥):** (١) وضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة؛ و(٢) إعداد وثيقة لاستراتيجية المالية العامة في الأجل المتوسط، تُستخدم كأساس لإعداد الموازنات السنوية، وتترجم إطار المالية العامة متوسط الأجل إلى بيان عن أولويات سياسة المالية العامة. ولا تزال السلطات ماضية في مسارها نحو استكمال هذه المرحلة في الموعد المقرر.
- **المرحلة الثانية (تُستكمل بنهاية عام ٢٠١٦):** (١) إعداد إطار الموازنة متوسط الأجل بالمطابقة بين إطار المالية العامة متوسط الأجل وتقدير تكاليف السياسة الحالية من أسفل إلى أعلى؛ و(٢) دمج إطار الموازنة متوسط الأجل في عملية إعداد الموازنة السنوية.
- **المرحلة الثالثة (تُستكمل بنهاية عام ٢٠١٧):** (١) تحويل إطار الموازنة متوسط الأجل تدريجياً إلى إطار للإنفاق متوسط الأجل يقوم على الأداء عن طريق ربط تمويل الموازنة بالنتائج (أي تحويل موضع التركيز من مراقبة عوامل الإنتاج إلى مراقبة النتائج وتخصيص الموارد وفقاً للنتائج التي تحققها البرامج)؛ و(٢) مواصلة تطوير الكفاءة في تحليل السياسات وإدارة الأداء في الوزارات والأجهزة في القطاعات المختلفة.

الإطار ٣- دروس مستفادة من تجربة قطر في النمو

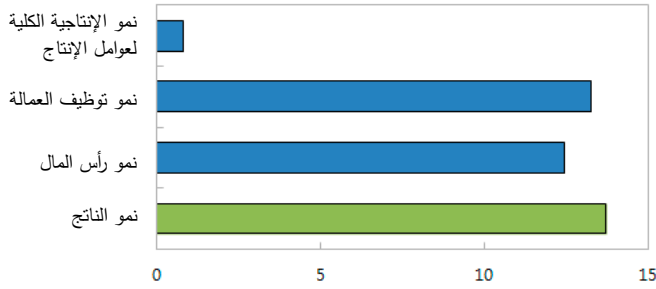
ظل نمو قطر مرتفعاً بصفة مستمرة، ولكن ليس على أساس نصيب الفرد. وقطر واحدة من بلدان لا يتجاوز عددها ١٤ بلدا سجلت في المتوسط نموا سنويا في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى من ٧% على مدى فترة لا تقل عن ٢٥ عاما. ولكن مع بلوغ نمو السكان نسبة تقارب ٧% سنويا، لم يزد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلا بنسبة ١% سنويا على مدى نفس الفترة، مما يضع قطر في الثلث الأدنى على مستوى جميع بلدان العالم.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ١٨٩ بلدا، ١٩٨٤-٢٠١٣ (متوسط التغير السنوي %)



المصادر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠١٣ (متوسط التغير السنوي %)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تشير بيانات الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى متوسط القيم في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

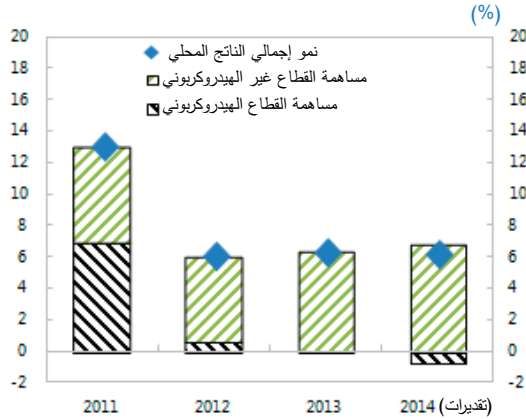
وقد تحقق النمو من خلال تراكم عدد من العوامل. فالإنفاق الحكومي المرتفع، وبالدرجة الأولى على البنية التحتية، أدى إلى تدفق العمالة إلى قطر بوتيرة سريعة، لا سيما للعمل في شركات التشييد. وبالتوازي مع ذلك، شهدت سوق العقارات والقطاعات الاقتصادية الأخرى طفرة كرد فعل للزيادة السريعة في معدلات الهجرة. ومنذ الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، نمت معدلات كل من العمالة ورأس المال بنحو ١٣% سنويا، إلا أن الناتج ارتفع بنفس الوتيرة. وبالتالي، ففي حين أدت زيادة الإنفاق على خلفية تراكم رأس المال إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي، فإن آثارها على الإنتاجية لم تتحقق بعد، ولا يزال نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قريبا من صفر. وبالنسبة للاقتصاد غير الهيدروكربوني، تشير بعض التقديرات إلى أن النمو كان موجبا بالكاد وإن كانت هناك عمليات حسابية بديلة (راجع تقرير "قضايا مختارة" المصاحب لهذا التقرير) تبين أن معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت سالبة.

ويمكن تحسين الإنتاجية من خلال تعزيز الإشراف على مشروعات الاستثمار العام والاستمرار في إزالة الحواجز التي تعوق تطور القطاع الخاص. ونظراً لأن الاستثمارات الحكومية ستظل كبيرة في المستقبل القريب، سيكون من الضروري تحسين إنتاجية رأس المال وبنغي التركيز على تعزيز إدارة الاستثمار العام. وقد بدأت قطر في تنفيذ عدد من الإصلاحات المهمة بإنشاء إدارة جديدة داخل وزارة المالية لإدارة الاستثمارات العامة. وتشمل المهام الحاسمة لهذه الإدارة (أ) الحصول على معلومات موضوعية لتقدير عائدات الاستثمارات العامة بصورة أفضل؛ و (ب) التأكد من أن قرارات الإنفاق تتفاعل بصورة سليمة مع هذه المعلومات. وتزيد إنتاجية العمالة أيضاً من خلال تحسين مستوى جودة التعليم والتدريب وإنهاء القيود على تنقل العمالة في الداخل وإلغاء القيود التنظيمية التي تعوق تطور القطاع الخاص.

الشكل البياني ١ - آخر التطورات الاقتصادية

... يبعده القطاع غير الهيدروكربوني. ويتسم الناتج الهيدروكربوني بالثبات نظرا للوقف الطوعي للاستثمار.

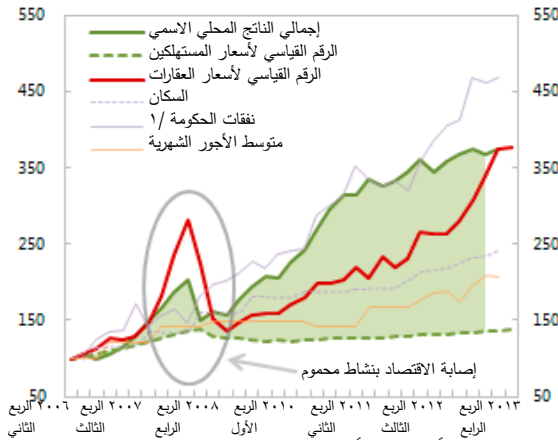
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٤-٢٠١١



... وهو ما أسهم في رفع أسعار العقارات، و ...

أسعار العقارات، ٢٠١٤-٢٠٠٦

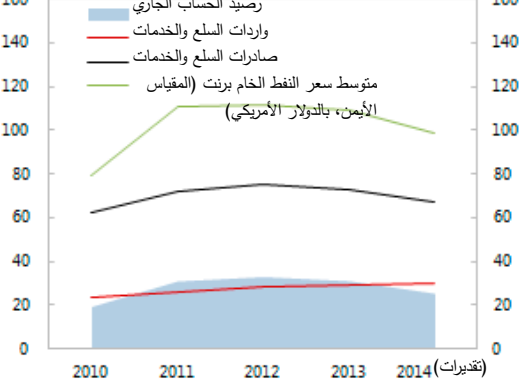
(المؤشر، ٢٠٠٦=الربع الثاني=١٠٠)



ويبدأ انخفاض أسعار النفط يقلص فائض الحساب الجاري.

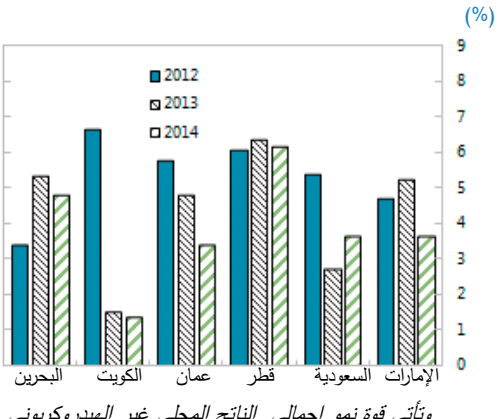
رصيد الحساب الجاري، ٢٠١٤-٢٠١٠

(% من إجمالي الناتج المحلي)



كان نمو إجمالي الناتج المحلي في قطر هو الأعلى في منطقة مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٤ ...

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٢-٢٠١٤

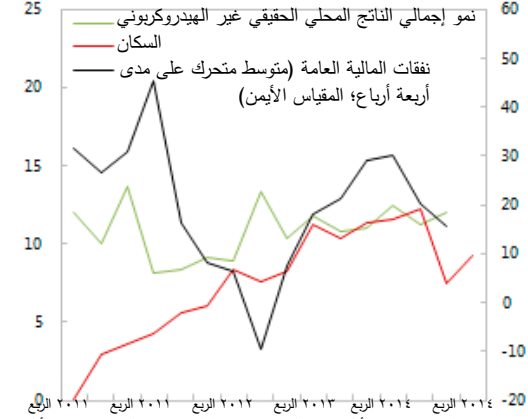


وتأتي قوة نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني

من الإنفاق العام ونمو السكان ...

النمو، ونفقات المالية العامة، والسكان، ٢٠١٤-٢٠١١

(التغير %، على أساس سنوي مقارن)

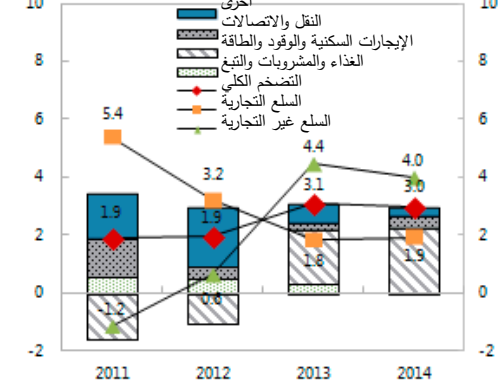


... والضغط في سوق الإيجارات السكنية. وأدى تراجع أسعار السلع

الأولية إلى احتواء تضخم السلع التجارية.

المساهمات في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين، ٢٠١٤-٢٠١١

(%)

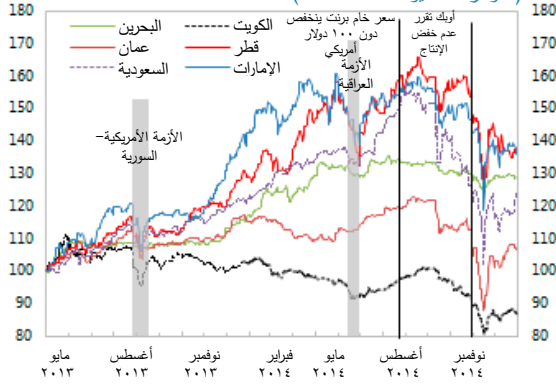


المصادر: السلطات الوطنية؛ ومؤسسة Bloomberg؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢ - تداعيات الأحداث العالمية

... ولكنها تظل واحدة من أفضل الأسواق أداء في منطقة مجلس التعاون الخليجي

مؤشرات أسواق الأسهم، مايو ٢٠١٣ - يناير ٢٠١٥
(المؤشر، ١ مايو ٢٠١٣ = ١٠٠)



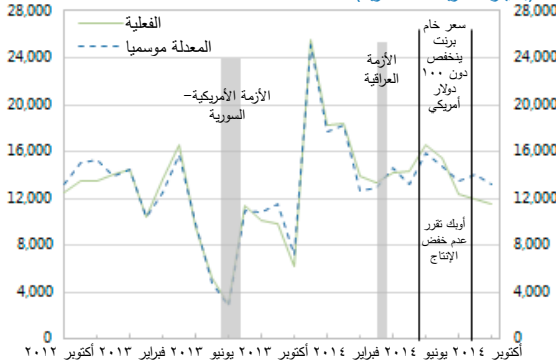
... مع تزايد فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان بوتيرة معتدلة.

فروق مبادلات مخاطر الائتمان، مايو ٢٠١٣ - يناير ٢٠١٥
(نقاط الأساس)



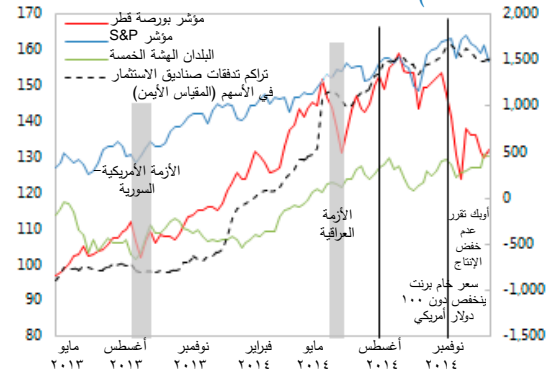
... وسط أوضاع سيولة ثابتة حتى الآن.

سيولة القطاع المصرفي، نوفمبر ٢٠١٢ - ديسمبر ٢٠١٤ / ١
(بمليارات الريالات القطرية)



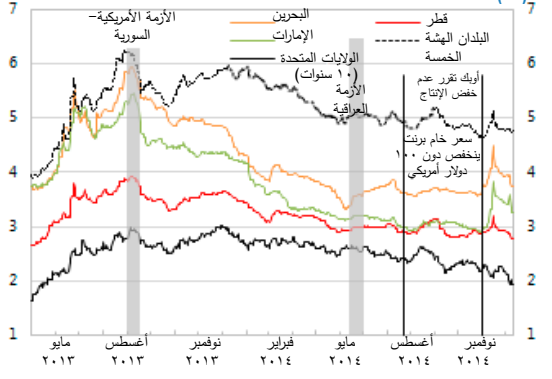
شهدت سوق الأسهم القطرية تصحيحاً عقب الانخفاض الأخير في أسعار النفط ...

تدفقات الأموال وأسواق الأسهم، مايو ٢٠١٣ - يناير ٢٠١٥
(يناير ٢٠١١ = ١٠٠، بملايين الدولارات الأمريكية؛ المقياس الأيمن يناير ٢٠١١ = ١٠٠)



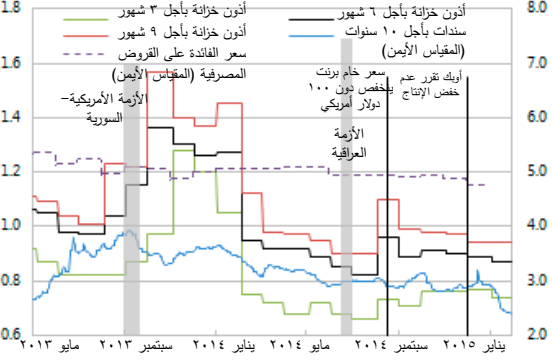
وظلت عائدات السندات السيادية طويلة الأجل دون تغيير في معظمها ...

عائدات السندات الدولية، مايو ٢٠١٣ - يناير ٢٠١٥ (%)



وتتسم السوق المالية المحلية بالاستقرار ...

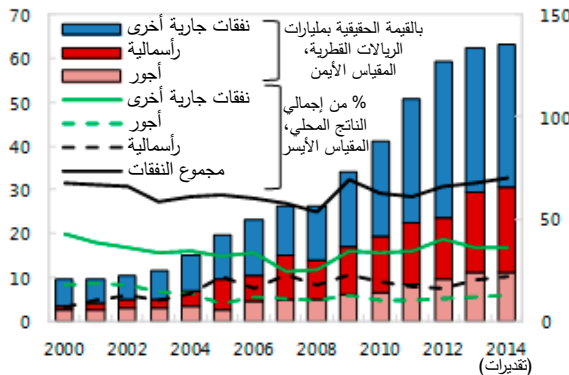
أسعار الفائدة في مزايدات أذون الخزانة، مايو ٢٠١٣ - يناير ٢٠١٥
(العائدات بالريالات القطرية)



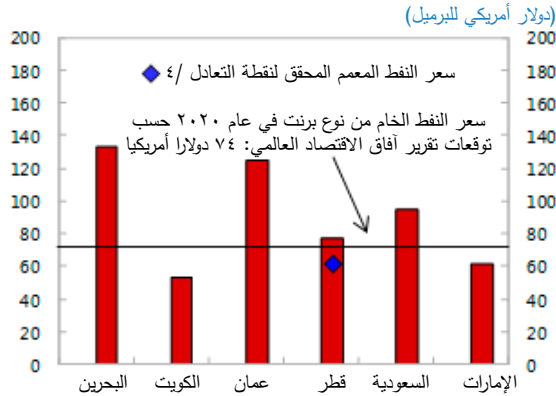
المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ الاحتياطي والودائع الزائدة في آلية السوق النقدي QMR في مصرف قطر المركزي.

الشكل البياني ٣ - تطورات المالية العامة

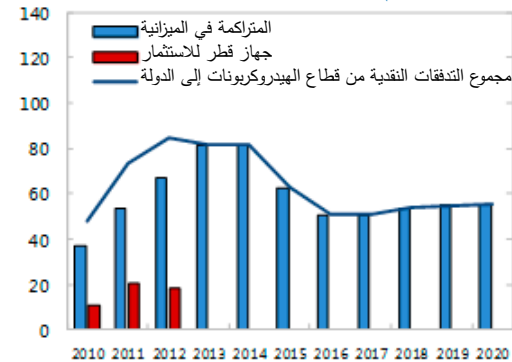
وزادت النفقات الحكومية عدة أضعاف، ولكنها ظلت دون تغيير إلى حد كبير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
نفقات الحكومة المركزية



ويتوقع استمرار تراكم الأصول المالية في قطر في الأجل المتوسط على الرغم من ارتفاع الأسعار المحققة لنقطة التعادل في الموازنة
أسعار النفط المحققة لنقطة التعادل في المالية العامة، ٢٠٢٠

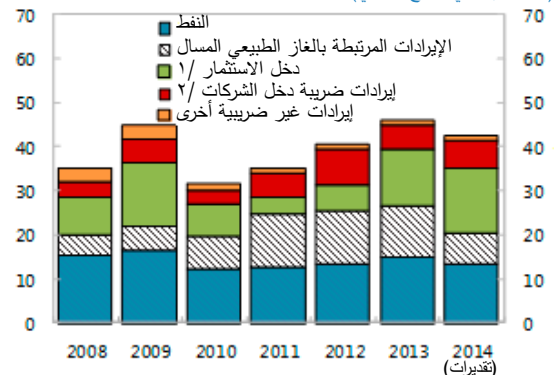


وزادت التدفقات النقدية من قطاع الهيدروكربونات إلى الدولة بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة ولكن يتوقع أن تتراجع في المرحلة القادمة مع انخفاض أسعار النفط
مجموع التدفقات النقدية إلى الدولة من قطاع الهيدروكربونات / ٥ / ٦
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



أدى ارتفاع أسعار الهيدروكربون إلى زيادة الإيرادات في السنوات الأخيرة

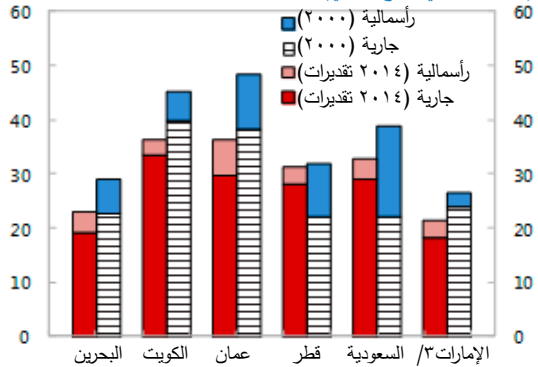
إيرادات الحكومة المركزية
(% من إجمالي الناتج المحلي)



ومثلما حدث في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، زادت السلطات من الإنفاق الرأسمالي

النفقات الحكومية، ٢٠٠٠ و ٢٠١٤

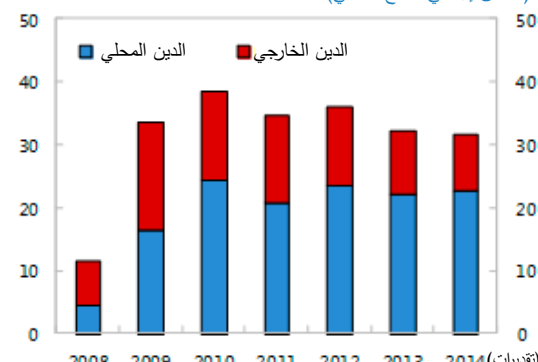
(% من إجمالي الناتج المحلي)



وعلى الرغم من الفوائض الكبيرة، لا تزال الحكومة تصدر سندات الدين للمساعدة على تطوير الأسواق الرأسمالية

دين الحكومة المركزية

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

١/ توزيعات أرباح تدفعها قطر للبترول وغيرها من المؤسسات المملوكة للدولة.

٢/ يأتي نحو ٨٥% من ضريبة دخل الشركات من قطر للبترول.

٣/ ينعكس جزء من الإنفاق الرأسمالي للإمارات العربية المتحدة في القروض وأسهم الملكية في الإحصاءات الرسمية، ولذلك لم يدرج في هذا الرسم البياني.

٤/ سعر النفط الذي يحقق نقطة التعادل في المالية العامة، والذي يحافظ على استقرار صافي الثروة المالية للحكومة العامة (على أساس تقديرات خبراء الإيرادات الهيدروكربونية ودخل الاستثمار لجهاز قطر للاستثمار)، يعادل ٦٨ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٠ (تقديرات خبراء الصندوق).

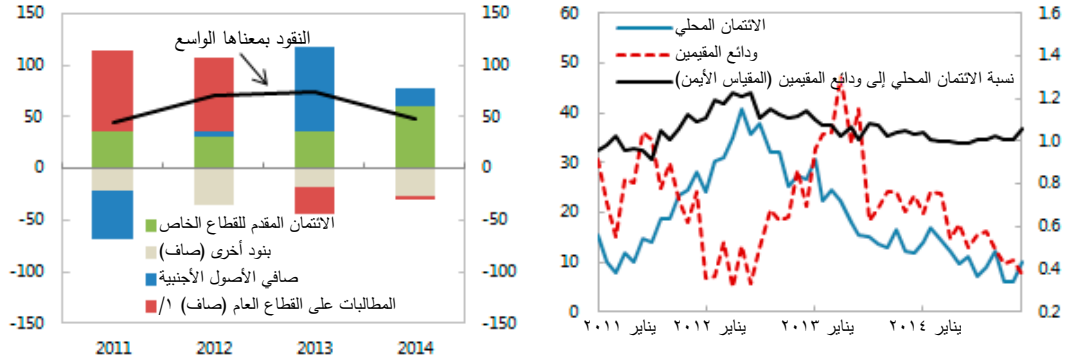
٥/ التدفقات النقدية إلى جهاز قطر للاستثمار مبنية على تقديرات الخبراء، واعتباراً من عام ٢٠١٣ تستحق هذه التدفقات للموازنة.

٦/ تشمل الإيرادات الهيدروكربونية أجزاء من دخل الاستثمار وإيرادات ضريبة دخل الشركات من الشركات العاملة في قطاع الهيدروكربون؛ وتصنف هذه الإيرادات باعتبارها مقبوضات غير هيدروكربونية في الموازنة.

الشكل البياني ٤ - تطورات القطاع المالي

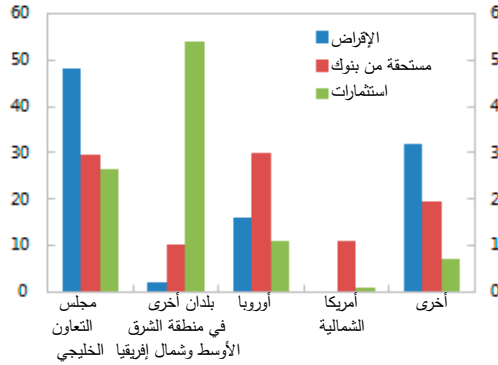
يعزى بطء نمو الائتمان ككل إلى انخفاض مستويات إقراض القطاع العام الذي يعوضه جزئياً الإقراض الخارجي وإلى القطاع الخاص في الداخل.

نمو الائتمان المحلي والودائع، ٢٠١٤-٢٠١١ (التغير السنوي %)
العوامل التي تُحدث تغيرات في النقود بمعناها الواسع، ٢٠١٤-٢٠١١ (التغير المطلق بملايين الريالات القطرية)

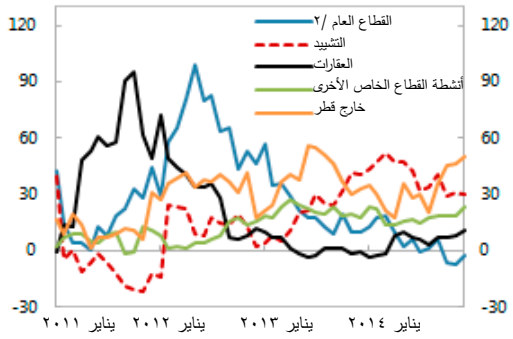


ولا يزال الإقراض العقاري ضعيفاً، بينما تسارعت وتيرة الائتمان المقدم لقطاعات التشييد والخدمات والتجارة، وعبر الحدود.

توزيع العناصر الرئيسية للأصول عبر الحدود، ٢٠١٣ (%)

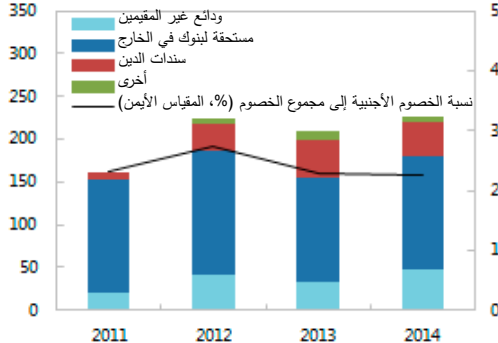


نمو الائتمان المصرفي حسب القطاع، ٢٠١٤-٢٠١١ (التغير السنوي %)

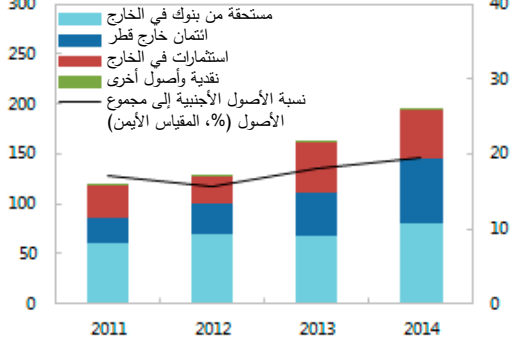


وتعزز البنوك وجودها في الخارج من خلال عمليات الاستحواذ والقروض. وظل الاقتراض من الخارج مستقراً بوجه عام، ولكنه يتراجع كنسبة من مجموع الخصوم.

البنوك القطرية: تكوين الخصوم الأجنبية، ٢٠١٤-٢٠١١ (بمليارات الريالات القطرية، ما لم يذكر خلاف ذلك)



البنوك القطرية: تكوين الأصول الأجنبية، ٢٠١٤-٢٠١١ (بمليارات الريالات القطرية، ما لم يذكر خلاف ذلك)



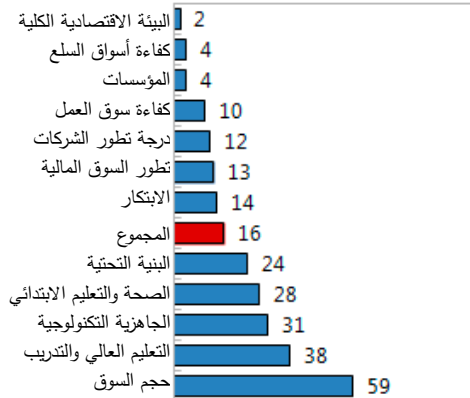
المصادر: السلطات الوطنية؛ ومصرف قطر المركزي.

١/ الائتمان المقدم للحكومة، والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات شبه الحكومية، والأوراق المالية الحكومية؛ ما عدا الودائع الحكومية.
٢/ الائتمان المقدم للحكومة، والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات شبه الحكومية؛ وتستبعد منه الأوراق المالية الحكومية.

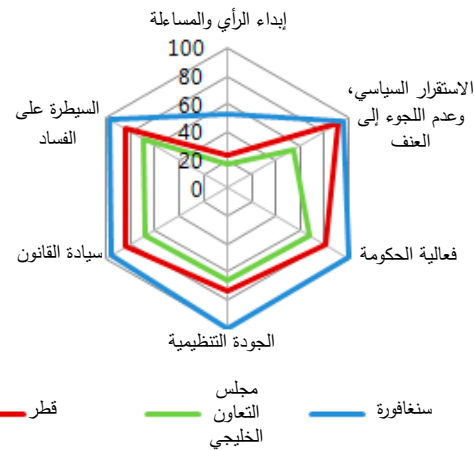
الشكل البياني ٥ - مؤشرات بيئة الأعمال والحوكمة

تشغل قطر مرتبة متقدمة في عدد من مؤشرات الحوكمة والقدرة التنافسية، لكن المجال لا يزال متاحا لتحسين، وخاصة مقارنة بالنظر من خارج مجلس التعاون الخليجي

الترتيب في مؤشر القدرة التنافسية العالمية حسب الفئة، ٢٠١٥-٢٠١٤ (الترتيب على ١٤٤)



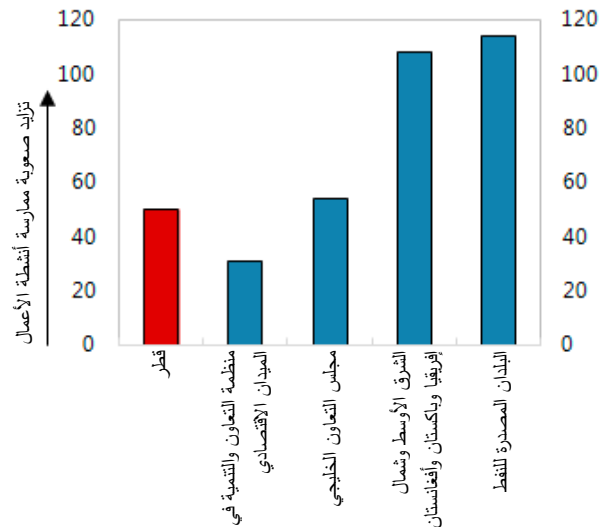
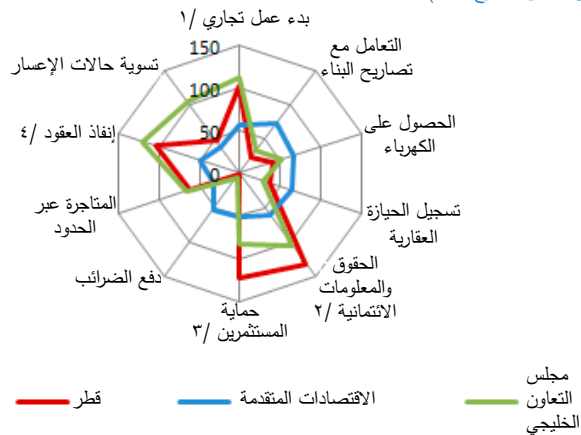
مؤشرات الحوكمة العالمية، ٢٠١٣ (صفر = أدنى درجة، ١٠٠ = أعلى درجة)



إحراز مزيد من التقدم في تيسير بدء الأعمال التجارية، وإنفاذ العقود، وتوفير حماية أكبر للمستثمرين سيكون مفيدا للغاية

تقرير البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٤: التفاصيل بشأن قطر (الترتيب من مجموع ١٨٩)

تقرير البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٤ (الترتيب من مجموع ١٨٩)



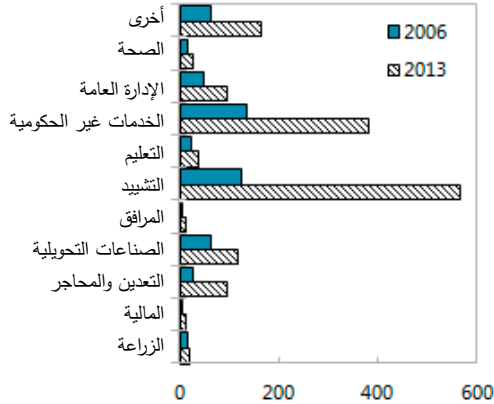
المصادر: تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٤-٢٠١٥)؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، للبنك الدولي (World Bank Doing Business Report) (٢٠١٥)، ومؤشرات الحوكمة العالمية (٢٠١٣)؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

١/ بدء عمل تجاري يتضمن الإجراءات والوقت والتكاليف اللازمة لرواد المشروعات (بما في ذلك الحد الأدنى من رأس المال الإلزامي) لبدء مشروعات أعمال وتشغيلها.
٢/ يتضمن الحصول على ائتمان كلاهما يلي: (١) الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين التي تيسر الإقراض؛ (٢) تغطية المعلومات الائتمانية ونطاقها وإمكانية الاطلاع عليها من خلال سجلات الائتمان العامة ومكاتب الائتمان الخاصة. ولقطر سجل أفضل في الحالة الثانية إلا أن أداءها ضعيف بمعايير مجلس التعاون الخليجي في كلتا الحالتين.
٣/ معيار حماية المستثمرين يقيس قوة حماية مساهمي الأقلية من إساءة استخدام المديرين لأصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية.
٤/ معيار إنفاذ العقود يقيس الإجراءات والوقت والتكاليف المتضمنة في تسوية دعوى تجارية عادية بين شركات محلية من خلال محكمة ابتدائية محلية.

الشكل البياني ٦- مؤشرات سوق العمل

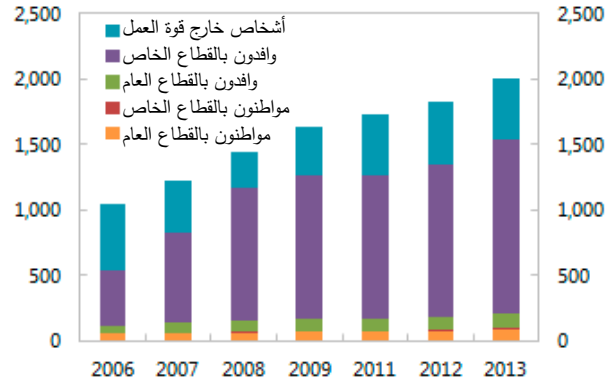
... في قطاع التشييد وغيره من القطاعات منخفضة الإنتاجية.

العاملون بأجر، ٢٠٠٦ و ٢٠١٣
(بالآلاف)



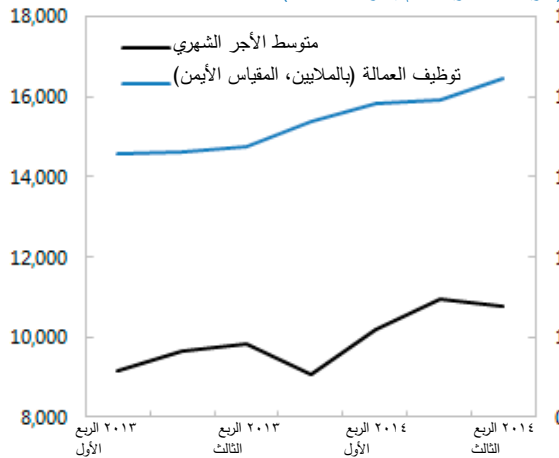
تسارعت وتيرة النمو السكاني نتيجة لتدفقات العمالة الوافدة إلى قطر للعمل ...

توزيع السكان، ٢٠٠٦-٢٠١٣
(بالآلاف)



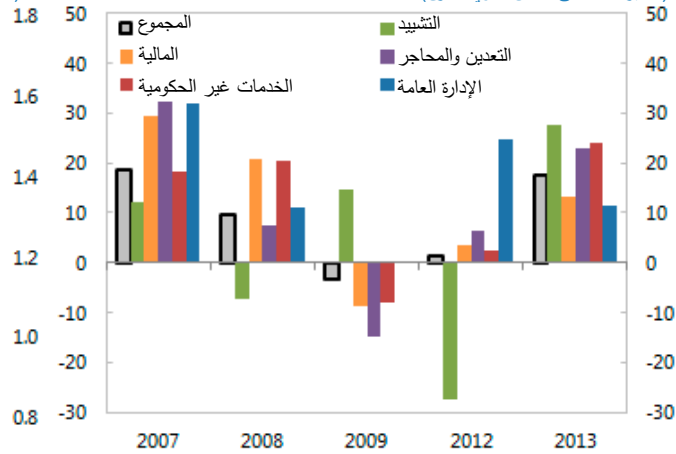
واستمر تزايد الأجور وعمليات التوظيف في عام ٢٠١٤ مع الزخم الذي بدأ يكتسبه برنامج الاستثمارات العامة

الأجور وتوظيف العمالة، ٢٠١٣-٢٠١٤
(بالريالات القطرية ما لم يُذكر خلاف ذلك)



ويعد حدوث زيادة حادة في أجور القطاع العام في عام ٢٠١٢، أدت الزيادة واسعة النطاق إلى تسارع عام في عام ٢٠١٣.

المتوسط الشهري للأجور الحقيقية، ٢٠٠٧-٢٠١٣
(التغير %، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: نشرة إحصاءات القوى العاملة الصادرة عن قطاع الإحصاء، ٢٠١٣؛ ومؤسسة Haver؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١ - قطر: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١١-٢٠٢٠

تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
الاقتصاد الحقيقي (التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
٧٦٤,٤	٦٩٦,٣	٧١٧,٣	٧٩٥,٠	٨٥٩,٨	٩١٦,١	٩٦٨,٦	٧٣٩,٨	٦٩٢,٧	٦١٨,١
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات القطرية)									
٣٧٨,٥	٢٦٢,١	٢٣٤,٣	٢٥٩,٠	٢٧٥,٠	٢٨٢,٧	٢٨٩,٠	٤٠٢,٣	٣٩٤,٥	٣٥٩,٢
إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني الاسمي (بمليارات الريالات القطرية)									
إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الاسمي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي الكلي، %)									
٥٠,٥	٦٢,٤	٦٧,٣	٦٧,٤	٦٨,٠	٦٩,١	٧٠,٢	٤٥,٦	٤٣,٠	٤١,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
٦,١	٧,١	٦,٤	٥,٦	٤,٥	٤,١	٣,٩	٦,٣	٦,٠	١٣,٠
الهيدروكربونات ١/									
١,٧-	١,٢	٠,٩	٠,٣	٠,٢-	٠,٨-	٠,١-	٠,٢	١,٣	١٥,٦
غير الهيدروكربونات									
٢,٩-	٠,٨-	٠,٥-	١,١	٢,٥	٣,١	٣,٩	٤,٥-	١,٤-	٨,٤
نصيب الفرد									
٢,٧-	١٥,٠-	٣,٢-	٤,٩	٣,٥	٢,٤	١,٧	٠,٥	٥,٧	٢٠,١
المخفّض									
٣,٠	٢,٠	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٥	٢,٣	٣,١	١,٩	١,٩
التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط)									
١,٩	٠,٧-	١,٢	١,٧	١,٦	١,٥	١,٤	١,٨	٣,٢	٥,٤
السلع التجارية									
٤,٠	٥,٤	٤,٥	٤,٠	٣,٨	٣,٥	٣,١	٤,٤	٠,٦	١,٢-
السلع غير التجارية									
قطاع الهيدروكربونات									
١١٨,٤	٧٧,٨	٦٩,٢	٧٥,٧	٧٩,٣	٨١,٢	٨٢,٣	١٢٨,٦	١٢٥,٨	١١٠,٢
الصادرات (بمليارات الدولارات الأمريكية) ١/									
٩٨,٩	٥٢,٨	٦١,٦	٦٦,٩	٧٠,٢	٧٢,٣	٧٣,٧	١٠٨,٨	١١٢,٠	١١١,٠
سعر النفط الخام من نوع برنت (دولار أمريكي للبرميل)									
٦٧٠,٠	٦٥٥,٠	٦٤٠,٠	٦٢٥,٠	٥٩٢,٦	٥٥٧,٣	٥٢٩,٤	٦٩٧,٨	٧٣٢,١	٧٤٤,٧
إنتاج النفط الخام (بالآلاف البراميل يوميا)									
٩٢,٠	٩٤,٠	٩٧,٥	٩٨,٥	١٠٠,١	١٠٠,١	١٠١,٠	٩٢,٤	٨٩,٨	٨٩,١
إنتاج الغاز الطبيعي (بملايين الأطنان سنويا)									
٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٨,١	٧٧,٠	٧٦,٥
ومنه غاز طبيعي مسال									
مالية الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي) ٢/									
٤٢,٤	٣٥,٩	٣٠,٦	٢٨,٥	٢٧,٩	٢٧,١	٢٦,٢	٤٥,٨	٤٠,٤	٣٥,٠
الإيرادات ٣/									
٣٢,٧	٣٥,٦	٣٤,٦	٣٢,٥	٣١,٣	٣٠,٦	٣٠,١	٣١,٤	٣٠,٨	٢٨,٥
النفقات									
٢٢,٧	٢٤,٧	٢٤,٢	٢٣,٣	٢٢,٩	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥
الجارية ٤/									
١,٠,١	١,٠,٩	١,٠,٥	٩,٣	٨,٤	٧,٨	٧,٣	٩,٣	٧,٣	٧,٩
الرأسمالية									
٩,٧	٠,٣	٤,١-	٤,٠-	٣,٣-	٣,٥-	٣,٩-	١٤,٤	٩,٥	٦,٥
رصيد المالية العامة للحكومة المركزية									
٥٦,٧-	٥١,٥-	٤٦,٤-	٤٢,١-	٣٩,٠-	٣٦,٨-	٣٣,٥-	٥٦,٧-	٥٨,٣-	٥٦,٦-
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني) ٥/									
١٤,٦	٤,١	٠,٣-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٦-	١,٢-	٢٠,٥	١٤,٢	١٠,٢
تقديرات رصيد الحكومة العامة ٦/									
٣١,٧	٢٩,٨	٢٧,٠	٢٣,٠	٢١,٣	١٥,٢	١٢,٩	٣٢,١	٣٦,٠	٣٤,٥
إجمالي دين الحكومة المركزية									
القطاع النقدي والمالي (التغير %)									
١٠,٦	١٠,٤	٨,٥	٨,٣	٦,٥	٥,٨	٤,٩	١٩,٦	٢٢,٩	١٧,١
النقد بمعناها الواسع									
٨,١-	٠,٤	٠,٨	١,١	٠,٣	٠,١	١,٤	٨,١-	٣٠,٣	٧٩,٣
المطالبات المحلية على القطاع العام ٧/									
٢٠,٣	١٢,٥	١١,٢	١١,٠	٩,١	٨,٣	٧,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٩,٢
الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ٨/									
١,٢	٠,٨	١,٢	٠,٩	...
سعر الفائدة على أدون الخزنة بأجل ٣ أشهر (بالريالات القطرية، %، نهاية الفترة)									
٦٥,٣	٨٣,٢	٦٥,٣	٧٧,٨	١٣٠,٢
مبادلات مخاطر الائتمان (نقاط مئوية، نهاية الفترة)									
القطاع الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
١٢٨,٨	٨٥,٢	٧٧,٣	٨٤,٢	٨٨,٠	٩٠,١	٩١,٣	١٣٦,٩	١٣٣,٠	١١٤,٣
الصادرات									
٣٢,٤-	٣٢,٧-	٣٤,١-	٣٥,٦-	٣٧,١-	٣٨,٣-	٣٩,٦-	٣١,٥-	٣٠,٨-	٢٦,٩-
الواردات									
٥٢,٨	١٠,٠	١,٤	٥,٢	٦,١	٥,٩	٥,٥	٦٢,٦	٦٢,٠	٥٢,٠
رصيد الحساب الجاري									
٢٥,١	٥,٢	٠,٧	٢,٤	٢,٦	٢,٣	٢,٠	٣٠,٨	٣٢,٦	٣٠,٦
% من إجمالي الناتج المحلي									
٧٩,٥	٨٠,٦	٧٩,٩	٧٧,١	٧٥,٠	٧٤,٥	٧٤,٢	٨٠,٤	٨٤,٨	٧٦,٩
الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)									
٤٢,٩	٤٣,٤	٤٣,٥	٤٦,٢	٤٧,٨	٥٠,٧	٥٢,٣	٤١,٨	٣٢,٨	١٦,٤
الاحتياطيات الرسمية ٩/									
المؤشرات الاجتماعية									

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (٢٠١٤): ٩٣٠٤٤ دولارا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (٢٠١١): ٧٧,٤ (الذكور)، و ٧٩,٢ (الإناث)؛ عدد السكان (٢٠١٤): ٢,٢٣ مليون

بنود للتذكير										
٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
...	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٥,٠-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)
...	Aa2	Aa2	Aa2	Aa2	التصنيف الائتماني (موديز لخدمات المستثمرين)
٠,٠	١,٠	٢,٠	٤,٥	٧,٠	٨,٠	٩,٣	١١,٤	٧,٥	٤,٣	النمو السكاني (%)

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تشمل النفط الخام، والغاز الطبيعي، والبروبان، والبوتان، والمكثفات.

٢/ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، تبدأ السنة المالية في شهر إبريل؛ ولا ينعكس في هذه البيانات التغير القادم في توقيت السنة المالية اعتبارا من عام ٢٠١٦.

(البيانات من عام ٢٠١٣ فصاعدا تعكس تحويل أرباح قطر للبترول بالكامل إلى الموازنة العامة).

٣/ وفقا لتقديرات خبراء الصندوق، بلغت إيرادات الموازنة المتعلقة بالأنشطة الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية نحو ٤٢% و ٤% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي في عام ٢٠١٣.

٤/ تشمل التحويلات إلى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٥/ الرصيد غير الهيدروكربوني للحكومة المركزية

(ما عدا الجزء من ضريبة دخل الاستثمار ودخل الشركات من الأنشطة الهيدروكربونية)

٦/ رصيد الحكومة المركزية زائد تقديرات إيرادات جهاز قطر للاستثمار، ما عدا المكاسب الرأسمالية.

٧/ الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية، بالإضافة إلى حيازات السندات الحكومية.

٨/ ما عدا الأوراق المالية.

٩/ ما عدا أصول جهاز قطر للاستثمار.

الجدول ٢- قطر: ميزان المدفوعات، ٢٠١١-٢٠٢٠

(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٥,٥	٥,٩	٦,١	٥,٢	١,٤	١٠,٠	٥٢,٨	٦٢,٦	٦٢,٠	٥٢,٠	الحساب الجاري
٢,٠	٢,٣	٢,٦	٢,٤	٠,٧	٥,٢	٢٥,١	٣٠,٨	٣٢,٦	٣٠,٦	% من إجمالي الناتج المحلي
٥١,٨	٥١,٨	٥١,٠	٤٨,٦	٤٣,٢	٥٢,٥	٩٦,٥	١٠٥,٥	١٠٢,٢	٨٧,٤	الميزان التجاري
٩١,٣	٩٠,١	٨٨,٠	٨٤,٢	٧٧,٣	٨٥,٢	١٢٨,٨	١٣٦,٩	١٣٣,٠	١١٤,٣	الصادرات
٨٢,٣	٨١,٢	٧٩,٣	٧٥,٧	٦٩,٢	٧٧,٨	١١٨,٤	١٢٨,٦	١٢٥,٨	١١٠,٢	الهيدروكربونية
١٢,٧	١٣,١	١٣,٦	١٣,٦	١٢,٨	١١,٣	٢١,٦	٢٤,٧	٢٦,١	٢٥,٠	النفط الخام
٤٠,٤	٣٩,٤	٣٧,٨	٣٥,٣	٣١,٦	٤٤,٧	٥٥,٤	٥٦,٩	٥٢,٣	٤٢,٤	الغاز الطبيعي المسال
٥,٧	٥,٦	٥,٥	٥,٢	٤,٨	٤,١	٧,٧	٨,٥	٨,٧	٨,٣	البرويان واليوتان
١٤,٣	١٤,٠	١٣,٧	١٣,٢	١٢,٢	١١,٥	٢٢,٨	٢٦,٥	٢٧,١	٢٥,٩	المكثفات
٩,٢	٩,٠	٨,٨	٨,٤	٧,٧	٦,٢	١٠,٨	١١,٩	١١,٦	٨,٦	المنتجات البترولية المكررة
٩,٠	٨,٩	٨,٨	٨,٥	٨,١	٧,٤	١٠,٥	٨,٣	٧,٢	٤,١	غير الهيدروكربونية
٣,٨	٣,٧	٣,٧	٣,٥	٣,٢	٢,٧	٥,٠	٥,٥	٤,٩	٣,٧	البنيوكيميائيات
٥,٢	٥,١	٥,١	٥,٠	٤,٩	٤,٧	٥,٥	٢,٨	٢,٣	٠,٤	أخرى
٣٩,٦-	٣٨,٣-	٣٧,١-	٣٥,٦-	٣٤,١-	٣٢,٧-	٣٢,٤-	٣١,٥-	٣٠,٨-	٢٦,٩-	الواردات
١٣,٧-	١٥,٠-	١٥,٩-	١٦,٤-	١٦,٣-	١٧,٣-	١٨,٠-	١٦,٣-	١٤,٠-	٩,٥-	الخدمات (صاف)
٣,٨-	٣,٩-	٤,٠-	٣,٩-	٤,٥-	٦,١-	٨,٥-	١١,٣-	١٢,١-	١٣,٣-	الدخل (صاف)
١٢,٠	١٠,٩	٩,٩	٩,٠	٨,٧	٧,٩	٩,٠	٦,٤	٦,٥	٦,٢	المقبوضات
١٥,٨-	١٤,٩-	١٣,٩-	١٢,٩-	١٣,١-	١٤,٠-	١٧,٥-	١٧,٧-	١٨,٦-	١٩,٤-	المدفوعات
٢٨,٨-	٢٦,٩-	٢٥,٠-	٢٣,١-	٢١,٠-	١٩,١-	١٧,٢-	١٥,٢-	١٤,١-	١٢,٧-	التحويلات (صاف)
٢٢,٦-	٢١,٠-	١٩,٤-	١٧,٨-	١٦,٠-	١٤,٤-	١٢,٨-	١١,١-	١٠,٣-	١٠,٣-	منها: تحويلات العاملين
٧,٣-	٧,٤-	٧,٣-	٧,٢-	٦,٨-	٦,٢-	٥,٥-	٤,٨-	٦,١-	٣,٦-	الحساب الرأسمالي
٣,٤	٤,٣	٢,٩	٤,٧	٥,٥	٣,٣-	٤٨,٥-	٤٩,٧-	٣٨,٣-	٥٩,٠-	الحساب المالي
٧,٦-	٦,٩-	٦,٢-	٥,٩-	٥,٧-	٥,٩-	٦,٠-	٨,٩-	١,٥-	٦,١-	صافي الاستثمار المباشر
٣,٧-	٣,٤-	٣,١-	٢,٨-	٢,٥-	٢,٨-	١٤,٦-	١٤,٣-	٢,٨	١٨,٩-	صافي اقتراض الحافظة
١,٧-	١,٥-	١,٤-	١,٣-	١,٢-	١,٣-	١٢,٧-	١٦,٤-	٧,٦-	١٧,٢-	الأصول
٢,٠-	١,٨-	١,٧-	١,٥-	١,٤-	١,٥-	١,٩-	٢,١	١,٠٤	١,٨-	الخصوم
١٠,٣	١١,٠	٩,١	١٠,٩	٩,٢	١,٢-	٣٨,٧-	٢٣,٣-	٣٨,٠-	٣٥,٥-	استثمارات أخرى (صاف)
٤,٣	٦,٣	٦,٥	٧,٥	٥,٥	٠,٩-	٣٧,٢-	١٣,٤-	٣٦,٩-	٤١,٣-	الأصول
٦,٠	٤,٨	٢,٦	٣,٤	٣,٧	٠,٣-	١,٥-	٩,٩-	١,١-	٥,٨	الخصوم
٣,٠	٢,٠	١,٥	١,٠	٣,٠	٥,٠	٨,٨	٤,٠-	٠,٠	٠,٠	البنوك التجارية، صاف
١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٢,٠	٠,٧	١,٥-	١,٦	رأس المال الآخر، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٦-	٣,٧-	الخطأ والسهو
١,٦	٢,٨	١,٦	٢,٧	٠,٠	٠,٥	١,١-	٩,١	١,٦,١	١٤,٣-	الرصيد الكلي
١,٦-	٢,٨-	١,٦-	٢,٧-	٠,٠	٠,٥-	١,١	٩,١-	١,٦,١-	١٤,٣	التغير في صافي الأصول الأجنبية لمصرف قطر المركزي
										بنود للتذكير
٢٦٦,١	٢٥١,٧	٢٣٦,٢	٢١٨,٤	١٩٧,٠	١٩١,٣	٢١٠,٠	٢٠٣,٢	١٩٠,٣	١٦٩,٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي
٥٢,٣	٥٠,٧	٤٧,٨	٤٦,٢	٤٣,٥	٤٣,٤	٤٢,٩	٤١,٨	٣٢,٨	١٦,٤	صافي احتياجات المصرف المركزي
٧,٥	٧,٨	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,٩	٨,١	٧,٩	٦,٧	٣,٦	بأشهر من واردات العام القادم من السلع والخدمات
٠,٥-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٣-	١,٠-	٢,٥	٥,٦	٤,٧-	حجم الصادرات (التغير %)
٢,٨	٢,٩	٣,٦	٤,٠	٤,٣	٤,١	٤,٤	٤,٢	١٥,٣	١٩,٤	حجم الواردات (التغير %)

المصادر: مصرف قطر المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣-أ- قطر: موجز مالية الحكومة المركزية، ٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٧/٢٠١٦ /١
(بمليارات الريالات القطرية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	
/١ ٢٠١٦	٢٠١٧/٢٠١٦	/١ ٢٠١٥	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	
٢٣٢,٠	٢٢٥,٣	١٨٩,٠	٢٥٢,٠	٣١٧,١	٣٤١,٤	٢٨٤,٣	٢٢٢,٦	الإيرادات ٢/
٦٩,٢	٧١,٥	٤٦,٧	٦٢,٣	٩٧,٩	١٠٩,٢	٩٢,٤	٧٩,٠	النفطية
٣٣,٤	٣٢,٢	٢٧,٨	٣٧,٠	٥١,٣	٨٦,١	٨٥,٢	٧٦,٣	المرتبطة بالغاز الطبيعي المسال
٨٠,٩	٧٤,٨	٧٤,٤	٩٩,٣	١١١,٩	٩٨,١	٤١,٨	٢٥,٨	دخل الاستثمار من المؤسسات العامة
٣٧,٨	٣٥,٩	٣٢,٥	٤٣,٤	٤٦,٧	٣٩,١	٥٥,٥	٣٢,٩	إيرادات ضريبة الشركات
١٠,٧	١٠,٩	٧,٥	١٠,٠	٩,٣	٩,٠	٩,٤	٨,٧	إيرادات غير ضريبية أخرى
٢٥٣,٩	٢٥٥,٢	١٨٧,٤	٢٤٩,٩	٢٤٤,٨	٢٣٤,٣	٢١٧,٠	١٨١,٤	النفقات
١٧٦,٩	١٧٨,٠	١٣٠,٢	١٧٣,٦	١٦٩,٤	١٦٥,٣	١٦٥,٥	١٣٠,٨	المصروفات
٤٥,٤	٤٥,٧	٣٣,٣	٤٤,٤	٤٣,٥	٤١,٨	٣٤,٨	٢٩,٧	تعويضات العاملين
١٦,٨	١٧,٠	١٢,١	١٦,١	١٥,٤	١٤,٦	١٧,٣	٢٠,٢	السلع والخدمات
٦,٣	٦,٢	٤,٩	٦,٥	٧,٤	٧,٥	٩,٨	٩,٩	مدفوعات الفائدة
٧,١	٧,١	٥,٣	٧,١	٧,١	٧,١	٣,٨	٣,٤	المنح الأجنبية
١٠١,٤	١٠٢,١	٧٤,٦	٩٩,٥	٩٦,٠	٩٤,٢	٩٩,٨	٦٧,٧	مصروفات أخرى ٣/
٧٧,٠	٧٧,٢	٥٧,٢	٧٦,٣	٧٥,٤	٦٩,٠	٥١,٦	٥٠,٦	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٥٥,٠	٤٧,٣	٥٨,٨	٧٨,٤	١٤٧,٧	١٧٦,٢	١١٨,٨	٩١,٨	إجمالي رصيد التشغيل
٢١,٩-	٢٩,٩-	١,٦	٢,١	٧٢,٤	١٠٧,٢	٦٧,٣	٤١,٢	صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-)
١٢٤,٥-	١٣٣,٦-	٧٢,٩-	٩٧,٢-	٧٦,٨-	٨٨,١-	١١٠,٣-	١١٤,٠-	رصيد المالية العامة غير الهيدروكربوني
٢٠٨,٤-	٢٠٨,٨-	١٥٥,٤-	٢٠٧,٢-	٢٠٥,١-	١٩٨,٢-	١٧٩,٧-	١٥٢,٠-	رصيد المالية العامة الأولي غير الهيدروكربوني المعدل ٤/
٢٠١,٨	١٩٩,٣	٢٠٩,٣	٢٠٩,٣	٢٣٧,٠	٢٣٩,٦	٢٥٣,٣	٢١٩,٨	مجموع الدين الحكومي
١٣٠,٠	١٢٨,٦	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٤٠,٤	١٣٠,٣	١٩٣,٤	١٧١,١	منه مجموع الدين الصافي ٥/
٥٤,٣	٥٤,٣	٥٤,٣	٥٤,٣	٦٧,٠	٧٤,٣	٨٧,٠	٨٧,٨	منه الدين الخارجي
١٤٧,٥	١٤٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٧٠,٠	١٦٥,٣	١٦٦,٣	١٣٢,١	منه الدين المحلي
٧٥,٧	٧٤,٣	٨٠,١	٨٠,١	٧٣,٤	٥٦,٠	١٠٦,٥	٨٣,٣	منه صافي الدين المحلي ٥/
٢,٠	٠,٨	٥,٨	٥,٨	٣,٠	٤,٧	٦,٧	١,٣	خدمة الدين الخارجي/مجموع الإيرادات (%)
٧٢٧,٩	٧٣٦,٧	٥٢٦,١	٧٠١,٥	٧٤٧,٤	٧٤٥,٩	٧٠٤,٤	٦٣٦,٧	بنود للتذكير
٥,٤	٢,٥-	٢١,٨	٢٩,١	١٠٩,٤	١٥٢,٨	١٠٠,٠	٦٤,٨	تقديرات رصيد الحكومة العامة ٦/
٧٧٨,٣	٧٧٧,٥	٧٨٠,٩	٧٨٠,٩	٧٥٨,٩	٦٠٩,٩	٤١٥,٤	٢٦٥,٩	تقديرات صافي الثروة المالية للحكومة العامة ٧/

الجدول ٣-ب- قطر: موجز مالية الحكومة المركزية، ٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٧/١

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	
٢٠١٦/١	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٥/١	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	
٣٢,٣	٣٠,٦	٢٦,٩	٣٥,٩	٤٢,٤	٤٥,٨	٤٠,٤	٣٥,٠	الإيرادات /٢
٩,٦	٩,٧	٦,٧	٨,٩	١٣,١	١٤,٦	١٣,١	١٢,٤	النفط
٤,٧	٤,٤	٤,٠	٥,٣	٦,٩	١١,٥	١٢,١	١٢,٠	الإتاوات المرتبطة بالغاز الطبيعي المسال
١١,٣	١٠,٢	١٠,٦	١٤,١	١٥,٠	١٣,١	٥,٩	٤,١	دخل الاستثمار من المؤسسات العامة
٥,٣	٤,٩	٤,٦	٦,٢	٦,٣	٥,٢	٧,٩	٥,٢	إيرادات ضريبة الشركات
١,٥	١,٥	١,١	١,٤	١,٢	١,٢	١,٣	١,٤	الإيرادات غير الضريبية الأخرى
٣٥,٤	٣٤,٦	٢٦,٧	٣٥,٦	٣٢,٧	٣١,٤	٣٠,٨	٢٨,٥	النفقات
٢٤,٧	٢٤,٢	١٨,٦	٢٤,٧	٢٢,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥	المصرفيات
٦,٣	٦,٢	٤,٧	٦,٣	٥,٨	٥,٦	٤,٩	٤,٧	تعميمات العاملين
٢,٣	٢,٣	١,٧	٢,٣	٢,١	٢,٠	٢,٥	٣,٢	السلع والخدمات
٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٤	١,٦	مدفوعات الفائدة
١,٠	١,٠	٠,٨	١,٠	٠,٩	١,٠	٠,٥	٠,٥	المنح الأجنبية
١٤,١	١٣,٩	١٠,٦	١٤,٢	١٢,٩	١٢,٦	١٤,٢	١٠,٦	مصرفيات أخرى /٣
١٠,٧	١٠,٥	٨,٢	١٠,٩	١٠,١	٩,٣	٧,٣	٧,٩	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٧,٧	٦,٤	٨,٤	١١,٢	١٩,٨	٢٣,٦	١٦,٩	١٤,٤	إجمالي رصيد التشغيل
٣,١-	٤,١-	٠,٢	٠,٣	٩,٧	١٤,٤	٩,٥	٦,٥	صافي الإفراض (+)/الافتراض (-)
١٧,٤-	١٨,١-	١٠,٤-	١٣,٩-	١٠,٣-	١١,٨-	١٥,٧-	١٧,٩-	رصيد المالية العامة غير الهيدروكربوني
٤٣,٢-	٤٢,١-	٣٤,٨-	٤٦,٤-	٥١,٥-	٥٦,٧-	٥٨,٣-	٥٦,٦-	رصيد المالية العامة الأولى غير الهيدروكربوني المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)/٤
بنود للتكرار:								
٢٨,١	٢٧,٠	٢٩,٨	٢٩,٨	٣١,٧	٣٢,١	٣٦,٠	٣٤,٥	مجموع الدين الحكومي
١٨,١	١٧,٥	١٩,٢	١٩,٢	١٨,٨	١٧,٥	٢٧,٥	٢٦,٩	منه مجموع الدين الصافي /٥
٧,٦	٧,٤	٧,٧	٧,٧	٩,٠	١٠,٠	١٢,٣	١٣,٨	منه الدين الخارجي
٢٠,٦	١٩,٧	٢٢,١	٢٢,١	٢٢,٧	٢٢,٢	٢٣,٦	٢٠,٧	منه الدين المحلي
١٠,٦	١٠,١	١١,٤	١١,٤	٩,٨	٧,٥	١٥,١	١٣,١	منه صافي الدين المحلي/٥
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٠,٨	٠,٣-	٣,١	٤,١	١٤,٦	٢٠,٥	١٤,٢	١٠,٢	تقديرات رصيد الحكومة العامة /٦
١٠٨,٥	١٠٥,٥	١١١,٣	١١١,٣	١٠١,٥	٨١,٨	٥٩,٠	٤١,٨	تقديرات صافي الثروة المالية للحكومة العامة /٧

المصادر : وزارتنا الاقتصاد والمالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١١ على أساس تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. تبدأ السنة المالية في شهر إبريل؛ واعتباراً من عام ٢٠١٦، ستحسب السنة المالية على أساس السنة التقويمية. وفي عام ٢٠١٥، ستكون فترة الميزانية ٩ أشهر (إبريل-ديسمبر).

٢/ وفقاً لتقديرات خبراء الصندوق، بلغت إيرادات الميزانية المرتبطة بالأنشطة الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية نحو ٤٢% و ٤% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي في عام ٢٠١٣. ويشمل دخل الاستثمار توزيعات أرباح من المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك قطر للبترول.

٣/ تشمل التحولات إلى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٤/ الرصيد غير الهيدروكربوني للحكومة المركزية (ما عدا الجزء من ضريبة دخل الاستثمار ودخل الشركات من الأنشطة الهيدروكربونية).

٥/ ما عدا ودائع الحكومة لدى البنوك المقيمة.

٦/ رصيد الحكومة المركزية زائد تقديرات دخل جهاز قطر للاستثمار، ما عدا المكاسب الرأسمالية.

٧/ صافي دين الحكومة المركزية زائد تقديرات رصيد أصول جهاز قطر للاستثمار.

الجدول ٤- قطر: مؤشرات التعرض للمخاطر، ٢٠١٠-٢٠١٤					
(% ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
تقديرات	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
مؤشرات الملاءة الخارجية					
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %، ٢٠١٠=١٠٠)	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٥,٠-	٥,٥-
مجموع الدين (بمليارات الدولارات الأمريكية، بما في ذلك ديون البنوك التجارية)	١٦٦,٩	١٦٣,٤	١٦١,٣	١٣٠,٥	١٠٩,٣
منه: المرتبط بالغاز الطبيعي المسال	٢٣,٠	٢٣,١	٢٣,١	٢٢,٣	٢٠,٤
مجموع الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	٧٩,٥	٨٠,٤	٨٤,٨	٧٦,٩	٨٧,٤
مؤشرات ملاءة القطاع العام /١					
إجمالي الدين المحلي للحكومة/إجمالي الناتج المحلي	٢٢,٧	٢٢,٢	٢٣,٦	٢٠,٧	٢٤,٢
صافي الدين المحلي للحكومة/إجمالي الناتج المحلي /٢	٩,٨	٧,٥	١٥,١	١٣,١	١٩,٦
الدين الخارجي للحكومة/إجمالي الناتج المحلي	٩,٠	١٠,٠	١٢,٣	١٣,٨	١٤,٢
مدفوعات الفائدة/مجموع الإيرادات	٢,٣	٢,٢	٣,٥	٤,٤	٣,٧
مؤشرات السيولة الخارجية (بمليارات الدولارات الأمريكية)					
صافي احتياطيات المصرف المركزي	٤٢,٩	٤١,٨	٣٢,٨	١٦,٤	٣٠,٨
بأشهر الواردات	٨,١	٧,٩	٦,٧	٣,٦	٨,٤
صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٨,٥-	١٢,٥-	٢٦,٤-	١١,٦-	١٣,٢-
الأصول الأجنبية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٥٤,٠	٤٤,٩	٣٥,٣	٣٢,٨	٢٥,٠
الخصوم الأجنبية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٦٢,٥	٥٧,٣	٦١,٧	٤٤,٤	٣٨,٣
الصادرات الهيدروكربونية/مجموع الصادرات	٩١,٩	٩٣,٩	٩٤,٦	٩٦,٤	٩٥,٠
مؤشرات القطاع المالي					
الودائع بالعملة الأجنبية/مجموع الودائع	٣١,٧	٣١,٧	٢٩,٣	١٩,٦	١١,٤
صافي الائتمان المحلي (التغير %)	٩,٥	١٢,١	٢٦,٦	٣٠,٤	١٨,٦
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (التغير %)	٢٠,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٩,٢	٧,٦
صافي الائتمان المحلي/إجمالي الناتج المحلي	٦٨,٣	٦٤,٤	٦١,٤	٥٤,٣	٥٦,٦
الائتمان الخاص/مجموع أصول البنوك	٣٥,١	٣٢,٢	٣١,٦	٣٢,٨	٣٣,٦
تقييم السوق/مؤشرات الأسواق المالية					
مؤشر سوق الأسهم (نهاية الفترة)	١٢٤,٢٨٦	١٠٤,٣٨٠	٨٤,٣٥٩	٨٤,٧٧٩	٨٤,٦٨٢
موديز لخدمات المستثمرين /٣	Aa2	Aa2	Aa2	Aa2	Aa2
ستاندرد آند بورز /٣	AA	AA	AA	AA	AA

المصادر: السلطات الوطنية؛ ومؤسسة Bloomberg؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

/١ أساس السنة المالية.

/٢ صافي ودائع الحكومة لدى البنوك المقيمة.

/٣ التصنيف طويل الأجل للاستثمارات بالعملة الأجنبية

الجدول ٥ - قطر: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٩-٢٠١٤

(% ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
						كفاية رأس المال
١٥,٤	١٥,٣	١٨,٢	١٩,٩	١٥,٠	١٥,٠	رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ٢/
٩,٩	٩,٢	١٢,٨	١٢,٦	١١,١	١١,٥	رأس المال الأساسي التنظيمي إلى مجموع الأصول
١٥,٨	١٦,٠	١٨,٩	٢٠,٦	١٦,١	١٦,١	رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ٢/
						جودة الأصول
١,٧	١,٩	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٧	القروض المتعثرة
١٠٠,٢	٩٦,٨	٩٧,٥	٨٧,٢	٨٥,١	٨٤,٥	مخصصات البنوك إلى القروض المتعثرة ٣/
١,٧	١,٩	١,٧	١,٥	١,٧	١,٤	مخصصات البنوك إلى مجموع القروض
١٩,٦	١٧,٩	١٥,٧	١٧,٢	١٦,١	١٨,٩	الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول
						الإيرادات والربحية
٢,٠	٢,١	٢,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٦	العائد على الأصول
١٤,٩	١٦,٥	١٧,٧	١٨,٦	١٩,٩	١٩,٣	العائد على أسهم الملكية
٢,١	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٢,٩	٢,٧	صافي الفائدة إلى متوسط مجموع الأصول
٢٧,٢	٢٦,٥	٢٥,٤	٢٨,٢	٢٤,٦	٢٦,٥	المصرفيات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الدخل
٤٨,٤	٤٧,٦	٤٨,٥	٣١,٩	٣٣,٥	٣٠,٨	الأجور والرواتب إلى المصرفيات الأخرى بخلاف الفائدة
						السيولة
٣٢,٩	٣٣,٦	٣٨,١	٣٦,٣	٣٨,٥	٣٦,٣	الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٥٠,٤	٥٠,٩	٥٨,٥	٤٧,٢	٥٠,٧	٤٧,٠	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
١٠٦,١	١٠٣,٥	١١٤,٣	١٠٩,٦	١٠٦,١	١١٢,٠	نسبة الائتمان المحلي إلى ودائع المقيمين (البنوك التجارية)
						أخرى
٦٣,٣	٥٧,٨	٥٦,٦	٦٢,٨	٦٧,٠	٧٢,٤	قروض القطاع الخاص (% من مجموع القروض)
٨٤,٠	٧٦,٤	١٠٩,١	١١٤,٦	٩٧,٢	٩٨,٧	الأصول المقومة بالعملة الأجنبية إلى الخصوم

المصادر: مصرف قطر المركزي؛ ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ نسب كفاية رأس المال حسب الوضع في سبتمبر ٢٠١٤. والبيانات الأخرى حسب الوضع في نوفمبر ٢٠١٤ ما عدا نسبة الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول ونسبة الائتمان المحلي إلى الودائع حسب الوضع في ديسمبر ٢٠١٤.

٢/ في عام ٢٠١٤، اقتصر تطبيق نسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل ٣ على البنوك الوطنية. وكانت اتفاقية بازل ٢ مطبقة في السنوات السابقة.

٣/ في عام ٢٠١٤، تتضمن نسبة مخصصات البنوك إلى القروض المتعثرة مخصصات لبعض القروض المنتظمة ضمن الفئة الخاصة.

الجدول ٦- قطر: المسح النقدي، ٢٠١١-٢٠١٥
(بمليارات الريالات القطرية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات	تقديرات				
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
					المجموع
١٥٦,٥	١٢٥,٣	١٠٦,٦	٢٣,٢	١٧,٦	صافي الأصول الأجنبية
٤٠٠,١	٣٧٨,٨	٣٤٩,١	٣٥٧,٩	٢٩٢,٤	صافي الأصول المحلية
٧٥,١	٧٢,٨	٦٠,٧	١٠٢,٩	٩١,٠	المطالبات على الحكومة (صاف)
٥٨٢,٤	٥٢١,٨	٤٧٦,٥	٤٢٥,١	٣٣٥,٩	الائتمان المحلي
٢٥٧,٤-	٢١٥,٨-	١٨٨,١-	١٧٠,١-	١٣٤,٥-	بنود أخرى (صاف)
٥٥٦,٦	٥٠٤,٠	٤٥٥,٧	٣٨١,١	٣١٠,٠	النقود بمعناها الواسع
١٢٩,٣	١٢٤,٣	١٠٥,٩	٩٠,٩	٨١,٨	النقود
٤٢٧,٣	٣٧٩,٨	٣٤٩,٨	٢٩٠,١	٢٢٨,١	شبه النقود
					مصرف قطر المركزي
١٥٨,١	١٥٦,١	١٥٢,٠	١١٩,٢	٥٩,٧	صافي الأصول الأجنبية
١٥٩,٥	١٥٧,٥	١٥٣,٤	١٢٠,٧	٦١,١	الأصول الأجنبية
١,٤	١,٤	١,٥	١,٤	١,٥	الخصوم الأجنبية
٥٥,٩	٥٥,٩	٥٩,٢	٤٠,٣	٥,١	المطالبات على البنوك التجارية
٣٤,٦-	٣٤,٦-	٥٢,٨-	١٧,٠-	١٣,٩-	صافي المطالبات على الحكومة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	المطالبات على الحكومة
٣٤,٦	٣٤,٦	٥٢,٨	١٧,٠	١٣,٩	ودائع الحكومة
٥٦,٨	٥٤,٢	٤٤,٠	٤٥,٦	٣١,٣	الاحتياطي النقدي
١٢,٦	١٤,١	١٢,٣	١١,٠	٩,١	العملة المصدرة
٤٤,٢	٤٠,١	٣١,٧	٣٤,٦	٢٢,٢	ودائع البنوك المحلية
١٢٢,٦	١٢٣,٢	١١٤,٣	٩٧,٠	١٩,٥	بنود أخرى (صاف)
					شركات الإيداع الأخرى
١,٦-	٣٠,٩-	٤٥,٤-	٩٦,١-	٤٢,١-	صافي الأصول الأجنبية
٢٢٠,١	١٩٦,٥	١٦٣,٣	١٢٨,٥	١١٩,٤	الأصول الأجنبية
٢٢١,٧	٢٢٧,٤	٢٠٨,٧	٢٢٤,٥	١٦١,٥	الخصوم الأجنبية
٤٨,٢	٤٣,٦	٣٤,٥	٣٧,١	٢٣,٩	المطالبات على المصرف المركزي
٤,١	٣,٨	٣,١	٢,٨	٢,١	العملة
٤٤,٢	٣٩,٩	٣١,٤	٣٤,٣	٢١,٨	الودائع الاحتياطية
٣٣٦,٩	٣٣٥,٥	٣٦٥,٠	٣٣١,١	٢٥٤,٢	المطالبات على القطاع العام
٥٨,٩	٦٤,٧	٥٦,٥	٥١,٧	٤٠,٨	الائتمان المقدم للحكومة
٩٢,٨	١٠٢,٠	١٢٥,٢	١١٢,٥	١٠٥,٠	الأوراق المالية الحكومية
١٨٥,٢	١٦٨,٨	١٨٣,٢	١٦٦,٨	١٠٨,٤	الائتمان المقدم للمؤسسات العامة
٣٩٧,١	٣٥٣,٠	٢٩٣,٣	٢٥٨,٣	٢٢٧,٥	الائتمان المقدم للقطاع الخاص

٥٩٦,٨	٥٥٣,٠	٥١٤,٨	٤١٧,٣	٣٤٣,٨	الودائع
٣٦٩,١	٣٢٤,٨	٢٨٤,٧	٢٣٦,٦	٢١٧,٩	القطاع الخاص
١٨٥,٨	١٦٨,٩	١٦١,٨	١٣٦,٣	٨٥,١	المؤسسات العامة
٤١,٩	٥٩,٣	٦٨,٣	٤٤,٤	٤٠,٨	الحكومة
٧,٧	٦,٧	٤,٦	٢,٢	٤,٩	الخصوم المستحقة للبنك المركزي
١٧٦,٢	١٤١,٦	١٢٨,١	١١٠,٩	١١٤,٨	بنود أخرى، صاف
					بنود للتذكرة
١٠,٤	١٠,٦	١٩,٦	٢٢,٩	١٧,١	نمو النقود بمعناها الواسع (ن ٢)
٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٨	سرعة تداول النقد (ن ٢ إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
٢٤,٩	١٧,٥	٣٦,٢	٣١,٩	٧٢,٥-	نمو صافي الأصول الأجنبية
٥,٦	٨,٥	٢,٥-	٢٢,٤	٤٥,٦	نمو صافي الأصول المحلية
٠,٤	٨,١-	١٠,٢	٣٠,٣	٧٩,٣	نمو المطالبات المحلية على القطاع العام
١٢,٥	٢٠,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٩,٢	نمو المطالبات المحلية على القطاع الخاص
...	٠,٨	١,٢	٠,٩	...	سعر الفائدة على أذون الخزانة بأجل ٣ أشهر (بالريالات القطرية، %، نهاية الفترة)
...	٢,٩	٣,٦	٢,٦	٤,٠	عائد السندات بأجل ١٠ سنوات (بالدولارات الأمريكية، %، نهاية الفترة)
...	٨٣,٢	٦٥,٣	٧٧,٨	١٣٠,٢	مبادلات مخاطر الائتمان (نقطة مئوية، نهاية الفترة)
المصادر: مصرف قطر المركزي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.					

المرفق الأول - حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤

لا يزال تضخم أسعار المستهلك تحت السيطرة وتراقب اللجنة اللوجستية الوطنية تطورات الأسعار واختناقات سلسلة العرض. إلا أن أسعار العقارات نمت بوتيرة متسارعة على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط.	مواصلة توخي اليقظة إزاء ضغوط النشاط الاقتصادي المحموم
أنشأت وزارة المالية إدارة باسم إدارة الاستثمار العام؛ ووضعت حداً أقصى مدته عشر سنوات للمشروعات الاستثمارية الجديدة؛ وتقوم حالياً بمراجعة النفقات التشغيلية للمشروعات، والتنسيق مع عدد من الأطراف المعنية، بسبل تشمل لجنة مشتركة بين الوزارات جرى إنشاؤها مؤخراً.	تحسين إدارة الاستثمارات العامة
تعتزم وزارة المالية زيادة تركيزها على الإيرادات والنفقات في الأجل المتوسط عن طريق إعداد وثيقة استراتيجية متوسطة الأجل. وتمكنت السلطات من احتواء نمو النفقات الجارية في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤؛ وزادت شفافية حسابات الإيرادات؛ وبدأت تشغيل وحدة المالية العامة الكلية؛ ويجري حالياً العمل على إعداد البيانات وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١.	مواصلة إصلاحات المالية العامة، بما في ذلك تعزيز إعداد الموازنة في الأجل المتوسط
صدر تعميم بشأن اتفاقية بازل الثالثة في يناير ٢٠١٤؛ وسيتم تطبيق الجزء المتبقي من برنامج عمل بازل الثالثة بالتدرج بدءاً من عام ٢٠١٦ وحتى تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، والرسوم الإضافية على رأس المال الإلزامي المفروضة على البنوك المحلية المؤثرة على النظام، والاحتياطات الوقائية المعاكسة للاتجاهات الدورية. وتقوم لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر حالياً بإعداد التحليل القائم على المخاطر للنظام المالي وتقييم تأثير السياسات والتشريعات الجديدة.	تنفيذ إصلاحات في مجال التنظيم المالي
وضعت مؤخراً تدابير تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتشجيع تنويع الاقتصاد تتضمن رفع الحدود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المدرجة في البورصة، ودمج بنك قطر للتنمية وجهاز قطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومواصلة التوسع في الحكومة الإلكترونية، وزيادة التعميق المالي من خلال إصدار سندات خزانة طويلة الأجل.	مواصلة تنويع النشاط الاقتصادي

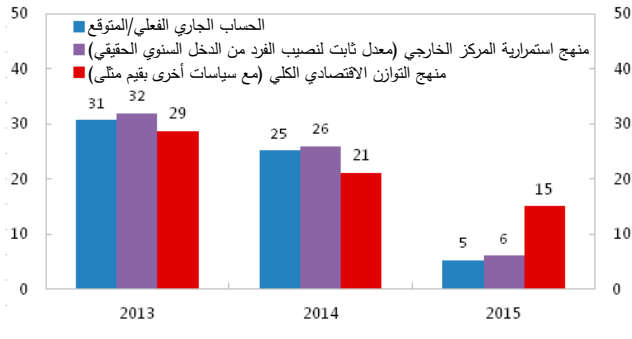
المرفق الثاني - تقييم القطاع الخارجي

وفقاً لمنهج استمرارية المركز الخارجي ومنهج التوازن الاقتصادي الكلي، يبدو رصيد الحساب الجاري قريباً من الأساسيات الاقتصادية.

ارتفع سعر صرف الريال القطري مؤخراً أتساقاً مع الدولار الأمريكي. وتشير التقديرات إلى أن الريال القطري ارتفع بنسبة ٢% بالقيمة الفعلية الحقيقية في عام ٢٠١٤، مع تزايد ارتفاعه خلال النصف الثاني من العام. ويساهم ذلك حالياً في خفض الضغوط التضخمية، مع محدودية تأثير أسعار الصرف على حجم التجارة بسبب الإمكانية المحدودة لإحلال الواردات بمنتجات محلية، والاعتماد على الصادرات الهيدروكربونية المسعرة بالدولار، ودفع أجور العمالة الأجنبية وفقاً للمستويات المحددة دولياً (على نحو مشابه لواردات السلع الوسيطة).

ويشير نموذج الدخل الدائم إلى عدم وجود اختلال في الحساب الجاري. فنموذج الدخل الدائم (منهج استمرارية المركز الخارجي) هو الطريقة المفضلة في حالة قطر نظراً لأن وجود فجوة في الحساب الجاري سيكون نتيجة للدخار دون الأمتل للإيرادات الهيدروكربونية، وليس للقضايا التقليدية المتعلقة بالقدرة التنافسية. ويحسب هذا المنهج مستوى الحساب الجاري

معايير الحساب الجاري مقابل التوقعات، ٢٠١٥-٢٠١٣
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

اللازم الذي يجعل صافي القيمة الحاضرة للدخل المتأتي من الصادرات الهيدروكربونية والاستثمار معادلاً لصافي القيمة الحاضرة للواردات ناقص الصادرات غير الهيدروكربونية. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، فإن مستوى الحساب الجاري اللازم لتحقيق معدل ثابت لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتجاوز التقديرات الأولية لرصيد الحساب الجاري بنسبة لا تتجاوز ١% من إجمالي الناتج المحلي. ويسمح هذا النموذج بتمهيد الاستهلاك ويقال بالتالي من المستوى المعياري اللازم المتسق مع أسعار النفط المتوقعة في عام ٢٠١٥، مما يترك الفجوة دون

تغيير (تبلغ الفجوة في عام ٢٠٢٠ أيضاً نحو ١%). وهذه الفجوات أصغر من أن تشير إلى وجود اختلال، إلا أن النتائج تتسق من الناحية النوعية مع ضرورة زيادة مدخرات المالية العامة لاعتبارات تتعلق بالعدالة بين الأجيال.

ويعني منهج التوازن الاقتصادي الكلي ضمناً أيضاً أن رصيد الحساب الجاري ظل متسقاً مع المستويات المعيارية. ويستخدم هذا المنهج تحليل الانحدارات لقطاع عرضي كبير من البلدان للتنبؤ بالحساب الجاري التوازني المتسق مع طائفة من العوامل الهيكلية والعوامل المتصلة بالسياسات، ويقدر تأثير التغيرات في هذه العوامل على المستوى المعياري^١ والقيمة

^١ يستخدم هذا المنهج نموذج تقييم الأرصدة الخارجية البسيط (EBA-Lite) الذي أعده الصندوق. ومن ميزات هذا النموذج أنه يحقق الاتساق بين جوانب متعددة ولكنه لا يرصد بدقة جميع خصائص البلدان المصدرة لسلع أولية غير متنوعة مثل قطر، على الرغم من إدراج بعض المتغيرات ذات الصلة بالهيدروكربون. وعند توليد المستويات المعيارية، يُستبدل نصيب الفرد من الدخل المرتفع بصورة استثنائية في قطر بنصيب الفرد من الدخل غير النفطي.

قطر

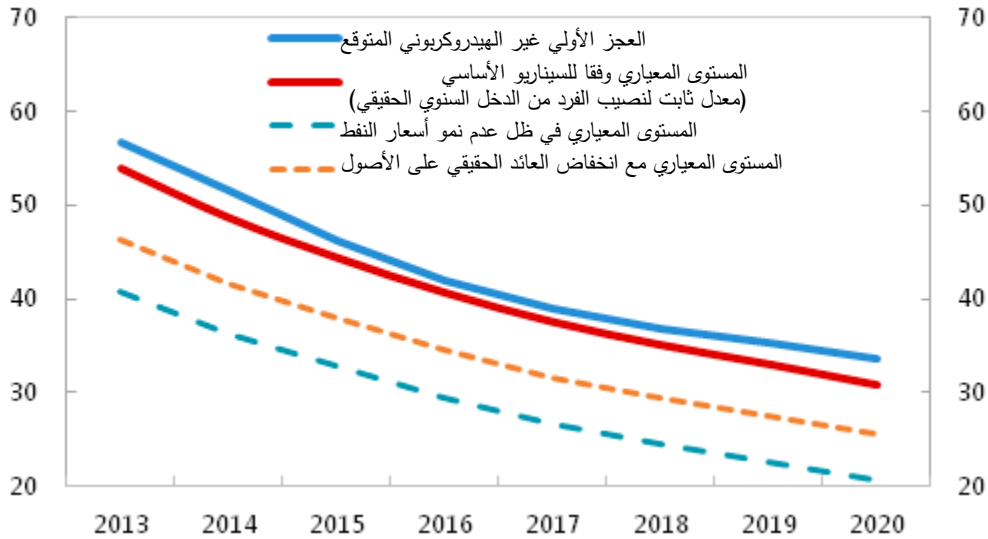
المتنبأ بها في هذا النموذج لعام ٢٠١٤ تبلغ ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي على أساس السياسات الفعلية. ويؤدي تطبيق سياسة للمالية العامة في قطر متسقة مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال إلى رفع المستوى المعياري بنحو ٢%، بينما يؤدي أيضاً اعتماد تقديرات عام ٢٠١٤ بشأن الفجوات المرتبطة بالسياسات العالمية إلى بلوغ مستوى معياري قدره ٢١%. ولا تتراجع المستويات المعيارية القائمة على قيم عام ٢٠١٥ بنفس قدر تراجعها في إطار منهج استمرارية المركز الخارجي أو تنبؤات الحساب الجاري. ويرجح حدوث ذلك لأن الحساب الجاري في قطر أكثر حساسية لتراجع أسعار النفط مما هو مشار إليه ضمناً في تنبؤات النموذج بالنسبة لبلد متوسط، وبالتالي فإن النموذج يبالغ في تقدير فجوة الحساب الجاري في فترة هبوط أسعار النفط.

المرفق الثالث - مركز المالية العامة وفرضية الدخل الدائم

يشير تحليل الخبراء القائم على فرضية الدخل الدائم إلى أن الحكومة لا تدخر بالقدر الكافي لأجيال المستقبل. وتبلغ الفجوة بين معدلات العجز المتوقعة ومعدلات العجز المتسقة مع المعدل الثابت لنصيب الفرد من الدخل السنوي الحقيقي نحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (راجع الرسم البياني)^١. وتستند هذه العمليات الحسابية إلى الفرضيات التالية:

- تستند التوقعات حتى عام ٢٠٢٠ إلى الإطار الكلي الذي يضعه الخبراء، بما في ذلك الفرضيات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بشأن سعر النفط. وبعد عام ٢٠٢٠، يفترض السيناريو الأساسي إنتاج الهيدروكربون بمعدلات ثابتة ونمو أسعار النفط بمعدل ٢% سنوياً، ونمو السكان بمعدل ٠,٥% (يشمل ذلك مغادرة العمالة في مجال التشييد وغيره بعد استكمال مشروعات الاستثمار، يتبعه نمو سكاني بمعدل ١%) وبلغ العائد الحقيقي على الأصول ٤%.
- وتفترض السيناريوهات البديلة إما ثبات أسعار النفط الاسمية أو انخفاض معدل العائد الحقيقي على الأصول بمقدار نقطة مئوية واحدة.

العجز الأولي غير الهيدروكربوني والمستويات المعيارية القائمة على فرضية الدخل الدائم، السنوات المالية ٢٠١٣-٢٠٢٠
(% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يُقاس عجز المالية العامة بالعجز الأولي غير الهيدروكربوني الذي يستبعد أجزاء من الدخل الاستثماري لقطر للبتروول وضريبة دخل الشركات (من الأنشطة الهيدروكربونية).

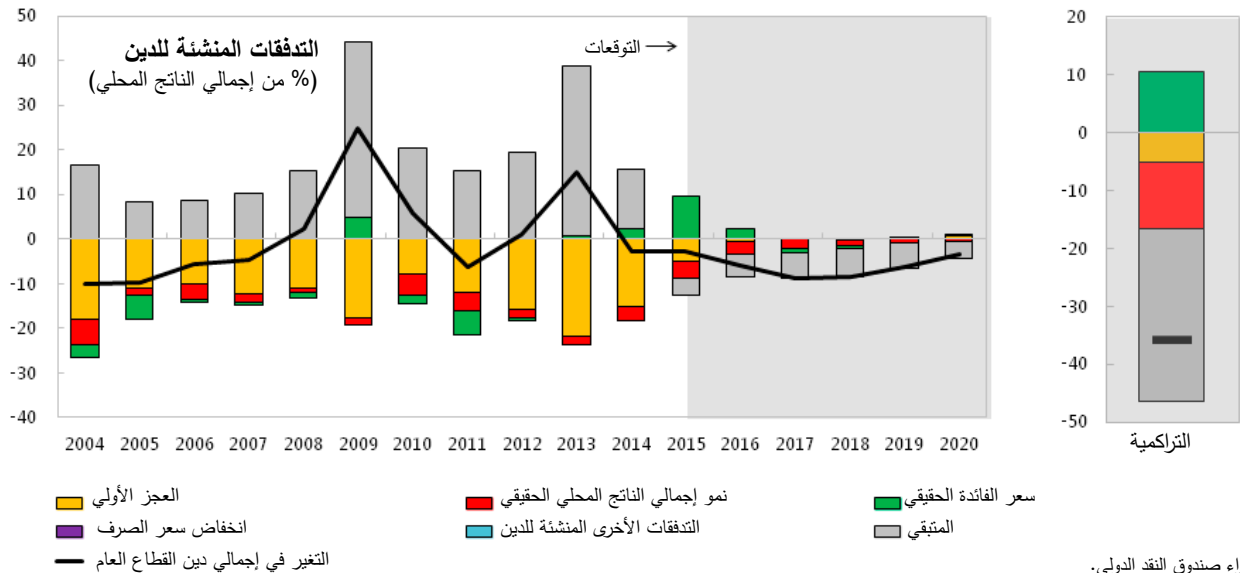
المرفق الرابع - تحليل استمرارية قدرة الحكومة المركزية في قطر على تحمل الدين - السيناريو الأساسي

مؤشرات الدين والمؤشرات الاقتصادية والسوقية^{1/}

حسب الوضع في ١ فبراير ٢٠١٥ فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية		التوقعات						الفعلية		٢٠١٤	٢٠١٣	-٢٠٠٤	٢٠١٢
		٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣				
٨٢	مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقاط الأساس) ٣/	١٣,١	١٦,٤	٢٢,٧	٣١,٢	٣٩,٩	٤٥,٩	٤٨,٨	٥١,٥	٢٥,٧	إجمالي الدين الحكومي الاسمي		
٦٦	مبادلات مخاطر الائتمان بأجل خمس سنوات (نقاط الأساس)	٧,٤	١٠,٤	١١,٨	١٠,٧	١٠,٣	١٠,١	٧,٥-	١٠,٢-	١٠,٣-	إجمالي احتياجات التمويل للحكومة		
	التصنيفات	٣,٩	٤,١	٤,٥	٥,٦	٦,٤	٧,١	٦,١	٦,٣	١٥,١	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)		
	موديز	١,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٢-	١٥,٠-	٢,٧-	٠,٥	١٠,٨	التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)		
	ستاندر أند بور	٥,٧	٦,٦	٨,١	١٠,٨	٣,٠	٨,٩-	٣,٣	٦,٨	٢٧,٦	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)		
	فيتش	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٩	٣,٠	٦,٢	سعر الفائدة الفعلي (%):		

المساهمة في التغيرات في الدين الحكومي

التراكمية	التوقعات						الفعلية		٢٠١٤	٢٠١٣	-٢٠٠٤	٢٠١٢
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣				
الرصيد الأولي المؤدي إلى استقرار مستويات الدين ^{١/}	٣٥,٧-	٣,٣-	٦,٣-	٨,٥-	٨,٧-	٦,٠-	٢,٩-	٢,٧-	١٥,٠	٠,٣-	التغير في إجمالي الدين الحكومي	
٠,٥-	٠,٤	٠,٧-	٢,٠-	٣,٢-	١,٠-	٠,٧	١٦,٠-	٢٣,٠-	١٧,٣-	١٧,٣-	التدفقات المحددة المنشئة للدين	
٠,٥-	٠,٨	٠,٢	٠,٣-	٠,٠	٠,٥-	٥,١-	١٥,٣-	٢١,٧-	١٢,٩-	١٢,٩-	العجز الأولي	
١٩٩,١	٢٩,٤	٣٠,٤	٣١,٥	٣٢,٥	٣٥,٢	٤٠,١	٤٦,٣	٥٢,٣	٤٢,١	٤٢,١	الإيرادات والمنح الأولية (عدا الفائدة)	
١٩٤,١	٣٠,٢	٣٠,٦	٣١,٢	٣٢,٥	٣٤,٧	٣٥,٠	٣١,١	٣٠,٧	٢٩,٢	٢٩,٢	التدفقات الأولية (عدا الفائدة)	
٠,٩-	٠,٥-	٠,٩-	١,٧-	٣,٢-	٠,٤-	٥,٨	٠,٧-	١,٣-	٤,٤-	٤,٤-	ديناميكية الدين التلقائية ^{٢/}	
٠,٩-	٠,٥-	٠,٩-	١,٧-	٣,٢-	٠,٤-	٥,٨	٠,٧-	١,٣-	٤,٤-	٤,٤-	سعر الفائدة/فارق النمو ^{٣/}	
١٠,٦	٠,١	٠,٠	٠,٤-	١,١-	٢,٤	٩,٦	٢,٤	٠,٨	١,٦-	١,٦-	منه: سعر الفائدة الحقيقي	
١١,٥-	٠,٦-	٠,٩-	١,٣-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٨-	٣,١-	٢,٢-	٢,٩-	٢,٩-	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	
...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	انخفاض سعر الصرف ^{٤/}	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التدفقات الأخرى المحددة المنشئة للدين	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تراكم الودائع (بالسالب)	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الالتزامات الاحتمالية	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التمويل المسبق	
٢٩,٩-	٣,٧-	٥,٦-	٦,٥-	٥,٥-	٥,١-	٣,٦-	١٣,٢	٣٧,٩	١٧,٠	١٧,٠	المتبقي، بما في ذلك تغيرات الأصول ^{٥/}	



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ دين الحكومة المركزية، بما في ذلك الالتزامات الاحتمالية التي تصل إلى نحو ٥٠% من دين المؤسسات المملوكة للحكومة.

٢/ على أساس البيانات المتاحة.

٣/ فارق العائد على السندات الأمريكية طويلة الأجل.

٤/ معرفة بأنها مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (عدا الضمانات) في نهاية السنة السابقة.

٥/ مشتقة باعتبارها $\frac{g + ae(1+r)}{(1+g+\pi+g\pi) - (r - \pi(1+g))}$ مضروباً في نسبة الدين في الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة؛ و π = نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي؛ و g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي؛ و a = نسبة الدين المقوم بالعملة الأجنبية؛ و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيساً بزيادة قيمة العملة المحلية مقابل الدولار).٦/ تشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية ٥ باعتبارها $(r - \pi(1+g))$ ومساهمة النمو الحقيقي باعتبارها g .٧/ تشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية ٥ باعتبارها $ae(1+r)$.

٨/ يشمل التغيرات في الأصول وإيرادات الفائدة (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، تتضمن تغيرات أسعار الصرف أثناء فترة التوقعات.

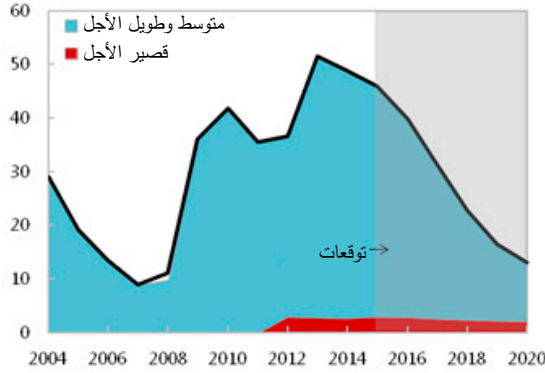
وتشير أيضاً إلى أن الدين العام كان يتزايد بمقدار أكبر من الاحتياج إلى الاقتراض.

٩/ يفترض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي والتدفقات المنشئة للدين الأخرى المحددة) تظل كما كانت في سنة التوقعات الأخيرة.

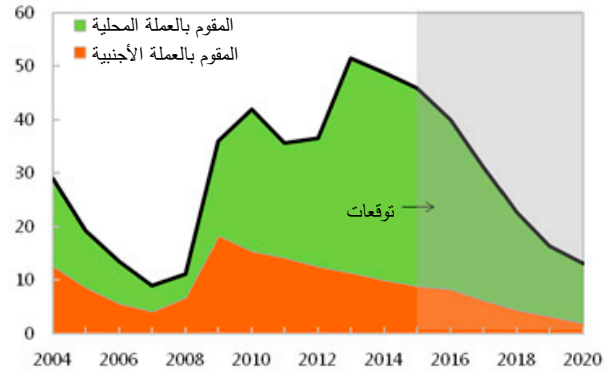
تحليل استمرارية قدرة الحكومة المركزية في قطر على تحمل الدين - تكوين الدين الحكومي وسيناريوهات بديلة

تكوين الدين الحكومي

حسب أجل الاستحقاق
(% من إجمالي الناتج المحلي)



حسب العملة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



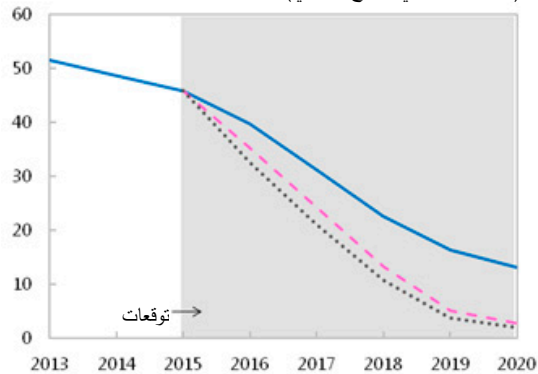
سيناريوهات بديلة

السيناريو الأساسي

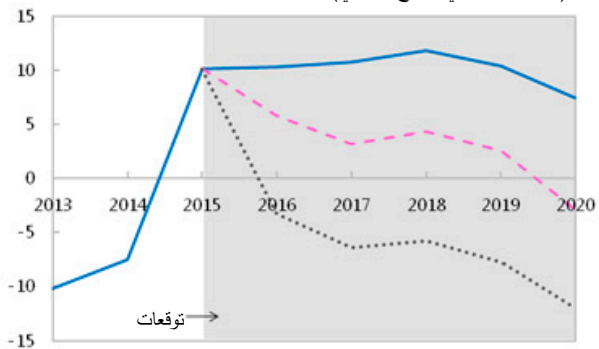
السيناريو التاريخي

الرصيد الأولي الثابت

إجمالي الدين الحكومي الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



إجمالي احتياجات التمويل الحكومي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



الافتراضات الأساسية

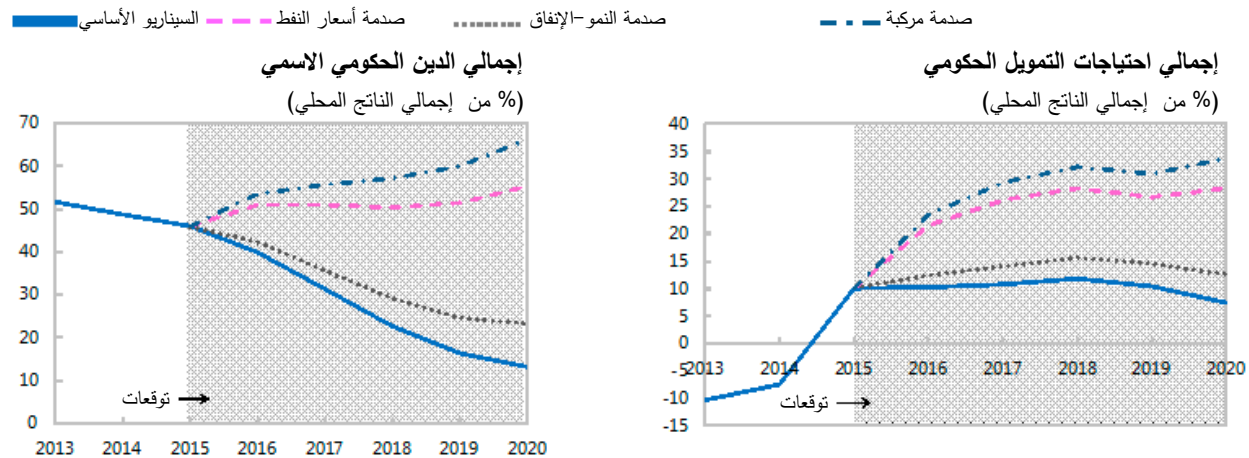
(%)

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	السيناريو التاريخي / ١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	السيناريو الأساسي
١٣,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٣,٠	٧,١	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٣,٩	٤,١	٤,٥	٥,٦	٦,٤	٧,١	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٢-	١٥,٠-	التضخم	١,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٢-	١٥,٠-	التضخم
١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	٥,١	الرصيد الأولي الثابت	٠,٨-	٠,٢-	٠,٣	٠,٠	٠,٥	٥,١	الرصيد الأولي الثابت
٢,٧	٢,٤	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩	سر الفائدة الفعلي	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩	سر الفائدة الفعلي
							٣,٩	٤,١	٤,٥	٥,٦	٦,٤	٧,١	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
							١,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٢-	١٥,٠-	التضخم
							٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	الرصيد الأولي الثابت
							٢,٧	٢,٤	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩	سر الفائدة الفعلي

١/ يفترض السيناريو عدم إصدار دين جديد إذا كان إجمالي احتياجات التمويل سالباً.
المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

تحليل استمرارية قدرة الحكومة المركزية في قطر على تحمل الدين - سيناريوهات بديلة

سيناريوهات بديلة



الافتراضات الأساسية

(%)

سيناريو أسعار النفط /1						السيناريو الأساسي					
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
٣,٩	٤,١	٤,٥	٥,٦	٦,٤	٧,١	٣,٩	٤,١	٤,٥	٥,٦	٦,٤	٧,١
١,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٢-	١٥,٠-	١,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٢-	١٥,٠-
٨,٧-	٨,٥-	٨,٦-	٩,٥-	١٠,٧-	٥,١	٠,٨-	٠,٢-	٠,٣	٠,٠	٠,٥	٥,١
٢,٧	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٩	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩
سيناريو الصدمة المركبة /٣						السيناريو النمو-الإنتاج /٢					
٢,٩	٣,١	٣,٥	٤,٦	٥,٤	٧,١	٢,٩	٣,١	٣,٥	٤,٦	٥,٤	٧,١
١,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٢-	١٥,٠-	١,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٢-	١٥,٠-
١٠,٧-	١٠,٥-	١٠,٦-	١١,٥-	١٢,٧-	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١
٢,٧	٢,٤	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩	٢,٧	٢,٤	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩

١/ ينخفض سعر النفط بمقدار ٢٥ دولاراً أمريكياً في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٢/ ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار نقطة مئوية واحدة وتزيد نسبة الإنفاق عدا الفائدة إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار نقطتين مؤبنتين عن السيناريو الأساسي في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٣/ يجمع هذا السيناريو بين سيناريو أسعار النفط وسيناريو النمو-الإنتاج.

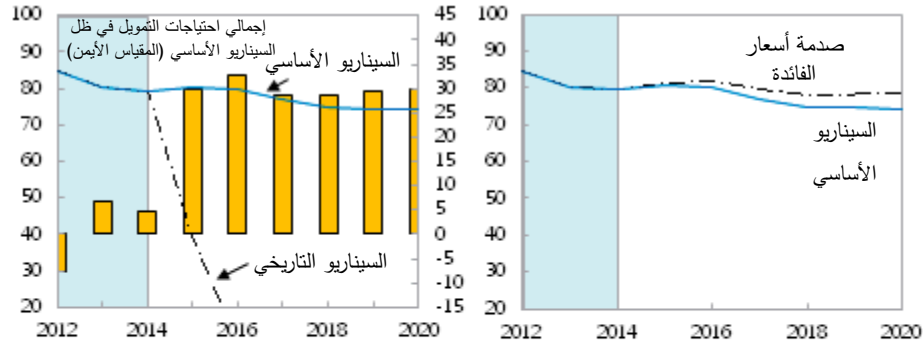
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

قطر: استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي: اختبارات الحدود / ١ / ٢

(الدين الخارجي % من إجمالي الناتج المحلي)

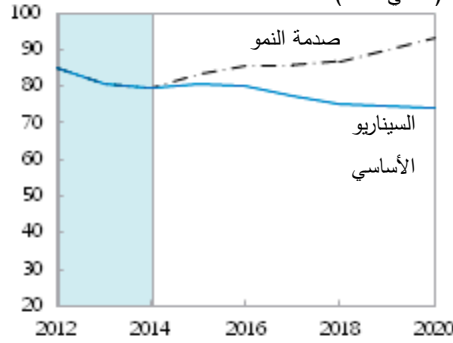
السيناريو الأساسي والسيناريو التاريخي

صدمة أسعار الفائدة (%)



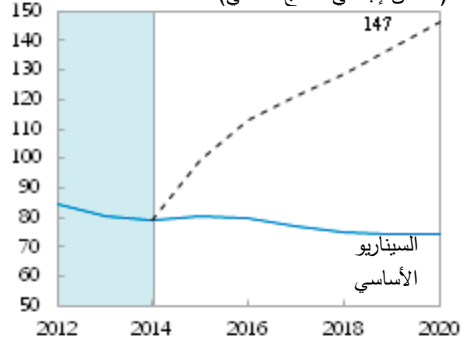
صدمة النمو / ٣

(في السنة %)

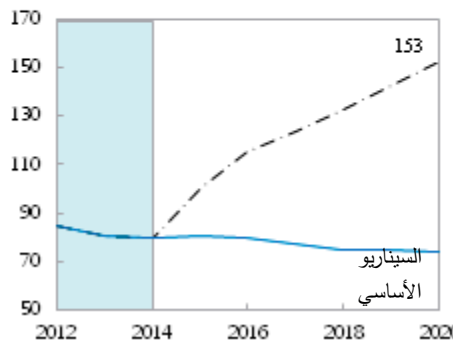


صدمة أسعار النفط / ٤

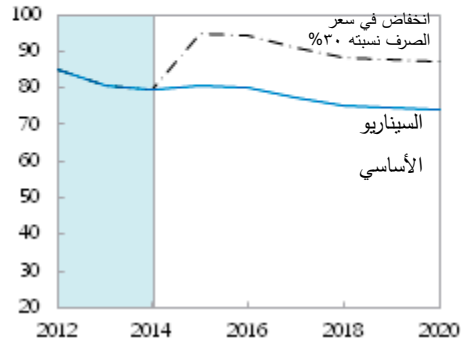
(من إجمالي الناتج المحلي %)



صدمة مركبة / ٥



صدمة انخفاض سعر الصرف الحقيقي / ٦



المصادر: صندوق النقد الدولي، وبيانات الاقتصادي المختص بقطر، وتقديرات خبراء الصندوق .

١/ تمثل المساحات المظللة البيانات الفعلية .

٢/ في حالة السيناريوهات التاريخية، تحسب المتوسطات التاريخية على مدى فترة العشر سنوات، وتستخدم المعلومات للتنبؤ بديناميكية الدين على مدى السنوات الخمس القادمة .

٣/ صدمات دائمة مقدارها نصف انحراف معياري.

٤/ يحدث انخفاض دائم في أسعار النفط مقداره ٢٥ دولارا للبرميل يطبق على أسعار النفط الخام الواردة في توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على امتداد الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٠ .

٥/ صدمة مركبة في أسعار الفائدة وأسعار النفط.

٦/ يحدث في عام ٢٠١٥ انخفاض مقداره ٣٠% في سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة.

المرفق الخامس - آخر المستجدات في تطبيق اتفاقية بازل الثالثة

<p>كفاية رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر):</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ نسبة ١٠% كحد أدنى (منها ٨% لرأس المال الأساسي، منها ٦% لحصة رأس المال الأساسي العادي)، يبدأ تطبيقها اعتباراً من يناير ٢٠١٤ ▪ زائد نسبة ٢,٥% هي احتياطي حفظ رأس المال، يبدأ تطبيقها اعتباراً من يناير ٢٠١٤ ▪ زائد نسبة ٠,٥-٣,٥% لخمسة بنوك محلية مؤثرة على النظام المالي (البنوك التي جرى تحديدها وإخطارها بالفعل، ويبلغ أعلى احتياطي وقائي الآن ٢,٥%)، يبدأ تطبيقه تدريجياً خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) ▪ زائد نسبة صفر-٢,٥% كاحتياطي وقائي معاكس للاتجاهات الدورية (من المقرر أن يبدأ تطبيقها على سبيل التجريب في عام ٢٠١٦، ولم يتم بعد وضع الصيغة النهائية للاحتياطي الوقائي الأولي) ▪ زائد مقدار إضافي إلزامي من رأس المال تحدده عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في البنوك في إطار الركيزة الثانية، يبدأ تطبيقه اعتباراً من عام ٢٠١٤ <p>الرفع المالي (كنسبة من مجموع الأصول الموحدة، وغير المرجحة بالمخاطر):</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ نسبة ٣% كحد أدنى للرفع المالي لرأس المال الأساسي (بموجب تعميم صدر في يوليو ٢٠١٤، يبدأ تطبيقها اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٤) 	رأس المال
<p>التمويل المستقر:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ نسبة صافي التمويل المستقر: نسبة ١٠٠% كحد أدنى (يقصر رصدها على الجهات الرقابية؛ من المقرر أن يصدر قريباً تعميم بشأن تطبيقها) <p>السيولة قصيرة الأجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ نسبة تغطية السيولة: نسبة ٦٠% كحد أدنى للأصول السائلة مرتفعة الجودة كنسبة من صافي التدفقات النقدية الخارجة لمدة ٣٠ يوماً في عام ٢٠١٤، ترتفع إلى ١٠٠% في عام ٢٠١٨ (بموجب تعميم معدل صدر في مايو ٢٠١٤) 	السيولة ^١
<p>المصدر: مصرف قطر المركزي.</p> <p>^١ تشترط السلطات أيضاً أن يكون الحد الأقصى لنسبة القروض إلى الودائع هو ١٠٠%؛ ويتعين على البنوك التي تتجاوز هذه النسبة أن تخفضها على أساس تناسبي على مدى فترة ثلاث سنوات أو تواجه جزاءات. وتطبق نسبة ٩٠% على الائتمان بالتوازي لفترة ثلاث سنوات مع تطبيق جزاءات فورية في حالة تجاوز هذا الحد.</p>	



قطر

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥
- مرفق معلومات

٦ مارس ٢٠١٥

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

إعداد

المحتويات

- ٢ _____ العلاقات مع صندوق النقد الدولي
- ٤ _____ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
- ٥ _____ قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ يناير ٢٠١٥)

حالة العضوية

انضمت إلى عضوية الصندوق في ٨ سبتمبر ١٩٧٢؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق في ٤ يونيو ١٩٧٣.

حساب الموارد العامة

% من الحصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	
١٠٠,٠٠	٣٠٢,٦٠	الحصة
٦٥,٩٦	١٩٩,٦٠	حيازات الصندوق من العملة
٣٤,٠٤	١٠٣,٠٠	وضع الاحتياطي في الصندوق

إدارة حقوق السحب الخاصة

% من المخصصات	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	
١٠٠,٠٠	٢٥١,٤٠	صافي المخصصات التراكمية
١٠٧,٨٩	٢٧١,٢٤	الحيازات

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق:

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من وحدات حقوق السحب الخاصة):

المرحلة المقبلة

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	أصل الدين
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	الرسوم/الفائدة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	المجموع

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"): لا ينطبق

تقييم الضمانات الوقائية: لا ينطبق

ترتيبات سعر الصرف:

ظل الريال القطري مربوطا بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٦٤ ريال قطري للدولار منذ يوليو ٢٠٠١، عقب ربطه بصورة غير رسمية اعتبارا من يونيو ١٩٨٠. وقد قبلت قطر الالتزامات الواردة في الأقسام ٢، ٣، و ٤ (أ) من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق، وتطبق نظام صرف لا يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. وتطبق قطر قيودا على الصرف لأسباب أمنية إعمالا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي القيود التي تم إبلاغ الصندوق بها لاعتمادها بموجب الإجراءات المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي رقم (52/51)-144.

مشاورات المادة الرابعة السابقة:

عُقدت المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة السابقة في الدوحة في فبراير ٢٠١٤. واختتم المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ في ١٨ إبريل ٢٠١٤.

المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق:

أوفدت بعثتان معنيتان ببرنامج تقييم القطاع المالي في عام ٢٠٠٧. وأجرت إدارة الشؤون القانونية في الصندوق تقييما تفصيليا لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر على أساس التوصيات الأربعين + ٩ الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعُرض التقرير أيضا على فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) وعلى فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال واعتمدها الفرقتان باعتباره تقييمهما المشترك في جلساتها العامة في عام ٢٠٠٨. وقد تم نشر التقرير النهائي في موقع الصندوق الإلكتروني وتعميم تقرير مراعاة المعايير والمواثيق على المجلس التنفيذي للاطلاع في سبتمبر ٢٠٠٨.

المساعدة الفنية:

إحصاءات القطاع الحقيقي	إبريل ٢٠٠٠	إدارة الإحصاءات
إحصاءات ميزان المدفوعات	مايو ٢٠٠١	إدارة الإحصاءات
إحصاءات متعددة القطاعات	يناير ٢٠٠٥	إدارة الإحصاءات
إحصاءات مالية الحكومة	إبريل ٢٠٠٦	إدارة الإحصاءات
تقييم مسبق لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	نوفمبر ٢٠٠٦	إدارة الشؤون القانونية
تقييم النظام العام لنشر البيانات	إبريل ٢٠٠٧	إدارة الإحصاءات
استشاري مقيم في مهمة طويلة الأجل لتقديم المساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	أكتوبر ٢٠٠٩	إدارة الشؤون القانونية
إحصاءات ميزان المدفوعات	أكتوبر ٢٠١٠	إدارة الإحصاءات
المسح المنسق للاستثمار المباشر	سبتمبر ٢٠١٢	إدارة الإحصاءات
متابعة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مارس ٢٠١٤	إدارة الشؤون القانونية
وحدة المالية العامة الكلية	إبريل ٢٠١٤	إدارة شؤون المالية العامة
منهج قائم على المخاطر لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	نوفمبر ٢٠١٤	إدارة الشؤون القانونية
متابعة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إبريل/مايو ٢٠١٥ (قادمة)	إدارة الشؤون القانونية

ممثل مقيم: لا يوجد

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في فبراير ٢٠١٥)

بدأ التعاون مع قطر في عام ٢٠٠٣ بإجراء دراسة حول إصلاح قطاع النقل العام. وتطورت عملية تخطيط للقوى العاملة، كانت قد أُطلقت في ٢٠٠٣، لتصبح استراتيجية لسوق العمل في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، قدم البنك الدولي لمصرف قطر المركزي مساعدة فنية حول نظم الدفع، وذلك في سياق دعم تطوير نظم الدفع ومقاصة وتسوية الأوراق المالية في المنطقة العربية من خلال المبادرة العربية لتسوية المدفوعات والأوراق المالية، وذلك بقيادة مشتركة من البنك الدولي وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي. وفي ٢٠٠٧، أجرى البنك الدولي دراسة حول اقتصاد المعرفة (KE)، واسترشد بنتائجها في عدة حلقات تطبيقية رفيعة المستوى.

ووقعت الحكومة، ممثلة في وزارة المالية، في عام ٢٠١٠ الاتفاقية الإطارية للخدمات الاستشارية مع البنك الدولي من أجل زيادة استفادة قطر من الخدمات المتاحة. وقدم البنك منذ ذلك الحين دعماً فنياً في عدد من المجالات، بما في ذلك مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ التي تركز على التنمية المؤسسية، والتنمية البشرية، والبنية التحتية، وتعزيز القواعد التنظيمية البيئية والإدارة الاقتصادية، وتطوير نظام المعاشات التقاعدية. كذلك ساعد البنك السلطات في تحضير وتنظيم مؤتمر الأطراف (الاجتماع الثامن عشر) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي استضافته قطر في ديسمبر ٢٠١٢، والذي يسر الحوار بين مختلف الأطراف المعنية بشأن قضايا تغير المناخ وزراعة الأراضي التي تعاني من الجفاف والأمن الغذائي.

ويُجري حوار في الوقت الحالي مع وزارة المالية بشأن المساعدة الممكنة لتعزيز البيئة التنظيمية، ومع المصرف المركزي لتعزيز القدرات المؤسسية في مجالي نظم الدفع واختبارات تحمل الضغوط في القطاع المصرفي، ومع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء للمساعدة في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. والبنك الدولي على استعداد لمساعدة السلطات في تعزيز كفاءة وفعالية الإنفاق العام على الصحة والتعليم.

أولا- تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة
<p>عام: البيانات الاقتصادية كافية بوجه عام لأغراض الرقابة، لكن هناك مجال كبير لتحسين تواترها وحداتها ونطاق تغطيتها. وأكثر المجالات تأثرا هي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإحصاءات قطاع العقارات، والحسابات المالية في ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات الدين الخارجي.</p>
<p>الحسابات القومية: تنشر قطر تقديرات ربع سنوية لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة. وتتأثر دقة بيانات القطاع غير الهيدروكربوني سلبا بسبب عدم توافر بيانات مصدرية شاملة. وبدأت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء تصدر السلسلة الفصلية للحسابات القومية، بما في ذلك إجمالي الناتج المحلي الجاري حسب النفقات ابتداء من صيف ٢٠١٤. ويجري أيضا النظر في تغيير سنة الأساس (حاليا ٢٠٠٤).</p>
<p>إحصاءات الأسعار: تنشر قطر بيانات شهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلك على أساس سلة تشمل نسبة كبيرة لمجموعة الإيجارات. غير أن التغطية الجغرافية لمجموعة الإيجارات محدودة ولا تعكس فيها إلا العقود الجديدة. ويشكل مسح إنفاق ودخل الأسرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الذي يغطي جميع البلديات، أساس الأوزان الحديثة في سلة جديدة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس ٢٠١٣) وبدأ تطبيقه لقياس التضخم في مطلع عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تنخفض حصة الإيجارات نتيجة استبعاد تكاليف الإيجار المحتسب.</p>
<p>إحصاءات العقارات: تسجل وزارة العدل بيانات العقارات على مستوى المعاملات، بما في ذلك بعض التفاصيل الأساسية عن نوع المعاملات، وتتيحها للجمهور باللغة العربية في صيغة PDF. ويستخدم مصرف قطر المركزي هذه البيانات لإعداد مؤشر إجمالي شهري لأسعار العقارات السكنية، وينشره بصورة فصلية. ولا يغطي المؤشر إلا المعاملات بين الأطراف من القطاع الخاص. ولا تتوافر مؤشرات مُقسّمة عن القطاع. وتعمل السلطات على إعداد مقياس لعدد المساكن الخالية.</p>
<p>إحصاءات مالية الحكومة: تطبق السلطات نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) الذي يسمح بإعداد حسابات المالية العامة على أساس الاستحقاق وفقا للمبادئ التوجيهية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وفي الوقت الحالي يقوم خبراء الصندوق بتقدير أرقام دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ على أساس بيانات النقد المعدلة التي توفرها السلطات.</p>
<p>الإحصاءات النقدية: تتسم البيانات النقدية التي يقدمها مصرف قطر المركزي والبنوك التجارية بالحدثة والجودة العالية بوجه عام. ويبلغ مصرف قطر المركزي إدارة الإحصاءات في الصندوق بالبيانات النقدية بانتظام لنشرها في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" على أساس شهري بفواصل زمني مدته ثلاثة أسابيع تقريبا. وتُنشر بيانات شهرية وربع سنوية أيضا في "النشرة الإحصائية الشهرية وربع السنوية".</p>

<p>الاستقرار المالي: قام مصرف قطر المركزي بنشر وتوزيع "تقرير الاستقرار المالي" الخامس في عام ٢٠١٤، ويعتزم إعداد تحليل قائم على المخاطر للنظام المالي بأكمله بالتعاون مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.</p>
<p>ميزان المدفوعات: منذ إيفاد بعثة المساعدة الفنية المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات في عام ٢٠١٠، وكذلك مشاركة خبراء من إدارة الإحصاءات بالصندوق في مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١، تنشر السلطات بيانات ربع سنوية عن ميزان المدفوعات في تقرير الإحصاءات المالية الدولية. وقد تم تطوير الحساب المالي وتحسين نطاق تغطيته ليشمل الشركات العامة الكبرى، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وبورصة قطر. وهناك حاجة إلى استمرار الجهود لمواصلة تطوير مصادر البيانات، ولا سيما بالنسبة للقطاع الخاص. وقد يسرت بعثة المساعدة الفنية لعام ٢٠١٢ المعنية بالمسح المنسق للاستثمار المباشر إجراء مسح الاستثمار الأجنبي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وعلى الرغم من أن المسح لا يشمل الهيئات العامة، فإن هذه البيانات ستساعد في إعداد بيانات شاملة عن وضع الاستثمار الدولي لقطر. وقدمت السلطات إلى البعثة بيانات جزئية عن وضع الاستثمار الدولي لمنتصف الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤.</p>
<p>الدين الخارجي: تحصل البعثات أثناء مشاورات المادة الرابعة على بيانات تفصيلية عن الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل. وتجمع إدارة الديون في وزارة المالية معلومات عن الدين العام ودين شركات القطاع العام. وتنشر السلطات بيانات عن الدين الخارجي العام في موقع مصرف قطر المركزي على شبكة الإنترنت.</p>
<p>ثانياً - معايير وجودة البيانات</p>
<p>تشارك قطر في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) منذ ديسمبر ٢٠٠٥. وقد قامت البعثة المعنية بالنظام العام لنشر البيانات التي أوفدت في إبريل ٢٠٠٧ بتحديث نطاق تغطية البيانات ودوريتها وحدتها في الجدول الموجز الثاني في النظام العام لنشر البيانات؛ وتقييم ممارسات النشر على أساس متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) المتعلقة بتغطية البيانات ودوريتها وحداتها؛ وتحديد المعلمات الرئيسية التي يتعين على قطر الوصول إليها لتتحول من النظام العام لنشر البيانات إلى المعيار الخاص لنشر البيانات. وقدم خبراء الصندوق المساعدة إلى السلطات في إنشاء صفحة البيانات القومية الموجزة (NSDP) وجدول مواعيد النشر المسبق (ARC)، وذلك بغرض تحسين ممارسات نشر البيانات.</p>

قطر: جدول المؤشرات المتعارف عليها اللازمة لأغراض الرقابة
(حسب الوضع في فبراير ٢٠١٥)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
شهري	شهري	شهري	فبراير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	فبراير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	الأصول الاحتياطية الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري	شهري	شهري	فبراير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	فبراير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	فبراير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	الميزانية العمومية للمصرف المركزي
شهري	شهري	شهري	فبراير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري	شهري	شهري	فبراير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	فبراير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
غير متاح	غير متاح	غير متاح	-	-	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة العامة ^٤
غير منتظم	غير منتظم	ربع سنوي	يناير ٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤ (حتى ديسمبر ٢٠١٤)	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
غير منتظم	غير منتظم	سنوي	يناير ٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤ (حتى ديسمبر ٢٠١٤)	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٥
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يناير ٢٠١٥	٢٠١٤ (الربع الثالث)	ميزان الحساب الجاري الخارجي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يناير ٢٠١٥	٢٠١٤ (الربع الثالث)	صادرات وواردات السلع والخدمات
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يناير ٢٠١٥	٢٠١٤ (الربع الثالث)	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
غير منتظم	غير منتظم	سنوي	يناير ٢٠١٥	٢٠١٤	إجمالي الدين الخارجي
غير متاح	غير منتظم	غير منتظم	يناير ٢٠١٥	يونيو ٢٠١٤	وضع الاستثمار الدولي ^٦

^١ تشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو الملتزم بها على نحو آخر وكذلك المراكز الصافية في المشتقات.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة، والسندات الإنذنية والسندات.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل المحلي غير المصرفي.

^٤ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة والصناديق خارج الموازنة وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

^٥ يشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٦ يشمل إجمالي مراكز الأصول المالية والخصوم الخارجية إزاء غير مقيمين. وتستند البيانات حالياً إلى مصادر غير كاملة نتيجة لمحدودية القدرات.

قطر

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ - معلومات تكميلية

١٨ مارس ٢٠١٥

اعتمده
عاصم حسين

يقدم هذا الملحق التكميلي معلومات توافرت بعد صدور تقرير خبراء الصندوق رقم (SM/15/53). ولا يؤدي إلى أي تغيير في تقييم الخبراء.

بدأت السلطات تُعدّ بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفقا لمنهجية جديدة، حسب المتوقع في تقرير خبراء الصندوق. ويحوّل الرقم القياسي الجديد أوزان السلة من سنة الأساس ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ كما يطبق تغييرات منهجية أخرى. وأهم الانعكاسات الناتجة عن ذلك هبوط وزن السكن والكهرباء والمياه والغاز من ٣٢% إلى ٢٢%. وكان البند الرئيسي الموازن هو التسلية والثقافة، الذي ارتفع وزنه من ٤% إلى ١٣%. ونتيجة لهذه التغييرات المنهجية، يُتوقع انخفاض معدلات التضخم الأخيرة بصورة محدودة. ولن يتسنى في الوقت الراهن تحليل الانعكاسات تحليلا كاملا نظرا لعدم توافر بيانات التضخم المحسوب على أساس سنوي بعد.

وقد قام مصرف قطر المركزي بإطلاع خبراء الصندوق على مؤشرات القطاع المالي المُحدّثة حسب الوضع في ديسمبر ٢٠١٤. وبموجب معيار اتفاقية بازل ٣، بلغ رأس المال الأساسي ١٥,٨% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وتلك نسبة أعلى إلى حد ما من الرقم الذي يغطي جزءا من السنة كما جاء في تقرير الخبراء. وظلت نسبة القروض المتعثرة منخفضة عند مستوى ١,٧%، بينما ظلت الإيرادات واحتياطيات السيولة قوية.



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/151
للتشر الفوري
٢ إبريل ٢٠١٥

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع قطر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٣ مارس ٢٠١٥ مشاورات المادة الرابعة^١ مع قطر ونظر في تقييم خبراء الصندوق وأقره دون عقد اجتماع^٢.

وتقوم قطر حاليا بتنفيذ استراتيجية طموحة لتنويع الاقتصاد، بينما تحتفظ بدورها النظامي في السوق العالمية للنفط والغاز الطبيعي. فهي تساهم بنسبة الثلث في مجموع التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال، وقد أصبح دورها بارزا كمستثمر مالي عالمي مهم، ومستورد للعمالة، وبلد مانح. وتواصل السلطات تنفيذ برنامج واسع النطاق للبنية التحتية العامة بغية إعطاء دفعة لتنويع الاقتصاد والاستعداد لكأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢.

ويحتفظ الاقتصاد القطري بزخم النمو القوي حتى الآن على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط منذ صيف ٢٠١٤. وظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مستقرا عند مستوى ٦% تقريبا على مدى السنوات الثلاث الماضية، مدفوعا في الأساس بمعدلات توسع القطاع غير الهيدروكربوني التي تتألف من خانتين. وساعد تراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية على تخفيض التضخم إلى أقل من ٣%، على الرغم من ضيق الأوضاع في سوق العقارات.

ويلاحظ أن آفاق النمو إيجابية على المدى القصير، ولكن انخفاض أسعار النفط سيسفر عن تدهور شديد في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية. ومن المتوقع أن يزيد النمو إلى نحو ٧% في عام ٢٠١٥ مع بدء إنتاج حقل غاز برزان واستمرار السلطات في تنفيذ برنامج الاستثمار العام. ومن المتوقع أيضا أن يظل انخفاض أسعار الواردات بمثابة كابح للضغوط التضخمية. غير أن موازنة الحكومة يمكن أن تسجل عجزا بدءا من عام ٢٠١٦، كما ستتقلص فوائض الحسابات الخارجية إلى

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

^٢ يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقا لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المعني دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

حد كبير. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو على المدى المتوسط مع الانخفاض التدريجي في نمو الاستثمارات العامة وعدم تعويض القطاع الخاص إلا جزءاً من هذا الانخفاض. وتتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجه آفاق الاقتصاد الكلي في إمكانية انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي إلى مستوى دون المتوقع، وظهور آثار جانبية للاستثمارات العامة في شكل نشاط اقتصادي محموم على المدى القصير وطاقة إنتاجية زائدة على المدى المتوسط.

تقييم المجلس التنفيذي

في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع قطر، أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم لتقييم خبراء الصندوق، على النحو التالي:

تواصل قطر تنفيذ استراتيجية طموحة لتنويع الاقتصاد من خلال برنامج واسع النطاق للاستثمارات العامة، مع الاحتفاظ بدورها النظامي في السوق العالمية للغاز الطبيعي. ودعمًا لهذا الجهد، يجري حالياً تعزيز إطار السياسات في عدد من المجالات، بما في ذلك سياسة المالية العامة والسياسات المالية.

غير أن الانخفاض الكبير الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط والغاز الطبيعي سيُحدث تراجعاً شديداً في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية، مما يستلزم تكثيف الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وإجراء بعض الضبط لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.

وسبباً للنمو في قطر قويا هذا العام، ولكن التوقعات تشير إلى انخفاضه لاحقاً. وعلى المدى القريب، سيكون النمو مدفوعاً ببرنامج الاستثمارات العامة وإنتاج حقل الغاز الطبيعي الجديد. ومن المتوقع أن يظل معدل نمو القطاع غير الهيدروكربوني في حدود الخانتين. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع حدوث تباطؤ كبير في النمو الكلي مع الانخفاض التدريجي في نشاط برنامج الاستثمارات العامة وعدم مساهمة القطاع الخاص في تعويض هذا الانخفاض إلا بصفة جزئية فحسب.

وتم احتواء تضخم أسعار المستهلكين، رغم سرعة ارتفاع أسعار العقارات. وسجل التضخم بعض الانخفاض في الشهور القليلة الماضية حسب مؤشر أسعار المستهلكين، مع استقرار الزيادات في الإيجارات السكنية وانخفاض تضخم أسعار السلع التجارية. وعلى المدى القصير، من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار السلع الأولية الدولية، بما فيها الأغذية، وقوة الدولار الأمريكي إلى خفض التضخم الكلي على الرغم من ضيق سوق الإيجارات السكنية. ومع ذلك، تشهد أسعار العقارات - وخاصة الأراضي - ارتفاعاً سريعاً للغاية، ويبدو أن التقييمات أقرب إلى الحد الأعلى ضمن نطاق يتوافق مع أساسيات الاقتصاد. وينبغي النظر في استحداث جدول يميز بين رسوم المعاملات العقارية بهدف ردع المضاربين، وفي اتخاذ تدابير إضافية لزيادة عرض الأراضي. ويمكن أن يأتي فرض ضوابط على الإيجارات السكنية بنتائج عكسية. وفي حالة النمو الائتماني المفرط، ينبغي اللجوء إلى مزيد من تدابير السلامة الاحترازية الكلية وسحب السيولة. وإذا تسارع التضخم، ينبغي أن يقوم صناع السياسات بتخفيض معدل الإنفاق في القطاع العام.

وسيؤدي الهبوط الكبير الذي شهدته أسعار النفط إلى تراجع ملحوظ في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية. وفي تناقض شديد مع السنوات السابقة، ستسجل الموازنة عجزاً بدءاً من عام ٢٠١٦ ويختفي معظم فائض الحساب الجاري. وحيث لا يوجد

قلق أي بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة في ضوء افتراضات خبراء الصندوق لأسعار النفط، فإن هناك ما يبرر زيادة الإنفاق واتخاذ تدابير على جانب الإيرادات بما يعادل حوالي ٥% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط لتأمين العدالة بين الأجيال في سياق يسوده انخفاض أسعار النفط.

وهناك إصلاحات جارية في الموازنة تستحق الترحيب وينبغي الاستمرار في تعميقها. وقد تحقق تقدم كبير في إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية وإدارة للاستثمار العام وتمت السيطرة على نمو النفقات الجارية. ويبرز هبوط أسعار النفط ضرورة تحديد إطار واضح متوسط الأجل للمالية العامة، بما في ذلك خطط للطوارئ. وينبغي أن تنص وثيقة الاستراتيجية التي تعدها وزارة المالية حاليا على أهداف ملزمة للمالية العامة على المدى المتوسط وأن تنشر التوقعات بشأن المسار المستقبلي لنفقات الموازنة العامة والضرائب. كذلك ينبغي مواصلة عملية إعداد الموازنة السنوية مع هذا الإطار الجديد متوسط الأجل للتخلص من تجاوزات الإنفاق. ومن شأن إدخال مزيد من التحسينات على شفافية حسابات المالية العامة أن يسهل إجراء تقييم أكثر دقة لمركز المالية العامة في قطر في سياق انخفاض أسعار النفط.

ولا تزال أوضاع البنوك سليمة والتقدم مستمر في تنفيذ جدول الأعمال المقرر لتنظيم القطاع المالي، وإن كان ينبغي وضع المخاطر ومواطن الضعف الناشئة تحت المراقبة الدقيقة. فعلى الرغم من استقرار النمو الائتماني بوجه عام، يمكن أن تنشأ مخاطر مثل انخفاض السيولة بسبب تراجع أسعار النفط، وسرعة نمو الائتمان المقدم لقطاعات مختارة وعبر الحدود. وعلى الرغم من أن النظام المصرفي ككل يبدو محميا من تقلبات القطاع العقاري، فمن الضروري مراقبة تطورات البنوك الضعيفة نسبيا عن كثب. وعلى صناع السياسات مواصلة المراقبة الدقيقة لمعايير الإقراض ومخاطر تركُّز القروض ومعاملات البنوك عبر الحدود. وإذا أدى انخفاض أسعار النفط إلى خفض السيولة في القطاع المالي، ينبغي أن يبادر صناع السياسات باتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب. ومما يستحق الترحيب ذلك التقدم المستمر في تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة والقواعد التنظيمية المرتبطة بها. وهناك حاجة لمزيد من التقدم في تعزيز نظام الإنذار المبكر، بما في ذلك زيادة توافر إحصاءات سوق العقارات وإعداد بيانات عن الميزانيات العمومية للأسر والشركات والحكومة.

وينبغي تكثيف الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، نظرا لاحتمالات استمرار أسعار النفط المنخفضة وتباطؤ النمو على المدى المتوسط. وهناك مجال لمواصلة تحسين مناخ الأعمال ودعم تنويع الاقتصاد، بما في ذلك عن طريق تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتحسين إنفاذ العقود، ورفع جودة المناهج التعليمية. ويمكن أن تساهم الخصخصة بدورها في تشجيع نشاط القطاع الخاص، كما يمكن أن تؤدي إصلاحات سوق العمل إلى تحقيق نمو أكثر احتواءً لكل شرائح السكان.

ولا يزال نظام سعر الصرف الثابت مناسباً لقطر. وقد استفادت قطر من ربط عملتها بالدولار الأمريكي سواء في الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط أو التي انخفضت فيها، وذلك من خلال ما وفره من ركيزة لأسعار السلع التجارية واستقرار لتدفقات الدخل والثروة المالية. وتتعدّد عملية تقييم مستوى سعر الصرف في قطر بسبب عدم تنوع هيكل الصادرات التي يتألف معظمها من المنتجات الهيدروكربونية، ولكن تقديرات خبراء الصندوق لا تورد أدلة على وجود فجوة في الحساب الجاري.

قطر: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١١-٢٠١٦

توقعات	توقعات	تقديرات	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤			
الاقتصاد الحقيقي (التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
٧١٧,٣	٦٩٦,٣	٧٦٤,٤	٧٣٩,٨	٦٩٢,٧	٦١٨,١
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات القطرية)					
٢٣٤,٣	٢٦٢,١	٣٧٨,٥	٤٠٢,٣	٣٩٤,٥	٣٥٩,٢
إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني الاسمي (بمليارات الريالات القطرية)					
٦٧,٣	٦٢,٤	٥٠,٥	٤٥,٦	٤٣,٠	٤١,٩
إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الاسمي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي الكلي، %)					
٦,٤	٧,١	٦,١	٦,٣	٦,٠	١٣,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
٠,٩	١,٢	١,٧-	٠,٢	١,٣	١٥,٦
الهيدروكربونات ١/					
٩,٥	١٠,٧	١١,٦	١١,٠	١٠,٠	١٠,٩
غير الهيدروكربونات					
٠,٥-	٠,٨-	٢,٩-	٤,٥-	١,٤-	٨,٤
نصيب الفرد					
٣,٢-	١٥,٠-	٢,٧-	٠,٥	٥,٧	٢٠,١
المخفّض					
٢,٨	٢,٠	٣,٠	٣,١	١,٩	١,٩
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)					
١,٢	٠,٧-	١,٩	١,٨	٣,٢	٥,٤
السلع التجارية					
٤,٥	٥,٤	٤,٠	٤,٤	٠,٦	١,٢-
السلع غير التجارية					
قطاع الهيدروكربونات					
٦٩,٢	٧٧,٨	١١٨,٤	١٢٨,٦	١٢٥,٨	١١٠,٢
الصادرات (بمليارات الدولارات الأمريكية) ١/					
٦١,٦	٥٢,٨	٩٨,٩	١٠٨,٨	١١٢,٠	١١١,٠
سعر النفط الخام من نوع برنت (دولار أمريكي للبرميل)					
٦٤٠,٠	٦٥٥,٠	٦٧٠,٠	٦٩٧,٨	٧٣٢,١	٧٤٤,٧
إنتاج النفط الخام (بآلاف البراميل يوميا)					
٩٧,٥	٩٤,٠	٩٢,٠	٩٢,٤	٨٩,٨	٨٩,١
إنتاج الغاز الطبيعي (بملايين الأطنان سنويا)					
٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٨,١	٧٧,٠	٧٦,٥
ومنه غاز طبيعي مسال					
مالية الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي) ٢/					
٣٠,٦	٣٥,٩	٤٢,٤	٤٥,٨	٤٠,٤	٣٥,٠
الإيرادات ٣/					
٣٤,٦	٣٥,٦	٣٢,٧	٣١,٤	٣٠,٨	٢٨,٥
النفقات					
٢٤,٢	٢٤,٧	٢٢,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥
الجارية ٤/					
١٠,٥	١٠,٩	١٠,١	٩,٣	٧,٣	٧,٩
الرأسمالية					
٤,١-	٠,٣	٩,٧	١٤,٤	٩,٥	٦,٥
رصيد المالية العامة للحكومة المركزية					
٤٢,١-	٤٦,٤-	٥١,٥-	٥٦,٧-	٥٨,٣-	٥٦,٦-
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني) ٥/					
٠,٣-	٤,١	١٤,٦	٢٠,٥	١٤,٢	١٠,٢
تقديرات رصيد الحكومة العامة ٦/					
٢٧,٠	٢٩,٨	٣١,٧	٣٢,١	٣٦,٠	٣٤,٥
إجمالي دين الحكومة المركزية					
القطاع النقدي والمالي (التغير %)					
٨,٥	١٠,٤	١٠,٦	١٩,٦	٢٢,٩	١٧,١
النقود بمعناها الواسع					
٠,٨	٠,٤	٨,١-	١٠,٢	٣٠,٣	٧٩,٣
المطالبات المحلية على القطاع العام ٧/					
١١,٢	١٢,٥	٢٠,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٩,٢
الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ٨/					
...	...	٠,٨	١,٢	٠,٩	...
سعر الفائدة على أذون الخزانة بأجل ٣ شهور (بالريالات القطرية، %، نهاية الفترة)					
...	...	٨٣,٢	٦٥,٣	٧٧,٨	١٣٠,٢
مبادلات مخاطر الائتمان (نقطة مئوية، نهاية الفترة)					
القطاع الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
٧٧,٣	٨٥,٢	١٢٨,٨	١٣٦,٩	١٣٣,٠	١١٤,٣
الصادرات					
٣٤,١-	٣٢,٧-	٣٢,٤-	٣١,٥-	٣٠,٨-	٢٦,٩-
الواردات					
١,٤	١٠,٠	٥٢,٨	٦٢,٦	٦٢,٠	٥٢,٠
رصيد الحساب الجاري					
٠,٧	٥,٢	٢٥,١	٣٠,٨	٣٢,٦	٣٠,٦
% من إجمالي الناتج المحلي					
٧٩,٩	٨٠,٦	٧٩,٥	٨٠,٤	٨٤,٨	٧٦,٩
الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٤٣,٥	٤٣,٤	٤٢,٩	٤١,٨	٣٢,٨	١٦,٤
الاحتياطيات الرسمية ٩/					
المؤشرات الاجتماعية					
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (٢٠١٤): ٩٣ ٠٤٤ دولار					
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (٢٠١١): ٧٧,٤ (الذكور)، و٧٩,٢ (الإناث)؛ عدد السكان (٢٠١٤): ٢,٢٣ مليون					
بنود للتذكير					

٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
...	...	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٥,٠-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)
...	...	Aa2	Aa2	Aa2	Aa2	التصنيف الائتماني (خدمات المستثمرين في موديز)
٧,٠	٨,٠	٩,٣	١١,٤	٧,٥	٤,٣	النمو السكاني (%)

المصادر: السلطات القطرية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تشمل النفط الخام، والغاز الطبيعي، والبرويان، والبيوتان، والمكثفات.

٢/ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦؛ تبدأ السنة المالية في شهر إبريل؛ ولا ينعكس في هذه البيانات التغير القادم في توقيت السنة المالية اعتباراً من عام ٢٠١٦. (البيانات من عام ٢٠١٣ فصاعداً تعكس تحويل أرباح قطر للبترول بالكامل إلى الموازنة العامة).

٣/ وفقاً لتقديرات خبراء الصندوق، بلغت إيرادات الميزانية المتعلقة بالأنشطة الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية نحو ٤٢% و ٤% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي في عام ٢٠١٣.

٤/ تشمل التحويلات إلى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٥/ الرصيد غير الهيدروكربوني للحكومة المركزية (ما عدا الجزء من ضريبة دخل الاستثمار ودخل الشركات من الأنشطة الهيدروكربونية).

٦/ رصيد الحكومة المركزية زائد تقديرات إيرادات جهاز قطر للاستثمار، ما عدا المكاسب الرأسمالية.

٧/ الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية، بالإضافة إلى حيازات السندات الحكومية.

٨/ ما عدا الأوراق المالية.

٩/ ما عدا أصول جهاز قطر للاستثمار.